محمّد الشاوش

أصول تحليل الخطاب في النظريّة النّحويّة العربيّة

تأسيس "نحو النّصّ"

الجزء الأول

مكتبة الأدب المغربي

السلسلة : اللسانيات
المجلد : 14

جامعة منوبة
كلية الآداب - منوبة

المؤسسة العربية للتوزيع
تونس

تونس 2001

أصول تحليل الخطاب

في النّظريّة النّحويّة العربيّة

تأسيس "نحو النّصّ"

الطّبعة الأولى
1421 هـ 2001 م

هذه الطّبعة بالاشتراك مع
المؤسّسة العربيّة للتّوزيع
ص. ب 200 تونس 1015

سلسلة : اللسانيات
المجلّد : 14

محمّد الشّـــاوش

أصول تحليل الخطاب
في النّظريّة النّحويّة العربيّة
"تأسيس "نحو النّصّ""

المجلّد الأوّل

جامعة منّوبة
كلّيّة الآداب - بمنّوبة

المؤسّسة العربيّة للتّوزيع
بيروت

تونس 2001

هذا العمل في الأصل أطروحة دكتوراه دولة أعدّت بإشراف السّيد عبد القادر المهيري ، ونوقشت بكلّيّة الآداب منّبة ، جامعة منّوبة ، يوم الاربعاء 9 جوان 1999 وتكوّنت لجنتها من الأساتذة : السّيّد عبد السّلام المسدّي رئيسا ، ومن الأعضاء السّادة عبد القادر المهيري وحمّادي صمّود وصلاح الدّين الشّريف وعبد العزيز المجدوب .

إلى أستاذنا السّيّد عبد القادر المهيري، معلّم اللّغويّين الأوّل بالجامعة التّونسيّة.

وإلى روح أبي وأمّي ، لقد ضحّيا بنبل في زمان كان شديدا كي أنعم شيئا بنار المعرفة...

الفهرست العامّ
المجلّد الأوّل

المجلّد الثاني

مقدمة

"فليس الكلام إذن بمغن عنك، ولا القول بنافع ولا الحجّة مسموعة حتّى تجد من فيه عون لك على نفسه، ومن إذا أتى عليك أبى ذاك طبعه فردّه إليك وفتح سمعه لك ورفع الحجاب بينك وبينه وأخذ به إلى حيث أنت وصرف ناظره إلى الجهة التي إليها أومأت، فاستبدل بالنّفار أنسا وأراك من بعد الإباء قبولا".

عبد القاهر الجرجانيّ : دلائل الإعجاز

يقف المتتبّع لمجالات البحث اللغويّ والبلاغيّ في العصر الحديث - متى تدبّر بعض المسالك المستحدثة التي سار فيها هذا البحث - على مجموعة من المفاهيم كانت فواتح فضاءات تساؤل ونظر. ولا شكّ في أنّ درس العوامل المعرفيّة التي رشّحت بعض المفاهيم في العصر الحديث للاضطلاع بذلك الدّور والإسهام في إعادة رسم المعالم والتضاريس البارزة في ميادين البحث اللغوي والبلاغي أمر ضروريّ يمكّن من فهم الكيفيّات التي بها انفتحت للدّارسين المحدثين سبل البحث وجداوله ، غير أنّ هذا الدّرس يتجاوز مبحثنا إلى مبحث تأليفيّ آخر ترصد فيه حركات إعادة التّشكّل في بناء المعرفة اللغويّة في العصر الحديث.

ومهما يكن من أمر فلا شكّ في أنّ مفهوم "النّصّ" أضحى منذ عقود قليلة من المفاهيم الأساسيّة التي أسهمت في فتح جداول جديدة في البحث . ومعلوم أنّ خصوبة هذا النّوع من المفاهيم الفواتح إنّما تقاس بما في ميادين البحث التي تفتحها من عمق وامتداد وشمول معرفيّ ، ونحن نعلم أنّ بعض الميادين التي انفتحت أبوابها في البحث اللغويّ أو البلاغيّ قد أشبع ، بعد أن أقبل عليه الدّارسون ، بحثا وعناية وأنّ بعضها الآخر ظلّ لامتداده وغناه وثرائه منفتحا غير مشبَع وإن كانت أجيال متعاقبة من الدّارسين قد صرفت إليه عنايتها طوال قرون متتالية. ولسنا ندري امتداد مجال

المباحث الذي يفتحه مفهوم النّصّ ولا اتّساعه ، فالبحوث المنجزة في إطاره ما زالت في طور البدايات ، ولكنّنا ندري أنّه مفهوم محكّ وروائز اختباريّ يمكن أن تختبر في إطاره المناويل والأجهزة النّظريّة اللغويّة وأن تدرس في ضوئه قضايا نقدّر أنّها على غاية من الأهمّيّة .

إنّ مفهوم النّصّ هو حينئذ مفهوم فاتح لفضاء تساؤل في البحث اللغويّ والبلاغيّ ، وهو مفهوم حافز يدفع الباحث المشتغل بمسائل اللغة إلى التّفكير في اتّجاهين اثنين : اتّجاه أوّل يراجع فيه ما تمّ بناؤه في النّظريات اللغويّة والأنحاء القديمة واتجاه ثان يبحث فيه ويسعى إلى الإسهام في بناء نماذج توصف بها الظّواهر التي يثيرها هذا المفهوم . وإلى الاتّجاه الأوّل صرفنا اهتمامنا في هذا البحث ، فكان النّطاق الذي تحرّك فيه عملنا هو إطار النّظريات النّحويّة والبلاغيّة العربيّة ، غير أنّنا لا نعتبر أنّ مساءلة التّراث - من زوايا لم تقع قراءته في ضوئها من قبل - يمكن أن تقطع عن جهد البحث والإسهام في بناء النّماذج الحديثة . فلقد أنتجنا في بحثنا خطابا يحتضن مستويين متعاضدين : مستوى كبير أوّل فيه تدبّر لوجوه معالجة المنوال اللّغوي العربيّ للظّواهر التي تثيرها مسألة تركّب النّصّ والعلاقات النّسقيّة بين الأجزاء المكوّنة له ومستوى ثان فيه "محاورة" ومساءلة لأبرز الأنماط الحديثة التي اقترحت في وصف النّصّ وفيه أسئلة وقضايا ومشاريع حلول يمكن بها أن تمثّل قراءتنا للتّراث إسهاما في حركة البحث الحاليّة في النّصّ .

* * *

إنّ مفهوم النّصّ فتح إذن فضاء تساؤل كما ذكرنا ، وكان التّساؤل الأوّل المعلن عنه صراحة أو المستفاد ضمنيّا فيما كتب في الموضوع تساؤلا عمّا يقع تحت المصطلح ذاته : فما النّصّ ؟ إنّه مفهوم مشكل يمثّل اشتغالنا به استقصاء بعض المسالك التي طرقت فيه والقضايا التي استثيرت والتي سنستثيرها في سبيل محاولة حدّه .

وهو مفهوم اهتمّ به اللّغويّون الغربيّون منذ العقد السّادس من هذا القرن ، واهتمّ به المشتغلون بالأدب ممارسةً من قبلهم وتأمّلا وتنظيرا من بعدهم . ولم نهتمّ بما قدّم أصحاب هذا الفريق الثّاني مع اطّلاعنا على بعض ما نشروا ، فشواغلنا اللغويّة غير شواغلهم الأدبيّة والمطعن الأساسيّ الذي صرفنا عمّا شدّهم أنّهم أسندوا إلى مفهوم النّصّ معنى كان على قدر كبير من الاتّساع هدّد كيانه بالتّلاشي وإجرائيّته بالاستحالة. فالنّظريات الأدبيّة بعد البنيويّة - وهي النّظريات التي اهتمّت بالنّصّ بصفة لافتة

للنّظر - اعتبر أصحابها من قبيل النّصوص ظواهر لغويّة قد لا يتّسع لها مفهوم النّصّ إلاّ على حساب تلاشي معالمه ومقوّماته كاعتبارهم مؤلّفات الكاتب كاملة أو ما أودع في مكتبة من المكتبات برمّته نصّا ، بل إنّهم اعتبروا من النّصوص حتّى الظّواهر غير اللّغويّة مثل لافتات المرور وأنماط التّهيئة العمرانيّة وغيرها ، وبذلك لم يعد للمفهوم عندهم حدود واضحة في رأينا .

أمّا اللّغويّون المحدثون فقد اختلفت مواقفهم من تناول مسألة النّصّ باختلاف مواقعهم منه : فريق منهم لم يثر مسألة إمكانيّة تجاوز الأبنية اللّغويّة لبنية الجملة ، فكانت الجملة بالنّسبة إليهم - بصورة ضمنيّة - أكبر الوحدات ، وفريق آخر أثار المسألة وذهب إلى اعتبار الجملة أكبر الوحدات اللغويّة ونفي وجود بنية أكبر من بنية الجملة ، وانفرد بنفينيست برأي ذهب فيه إلى إخراج الجملة ذاتها من وحدات اللّغة واعتبرها من وحدات الخطاب متجاوزا بذلك في الإقصاء مَنْ اعتبر الجملة - مصادرة - أقصى درجات التّركيب وأكبر الوحدات اللغويّة ، واشتغل دارسون آخرون على النّصّ غير أنّهم اختلفوا في وجه اعتباره ، فقد ذهب فريق إلى نفي سمة الكيان اللّغويّ عنه واعتبروه وحدة استعمال لا وحدة نظام ، وذهب آخرون إلى اعتباره مسلّمة من المسلّمات فأضافوا إلى قواعد الأساس قاعدة جعلوها قبل قاعدة الجملة واعتبروا النّصّ بمقتضاها متتالية من الجمل .

وهذه المواقف على اختلافها تدعو فيما تدعو إليه - بما تناوله فيها أصحابها من مسائل - إلى إثارة مسألة العلاقة بين نحو الجملة وما سمّي حديثا "نحو النّصّ" : أهي علاقة تقابل وتواز أم علاقة احتواء أم علاقة انتماء إلى ضرب آخر من العلاقات ؟

وهي في رأينا علاقة لا تخرج نظريّا عن وجه من الوجوه التّالية :

. علاقة تقابل وتواز : يكون نحو النّصّ بمقتضاها نحوا مختلفا عن نحو الجملة وموازيا له فتكون له قواعده الخاصّة وأصوله المتميّزة ،

.علاقة احتواء من نوع أوّل : بها يكون نحو النّصّ محتويا على نحو الجملة ،

.علاقة احتواء من نوع ثان : بها يكون نحو الجملة محتويا على نحو النّصّ ،

.علاقة انتماء إلى ضرب آخر من المناويل يشملهما معا ، وعلى الدّارس تحديده .

وهي الحالة التي أشار إليها صلاح الدّين الشّريف في " خواطر شكّه " بأن يكون نحو الجملة ونحو النّصّ منتميين إلى علم أعمّ من كليهما هو " علم الدّلالة العامّ "، وهو حلّ

إذا تأمّلته يعود بك إلى تقرير الحلّ الأوّل من كون نحو الجملة ونحو النّصّ نحوين مختلفين متوازيين.

ويمكن أن نعيد صياغة السّؤال السّابق على النّحو التّالي: هل للنص قواعد خاصّة به، تتميز عن قواعد الجملة، أم هل إن قواعد النّصّ هي قواعد الجملة موسّعة، أم هل توجد قواعد عامّة تولّد النّصّ والجملة على حد سواء ؟ وعلى هذا الأساس كان من غايات عملنا البحث عن:

- القواعد والأصول الخاصة بالجملة وهي تلك التي تجرى في مجالها دون أن تخرج عنه والتي ليس لها دور في بناء النّصّ،
- القواعد التي ينفرد بها النّصّ والتي ليس لها دور في بناءالجملة،
- القواعد المشتركة بين الجملة والنص.

* * *

وقسّمنا عملنا إلى أربعة مباحث :

- مبحث يمثّل القسم الأوّل منه وجعلناه مدخلا بعنوان : "منزلة النّصّ في بعض النّظريات اللّسانيّة "،

-مبحث يوافق القسم الثّاني وسمناه بـ"انعكاس البنى العامليّة والمعنويّة على تحليل نصّ الخطاب"، وفيه تتبّعنا المدخل العامليّ المعنويّ من المنوال اللغويّ العربيّ،

- مبحث يوافق القسم الثّالث وسمناه بالأبنية الخطابيّة المتجاوزة للبنية العامليّة وفيه تتبّعنا وجوه معالجة المنوال لما تجاوز البنية العامليّة

- مبحث يوافق القسم الرّابع والأخير وسمناه بالأبنية الإحاليّة : وتناولنا فيه مفهومي التّعريف ومعهوداته والإبهام ومفسّراته، وفيه تتبّعنا تنظيرهما بمدخل الإحالة في المنوال الحديث ما استثاره من قضايا تهمّ بحثنا وما قدّم في إطاره من حلول.

وقد اخترنا أن تكون رحلة التّفكير والتّدبّر عودا على بدء : المبتدأ ما انتهى إليه أبرز المحدثين في خصوص مسألة النّصّ والمنتهى سعي إلى الوقوف على أبعاد في المنوال اللغويّ العربيّ تمثّل معالجة لبعض ما اهتمّ به المحدثون في نطاق "نحو النّصّ ولسانياته "، وهي رحلة في اتّجاهين كما ذكرنا وإن بدت في الظّاهر ذات اتّجاه واحد : اخترنا الانطلاق في بحثنا من رصد ما انتهى إليه أبرز اللّغويّين المحدثين في مسألة النّصّ وسعينا بالخصوص إلى جمع أهمّ الملامح المتوفّرة حاليًا في بعض النّظريات

اللسانيّة العامّة أوالنّظريات الخاصّة بـ"نحو النّصّ" وعرض نموذجين من النّماذج المقترحة في ذلك الإطار ، وآثرنا أن يكون خطابنا حوارا وتدبّرا وتساؤلا ومحاولة في التّقييم. وكانت الأسئلة القريبة التي قصدنا إلى معالجتها في أثناء ذلك هي التّعرّف على الأصول التي صدر عنها اللّغويّون المحدثون في إعراض بعضهم عن درس النّصّ واهتمام بعضهم به ومدى تماسك بعض النّماذج التي اقترحوها في وصفه والكشف عن مقدار إفادتها. وكان السّؤال الرّئيس المستكنّ الرّابض وراء ذلك جميعا هو التّالي : ما طبيعة النّصّ عندهم ؟ وهل اعتبروه شكلا نظريّا مجرّدا أم هل اهتدوا - وهو أضعف الإيمان - إلى أشكال نظريّة جزئيّة يمكن أن يفضي التّأليف بينها إلى إقامة بنية كلّيّة يمكن أن تمثّل النّصّ ؟

أمّا الجانب الأوفر من بحثنا فكان خلاصة قراءتنا للنّظريّة اللغويّة العربيّة ومساءلتها : بحثنا في سدى هذه النّظريّة عن المنوال واجتهدنا في استخراج ما اعتبرناه مكوّناته ورصدنا من داخل ذلك البناء النّظريّ تضاريسَ الفضاء اللغويّ الذي درس فيه . فهي حينئذ قراءة كان أوكد مقاصدها محاولة الدّخول في "البناء" - على حدّ عبارة الخليل بن أحمد - واستكشاف أجنحة فيه لعلّها لم تزر من قبل. وهو بناء متحرّك متحوّل بحسب القارئ ، بناء يصحّ تشبيهه ببناء بعض الأجهزة الطّيّارة ذات الهندسة المتغيّرة التي تتكيّف بحسب أطوار حركتها.

* * *

موضوع عملنا هو حينئذ البحث عن الأصول التي اعتمدت في المنوال اللغويّ العربيّ في معالجة مسألة العلاقات بين الجمل وما يثيره ما سمّي حديثا "نصّا" من قضايا، ولم نختر فيه الاقتصار من الظّاهرة على الجانب الذي يتّصل بهذا المبحث اتّصالا مباشرا، بل حاولنا أن نتتبّع مختلف الظّواهرفي مختلف وجوهها، ما اتّصل منها بموضوعنا اتّصالا مباشرا وما كان منها متجاوزا له أو خارجا عنه. ولم يكن هذا منّا من باب الرّغبة في التّوسّع وإنّما هو طريقة في العمل أملاها علينا ما اكتشفناه في طبيعة الظّواهر التي يقوم عليها موضوعنا، فقد بدت لنا في صورة قواعد وأصول تتحكّم في مادّة موضوعنا، لكنّها تتحكّم أيضا فيما هو دونه. وهذه المستويات المختلفة في التّحكّم هي عنوان التأليف القويّ الذي اتّسم به المنوال النّحويّ العربيّ وعدم الوقوف على ذلك خطر -في رأينا- كبير يتهدّد المقبل على قراءة المنوال ومعرفة مداه في الإجراء عندهم.

لا نقصد في هذا الموضع ذكر المصادر التي اعتمدنا عليها بل نقصد إلى الحديث عن الوجه الذي اتّبعناه في استغلالها حتى نبيّن حدود هذا الاستغلال، فقد رجعنا إلى أمّهات كتب النّحو والبلاغة، ومن كتب النّحو نذكر : الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرّد والأصول لابن السرّاج ومغني اللّبيب لابن هشام، ومن الشّروح نذكر : شرح المفصّل لابن يعيش وشرح الكافية للأسترباذيّ، ومن كتب الأصول نذكر: الخصائص لابن جنيّ، ومن أمّهات كتب البلاغة نذكر: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني ومفتاح العلوم للسكّاكيّ، ومن الموسوعات المتأخّرة نذكر كشّاف اصطلاحات الفنون للتّهانوي.

وتجدر الإشارة إلى أنّنا لم نعتبر في طريقة استغلال الأمهات الجوانب التّالية:

لم نعتبر تتبّع المسائل وتطوّرها الزّمانيّ التّاريخيّ ولم نعتدّ كبير اعتداد بكون صاحب الرّأي بصريًا أوكوفيًا أوبغداديًا ولم نعتبر فصل ما كان في الأمّهات عمّا أضافه الشّارحون في شروحهم ولم نعتبر الفصل بين ما كان من قبيل كتب النّحو وما كان من قبيل كتب البلاغة بعلميها الأساسيين أي علم المعاني وعلم البيان .

وهذه الجملة من الاعتبارات ساقنا إليها طبيعة عملنا وما لاحظناه في طبيعة القواعد التي لها اتّصال به وما اخترناه من تنظيم لمادّته.

فأمّا طبيعة القواعد والأصول فقد بدا لنا أنّ ما اتّصل منها بعملنا لم ينل منه امتداد التأليف النّحويّ في الزّمان ولا تفرّعه إلى مدارس ولا تناول ما وضع فيه بالشّرح أو الاختصار وهو ما سيقف عليه قارئ بحثنا، وأمّا تنظيم مادّة العمل فإنّنا لم نتوخ فيها هذه المفاصل مدخلا للتّصنيف والتّخطيط، وبالتّالي فإنّ الأصل يكون هو هو سواء نصّ عليه نحويّ أو بلاغيّ، متقدّم أو متأخّر أو ورد عند بصريّ أو كوفيّ في أصل أو شرح أو متن. وقد اخترنا عرض الظّاهرة وتتبّع تفريعاتها وجزئياتها دون أن يكون هاجسُنا الأوّل مثلَ هذه التّصنيفات والتّفريعات بل كان الغرض الإلمام بمختلف جوانبها ودقائقها بصرف النّظر عن نوع المؤلّف أو عصره.

وأمّا عدم الفصل في عملنا بين المادّة التي تقدّمها المؤلّفات النّحويّة والمادّة التي تقدّمها المؤلّفات البلاغيّة فهو راجع إلى ما بدا لنا من كون التّقسيم إلى نحو وبلاغة تقسيما طارئا وليس تقسيما أصليًا في المنوال النّظريّ الذي أسّسه النّحاة العرب، وهو من جملة الآراء التي حاولنا إبرازها والاستدلال عليها .

* * *

وههنا مسألة مبدئيّة نشير في هذا السّياق إليها وهي مسألة وضع النّحو العربيّ في اعتبارنا : هو "نحو" ينعت عادة بكونه تراثا قديما ، غير أنّ هذا النّعت يستدعي مراجعة ، فالميدان الذي نحن فيه - نعني ما سمّي حديثا علوما إنسانيّة - يختلف وجه الاعتبار فيه عن غيره من العلوم التي يكون المسار فيها في التّاريخ خطّيّا يتجاوز فيه اللاّحق السّابق ويعوّضه . وإذا سلّمنا بما تقدّم من ناحية وأقررنا من ناحية أخرى بقوّة بعض المناويل ممّا أنتج الفكر الإنسانيّ في بلاد المشْرق أو في بلاد الغرب وتواصل انفتاح بعض ما فيها من ميادين البحث وجداوله استقام لنا التّعبير عن احترازنا الشّديد من استعمال القيدين" قديم " و" حديث " متى علّق الأمر بـ"النّظريّة النّحويّة العربيّة" أو غيرها ، فالنّظريات في العلوم الانسانيّة لا تقيّم باعتبار أعمارها كما تقيّم الأجسام برائز " الفحم 14"(C_{14}) . وبهذا الوضع تكون النّظريات النّحويّة العربيّة قابلة لأن تقارن بمختلف النّظريات النّحويّة واللّسانيّة .

* * *

وإنّ من شرورط المقارنة أن تقوم بين أشياء تقبل المقارنة، ولتقبل الأشياء المقارنة يجب أن تكون بين أمور متناسبة، ومن وجوه التّناسب وحدة الموضوع والمسائل من حيث النّوع وتفاوت العناية من حيث الكمّ والمقدار. فإذا كنّا بما تقدّم قد بيّنّا أن مقارنة النّحو العربيّ بسائر النّظريات اللغويّة هو من قبيل مقارنة الشّيء بما يناسبه، فهل يتوفّر فيه ما يجعله أهلا لأن نقارنه بسائر النّظريات؟

إنّ الإجابة عن هذا السّؤال لا يمكن أن تعتمد على معطيات خارجيّة ولا يكفي فيها أن يغيّر الدّارسون ما بأنفسهم ويعتبروا النّحو العربيّ نتاجا فكريّا ونظريّة لغويّة قائمة الذّات، بل يقتضي استخراج الأبنية والنّماذج التي يقوم عليها وتحليل النّظريات الجزئيّة المكوّنة للنّظريّة العامة والاهتداء إلى الغايات والأهداف الكامنة خلفها...

والمقارنة إن أنت قصدت منها تجاوز تعديد وجوه الاتّفاق والاختلاف بين النّظريات إلى مرحلة التّقييم تكون مهدّدة بالوقوع في المفاضلة والمفاخرة فتنقلب نصرة لإحدى النّظريات على الأخرى، يغريك بذلك ضرورة انتماء الدّارس حضاريّا وثقافيّا إلى إحداها . على أنّنا نعتقد أنّ أمر المفاضلة والمفاخرة يختلف عمّا نحن فيه إذ أنّ الشّأن فيهما يقوم على الانطلاق مسبقا من الإيمان بفضل شيء على آخر ثمّ الاستدلال على ذلك المعتقد والاحتجاج على وجاهته بجميع الوسائل.

على أنّك تجد في تقييم النّظريات والمقارنة بينها أصولا تحصّنك من الوقوع في المفاخرة والمفاضلة وتجعل عملك من قبيل الموازنة، ويمكن أن نذكر من تلك الأصول:

- توفّر شرط الجمع أو ما أصبح يعبّر عنه بالشّمول،
- توفّر شرط المنع وهو شرط يلتقي بمبدإ الملاءمة،
- عدم اجتماع الأصلين المتدافعين أي عدم التّناقض،
- الاقتصاد في القواعد والأصول.

هذه شروط أجمع على صحّتها وجدواها القدامى والمحدثون. وأنت تجد إلى جانب هذه الأصول في التّقييم مقاييس عامّة لا يختلف النّاس في شأنها لصدورهم فيها عمّا تمليه قوانين العقل وسنن العادة والعرف، وهم يعمدون إليها بالخصوص متى اتّفقت الظّواهر المقارن بينها وتماثلت، ويمكن أن نذكر من تلك الأصول :

- فضل السّابق على اللاحق متى اتّفقت النّتائج وتماثلت،
- فضل الكثير على القليل،
- فضل الظّاهر الصّريح على الضّمنيّ الخفيّ،
- فضل من لم تتوفّر له آلات الاكتشاف على من توفّرت له (والشّأن في هذا يشبه فضل من يقطع بحر الظّلمات على مركب بدائيّ على من يقطعه في يخت مجهّز بأحدث التّقنيات...) ، ومتى احتكم المرء إلى مثل هذه المبادئ والمقاييس بنوعيها كان في غنى عن تكلّف إصدار الأحكام، فهي ناطقة صادرة من تلقاء أنفسها.

* * *

وممّا يتهيّب منه الباحث في مثل هذا المقام الوقوع فيما أصبح يسمّى إسقاطا، وهذه كلمة مقتبسة من الرياضيات، لكنّها لا تعرف في هذا المجال ما تعرفه في مجال المباحث القائمة على المقارنة، وبالخصوص تلك التي تتعلّق بنظريات ظهرت في أزمنة مختلفة. ويمكن أن نعرّف الإسقاط بكونه " اقتباس مفهوم من نظريّة حديثة واستعماله في نظرية أخرى متقدّمة عليها في الزمان "، فيظلّ المفهوم في الثانية قلقا نابيا قلق الغريب في زمان متقدّم على زمانه ويحل بين قوم غير أهله. ويتجنّب الباحث هذا الخطر بقدر ما أوتي من الفطنة والحصافة، وبقدر ما يلزم به نفسه من الموضوعيّة والعدل. وهي صعوبة اعترضتنا، وحاولنا أن نتخلّص منها وأن نقلّص من وقعها علينا، وقد وفّقنا في تحقيق ذلك أحيانا ولعلّنا وقفنا دونه أحيانا أخرى.

وههنا عمليّة أخرى يمكن أن تحدث، وهي من حيث شكلها لا تختلف عن الأولى إذ

تتمثّل هي أيضا في "اقتباس مفهوم من نظريّة واستعماله في نظريّة أخرى "، غير أنّها تتميّز عن الضّرب الأوّل في كون النّظريّة المأخوذ عنها متقدّمة في الزمان. ولا يعتبر الباحثين الوقوع في هذا من قبيل الإسقاط، بل يعتبرونه من التأصيل والبحث عن الجذور التي تقدّمت على نظريتهم فتغنم نظريّتهم بذلك حجّة وبرهانا على وجاهتها وقوّتها. وليس في هذا الأمر كبير خطر على العلم ولا على أصحابه ما دام المؤثّل لنظريّته يتوخّى التّنصيص الصّريح والإحالة الدقيقة على المصادر التي اهتدى بها أو نهل منها .

وهناك حالة أخرى اعترضتنا وليست هي من الأولى لتحمل على الإسقاط ولا من الثانية لتحمل على التأثيل والتأصيل، وتتمثّل في تناول النظرية الحديثة بمفاهيم النّظريّة القديمة تارة وبإقحام مفاهيم قديمة يُسدُّ بها ما في النظريات الحديثة من ثغرات، كلّ ذلك دون أدنى إشارة إلى مواضع الاقتباس ولا أدنى إحالة إلى المصادر النظرية التي أخذ عنها. ولقد لاحظنا أنّ عددا لا بأس به من الباحثين وقعوا في حبائل هذا التصرّف، ولم نر وجها له، ولا نظنّ أن بعضهم صدر في ذلك عن مقصد التبسيط، يدل على ذلك حرصه على التوثيق والإحالة متى تعلّق الأمر بالأخذ عن النظريات الحديثة أو عرض بعض جوانبها والسّكوت عن مثل ذلك متى تعلّق الأمر بالنهل عن القديم. لكأنّهم اعتبروا الأمر ملكا مشاعا باد أصحابه فحلّ فيه السطو والنهب .

* * *

كانت الصّعوبة الكبرى – وهي صعوبة محايثة للفضاء الذي نزّلنا فيه قراءتنا – تتمثّل في مخاطر الإسقاط بوجوهه المختلفة ، ولقد حرصنا الحرص كلّه على تجنّب ذلك وسعيْنا جهدنا إلى إذكاء الرّوح النّقديّة في مسار تدبّرنا للمسائل التي اشتغلنا عليها : فنحن لم نقتصر في درسنا للنّظريات اللغويّة العربيّة المتّصلة بموضوعنا على ترصّد ما فيها من عمق وإصابة فحسب بل سعينا إلى ذلك وإلى تجاوزه بوضع آرائهم على محكّ النّقد والحساب ، وقد تجلّى ذلك في عدم اقتصارنا على الظّفر بالظّاهرة المعزولة أو الأصل المفرد وسعينا إلى ربط الظّاهرة بأخواتها والأصل بأسسه ونظرنا في الأمثلة المسوقة في المدوّنة اللغويّة التي اشتغلنا عليها وفي صورة تخريجها وتوظيفها وفي مدى ملاءمتها لذلك . ولئن جاء كلامنا عن كلامهم مشوبا ببعض الإعجاب فإنّه لم يكن من قبيل إعجاب الفتاة بأبيها : فنحن لم نأل جهدا في الإشارة إلى ما لاحظناه من مواطن التّردّد أو مواطن التّرجيح غير القائم على دليل كما أنّنا لم نتردّد في إبراز

وجوه من التّفسير والتّعليل بدا لنا فيها غير ما بدا لهم ، على أنّ ذلك - والحقّ يقال - كان في أغلب الأحيان بهدي من أصولهم ودفعها دفعا آخر في درجات التّقصّي والعمق .

ونحن نتوجّه بدءا وآخرا بأنبل عبارات التّقدير والإعجاب إلى معلّمنا وهادينا الأستاذ عبد القادر المهيري ، لقد كاد حرصه على هذا العمل يفوق حرصنا عليه ، ونتوجّه بعبارات الامتنان والاعتراف إلى جمع من الأصدقاء الخلّص الذين وجدنا فيهم من شحذ العزيمة ألذّ زاد ومن سخاء البذل وصادقه خير سند وعماد .

القسم الأوّل

مدخل
منزلة النّصّ في بعض النّظريات اللسانيّة

الباب الأوّل

النّظريات اللسانيّة والنّصّ

الفصل الأوّل

غياب النّصّ من أهمّ النّظريات اللسانيّة

0.غياب النص مصطلحا ومفهوما من الأنحاء الغربيّة التّقليديّة

إن تصفح عينات من مؤلّفات النحو الغربيّ الكلاسيكيّ يبين أن الكلمة "نصّ" لم تستعمل فيها لا من حيث هي مصطلح ولا من حيث هي مفهوم تمّ التّعبير عنه بتسميات أخرى. كما يلاحظ ضحالة المباحث المتناولة للظّواهر اللغويّة المتجاوزة للجملة والتي اعتبرت مجسّمة لمظاهر التّرابط والاتّساق النّصيّ، كمبحث العلاقات بين الجمل، أمّا المباحث التي من قبيل أدوات الرّبط أو مباحث التّعريف والحذف والإضمار والتّنقيط فإنّ تناولها كاد يقتصر على نطاق لا يتعدى حدود الجملة الواحدة.

فإذا انطلقت على سبيل المثال من كتاب Le bon usage لـ Grévisse وهو مؤلّف يعتبر المرجع الأساسيّ في النّحو الفرنسي الكلاسيكيّ ونظرت في فهارسه ومسارد المصطلحات فيه لاحظت أنّها رغم اتّساعها وثرائها وتفصيلها لم ترد فيها كلمة النّصّ، فأنت في مسرد المصطلحات والمفردات التي تمّ التّعرّض إليها تجد (ص 150): tenailles و terre و tête ثمّ ينتقل بك المسرد إلى thermos، فلا تذكر كلمة texte حتّى مجرّد الذّكر، وهو دليل على أنّ هذه الكلمة كانت تعدّ حتّى زمان تأليف Grévisse لهذا الكتاب (سنة1936) غريبة تمام الغرابة عن المباحث اللغويّة.

1. منزلة النّصّ في نظريّتي سوسير وهيالمسلاف

1.1. سوسير والنص : النص في نظريات سوسير

لم يستعمل سوسير كلمة texte باعتبارها مصطلحا، فقد وردت في كتابه "دروس في الألسنية العامة" عرضا في سياق حديثه عن موضوع الدراسة الفيلولوجية باعتباره علما يتناول " ضبط **النصوص** وتأويلها والتعليق عليها... وإن انبرى الباحثون يدرسون المسائل اللغوية فإنهم إنما يفعلون ذلك للمقارنة بين **نصوص** من عهود مختلفة " (دروس، 18، وفي الأصل الفرنسيّ ص 13) ، كما ذكر كلمة texte في سياق آخر عند حديثه عن الكلام المكتوب والمنطوق، قال : "... لما كان الكلام [المنطوق] يفلت في أغلب الأحيان عن الملاحظة، فإنه يتعيّن على الألسني أن يقرأ أيضا حسابا **للنصوص** المكتوبة، لأنها هي وحدها التي تمكنه من أن يعرف الألسن القديمة أو النائية " (دروس، 24، وفي الأصل الفرنسيّ ص 20). فلم تكن الكلمة texte في جميع هذه السياقات غرضا بل كانت أمرا عارضا، وكانت من قبيل الاسم العامّ الذي يطلق في اللغة الفرنسيّة على صور تجسّم الظّاهرة اللغويّة استعمله سوسير استعمالا لا يخلو من التّضييق والتهجين. أما في سائر ما كتب سوسير فإنه لم يستعمل أيضا تسمية texte بل استعمل التسميات التي تطلق على سائر الأجناس الأدبية مثل légende وconte وغيرهما. فإذا رمت أن تجد للنّصّ مجالا يندرج فيه أمكنك أن تحصره في ما سمّاه سوسير parole، لكنّ صاحبنا لم يفعل ذلك ولم ينصّ عليه.

على أنّ المصطلح signe الذي استعمله سوسير وإن كان لا يوافق النّصّ فإنّه لا يقصيه، وذلك أنّ سوسير كما نعلم، وإن كان قد اهتمّ اهتماما خاصّا بالوحدة الدّنيا التي يجب أن يقوم عليها موضوع الدّراسة اللسانيّة فإنّه لم يعتن عناية خاصّة بالجانب الكمّيّ في العلامة اللغويّة فلم يضبط لها حدّا أدنى لا تنزل دونه ولا حدّا أقصى تنتهي عنده ولا تتجاوزه، وبالتّالي فإنّ النّصّ يمكن أن يعتبر من اللغة متى توفّرت فيه شروط العلامات اللغويّة وأهمّها قابليّة التّجريد وإمكان دخوله في نظام أساسه قيام علاقات نسقيّة بين مكوّناته وإمكان استبدالها بمكوّنات تنتمي إلى نفس الصّنف الجدوليّ باعتبار أنّ هذين الضّربين من العلاقات هما في نظر سوسير شرط قيام كلّ نظام. ولعلّ أهمّ مورد في نظريّة سوسير يمكن أن يغنم منه النّصّ

-وإن غنما غير مباشر- هو أهمّيّة التّقطيع والتّحليل ودور الأجزاء ومنزلتها في علاقتها بالكلّ، وإقامة مفهوم القيمة على بعدين هما قوام البنية أحدهما البعد الجدوليّ المحقّق لقيام الأقسام والأصناف والثّاني البعد النّسقيّ المحقّق لقيام البنية والتّرابط بين أجزائها.

وأنت لا تجد في ما نقل عن سوسير إشارة إلى كون النّص وحدة نظاميّة مجرّدة تابعة لمجال اللغة linguistique de la langue أو كونه صورة من صور تجلّيات الاستعمال تابعة لمجال الكلام linguistique de la parole، لكنّنا نعلم أنّه قد نسب إليه اعتبار الجملة تابعة للكلام دون النّظام [1]، فإذا كانت الجملة حسب هذا الرّأى بعيدة عن النّظام فبديهيّ أن يكون النّصّ عنه أبعد.

2.1. هيلمسلاف والنص

يمثّل كتاب هيالمسلاف Prolégomènes à une théorie du langage كما يدلّ عليه عنوانه تأسيسا لنظريّة اللغة، وهو في علم اللغة بمثابة تلك المقدّمات التي بسطها ابن خلدون لعلم العمران البشريّ في مقدّمته، وكان لطبيعة هذا التّأليف الذي وضعه هيالمسلاف انعكاس على النّتائج التي ضمّنت فيه، فصاحب الكتاب لم يقصد إلى وضع نظريّة خاصّة بقدر ما قصد إلى اقتراح أسس عامّة يمكن أن تقام عليها نظريّة للغة، لذلك فإنّ الاعتماد على هذا الكتاب لن يوفّر نتائج نهائيّة، وقد حاولنا رصد ما جاء فيه متعلّقا بموضوع النّصّ دون أن تغيب عنّا هذه الخصوصيّة الغالبة على هذا الكتاب والتي قصد إليها المؤلّف قصدا.

يبدو المصطلح texte في هذا الكتاب أسعد حظّا منه في دروس سوسير، فقد ذكر في مسرد المصطلحات وأحيل إليه مرّات عديدة بل إنّه حظي فيه بتعريف خاصّ وبحديث عن طبيعته وجعلت له منزلته في بناء النّظريّة اللغويّة.

أمّا عن منزلته في النّظريّة اللغويّة فإنّ المتصفّح للفصل الذي عقد للحديث عن غرض النّظريّة اللغويّة يلاحظ أنّ النّصّ جاء فيه باعتباره منطلقا وغاية للنّظريّة: فهو منطلق عمليّة الوصف والتّحليل وهو غايتها إذ أنّ غاية النّظريّة تمكيننا من

1 - ذكر سوسير أنّه توجد نظريّة يعتبر أصحابها أنّ الوحدات اللغويّة الحقيقيّة هي الجمل دون سواها وتساءل إلى أيّ حدّ يصحّ اعتبار الجملة من اللغة ؟ فإذا كانت تابعة للكلام فإنّه لا يصحّ اعتبارها وحدة لغويّة (دروس...169و188 ... Cours ،148 و172) ، ونحن نلاحظ أنّ سوسير قد طرح المسألة دون أن يبتّ فيها .

وصف جميع النّصوص في لغة ما ودراسة بنائها (.Prolég، 27) وأرجع هيالمسلاف الأمر إلى عمليّة اختباريّة empirique لقيامها على شرط الملاءمة وعمليّة حسابيّة calcul لاعتمادها على الاعتباطيّة في انتقاء نصوص المدوّنة التي ينطلق منها الدّارس (لتعذّر الإلمام بجميع النّصوص المنجزة). ومن خلال هذا الكلام يبدو النّصّ من قبيل الكلام الخاصّ المستعمل الموفّر للمادّة المدروسة (.Prolég، 35)، وتكون غاية النّظريّة التّأكّد من وجود منزلة لهذا الحدثان processus في مستوى النّظام.

أمّا عن دوره فقد أشار المؤلّف إلى أنّ النّصّ texte هو المجال الذي تتحقّق فيه اللغة وتحدث، واعتبره المعبر الضّروريّ الذي لا مناص منه لبلوغ النّظام، واعتبر النّصّ المجال الذي يتحقّق فيه النّظام الصّوتميّ والنّظام الدّلاليّ والنّظام النّحويّ grammatical (.Prolég، 17).

والنّصّ سلسلة أو متتالية chaine، ومكوّنات النّصّ أيضا سلاسل ومتتاليات (.Prolég، 45) ولطبيعته هذه انعكاس على طريقة تحليله: فهي طريقة تقوم أساسا على عمليات متتالية من التّقسيم والتّقطيع .

ويذكر المؤلّف أنّ طريقة التّحليل الممكنة الوحيدة للوقوف على النّظام الذي يقوم عليه النّصّ تقوم على اعتبار النّصّ صنفا قابلا للتّحليل إلى مكوّنات، وتعتبر تلك المكوّنات بدورها أصنافا قابلة للتّحليل إلى مكوّنات أخرى تعتبر هي أيضا أصنافا قابلة للتّحليل إلى مكوّنات، وهكذا حتّى استفراغ جميع إمكانيات التّحليل (.Prolég، 21) ، وهي طريقة في التّحليل تتمثّل في الانتقال من الصّنف إلى مكوّناته لا العكس. وأنت ملاحظ في هذا الكلام أنّ صاحب المقدّمات يعتبر النّصّ من قبيل الإنجاز، ومن قبيل الأصناف التي مجالها الحدثان لا النّظام، ويسمّي الحدثان نصّا والنّظام لغة (.Prolég، 55). وتقوم طريقة تحليل النّصّ على تسجيل ما يلاحظه الدّارس من حالات التّرابط dépendance بين مكوّناته كما تهتمّ بعلاقة الجزء المكوّن بالكلّ، ويشترط في التّرابط أن يكون ترابطا متجانسا dépendance homogène (.Prolég، 43)، وهو أمر يلتقي بنتائج التّحليل القائم على المكوّنات المباشرة ومستويات التّركيب.

والغرض من تحليل النّصّ هو الحصول على أقلّ عدد ممكن من الأجزاء، ولا يتمّ ذلك إلا بالبحث عن أكبر الأجزاء (.Prolég، 77). فإذا كان النّصّ مكوّنا من جمل وجمل صغرى propositions بدأنا أوّلا بتحليله إلى جمل ثمّ إلى جمل صغرى،

وسيكون عدد الجمل التّامّة أقلّ من عدد تلك الجمل الصغرى. ولتحقيق بساطة التّحليل والنّتائج يحسن أن يكون عدد الوحدات الأساسيّة المعتمد عليها في كلّ مرحلة من مراحل التّحليل أصغر عدد ممكن (.Prolég، 81) .

ويفترض كلّ حدثان للنّصّ القيام على نظام ضمنيّ (.Prolég، 17) ، كما أنّ التّحليل الرّامي إلى إدراك هذا النّظام لا يكون إلاّ متى اعتبر النّصّ صنفا classe قابلا للتّحليل إلى مكوّنات يمضي الدّارس في تحليلها إلى أن تستفرغ إمكانيات التّحليل (.Prolég، 21).

والملاحظة الأولى التي استرعت انتباهنا هي كثرة جريان عبارة "النّصّ" في هذا الكتاب، وشبه الاعتراف بوجوده من حيث هو كيان لغويّ فهو صنف قابل للتّحليل ومن شروطه توفّر التّناسق والتّرابط بين مكوّناته، أمّا الثّانية فهي إشارة هيالمسلاف إلى ظاهرة التّناسق والتّرابط cohésion (.Prolég 120-121) التي سيتّخذها هاليداي وحسن عنوانا لكتابهما (Cohesion in English 1976).

1.2.1 النّصّ هو الحدثان واللغة هي النظام

على أنّ تقديم الاعتداد بالنّصّ على هذا النّحو تقديم يظلّ منقوصا إن أنت لم تقرنه بالحديث عن الظّاهرة التي اعتبرت مقابلة له وهي مفهوم النّظام. فقد اقترن الحديث عن النّصّ دائما باعتباره إجراء وحدثانا (انظر استعمال النّصّ مرادفا للحدثان (.Prolég، 27)، وهو من هذه النّاحية مقابل دائما لمفهوم النّظام، بل إنّ هيالمسلاف لم يقصد من المقابلة بين النّظام والنّصّ باعتباره حدثانا سوى التّقابل الذي أقامه سوسير قبله بين نظام اللغة والكلام، فقد ذكر كما قدّمنا (.Prolég، 55) أنّه يسمّى في هذا السّياق الحدثان processus نصّا والنّظام لغة، فإذا بنا مع هيالمسلاف تجاه ثنائيات ثلاث بدل الثّنائيّة التي عقدها سوسير بين اللغة والكلام :

ثنائيّة سوسير	ثنائيات هيالمسلاف
langue	langue = système = paradigme
parole	texte = processus = syntagme

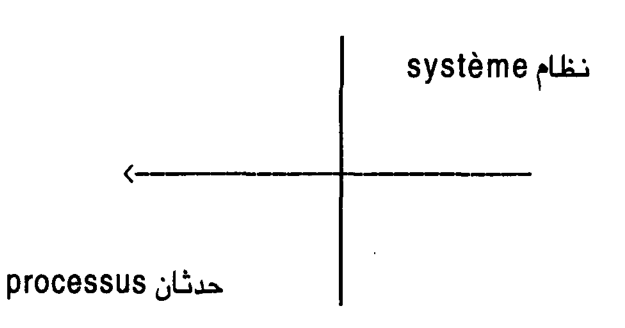
لقد أورد هيالمسلاف مفصّلا ما ورد عند سوسير في صورة إشارة عابرة

بجعله للحدثان بناء نظريّا موازيا للبناء النّظريّ الذي جعله للنّظام، فقد اقترح (.Prolég 44-45) أن تسمّى الأصناف متى كان مجالها الحدثان سلاسل ومكوّناتها أجزاء وأن تسمّى الأصناف جداول ومكوّناتها أفرادا أو أعضاء membres متى كان مجالها النّظام، كما اقترح أن يسمّى تحليل الحدثان تقسيما وتحليل النّظام تقطيعا ومفصلة articulation. كما ذهب إلى التّمييز بين ضربين من الوظائف بحسب إجرائها في النّظام أو إجرائها في الحدثان والنّصّ: أمّا الضّرب الأوّل فهو من الوظائف القائمة على امتناع الجمع disjonction، وهو ضرب من ضروب الانفصال في المنطق وصورته "كذا أو كذا " وسمّى هذا الضّرب من الوظائف تعالقا corrélation، وهو أمر لا يترك للنّسق، كما سبق أن ذكرنا، أدنى مجال في النّظام، أمّا الضرب الثّاني فهو من الوظائف القائمة على الجمع conjonction وصورته "كذا و كذا "، وسمّى هذا الضّرب من الوظائف علاقة relation، وهو أمر لا يترك للنّصّ أدنى مجال في مستوى النّظام، واعتبر التّمييز بين هذين الضّربين من الوظائف أساسَ التّمييز بين النّظام والحدثان (.Prolég، 52).

ومن الفروق بين النّظام وحدثانه (.Prolég، 95) التّمييز بين ضربين من الإبدال بحسب وقوع الإبدال في النّظام باعتباره جدولا أو في النّصّ الحدثان باعتباره سلسلة ونسقا:

- استبدال يتمّ بين أجزاء الجدول الواحد: commutation
- استبدال يتمّ بين أجزاء متتالية نسقيّة ما: permutation.

وقد عاد هيالمسلاف إلى تأكيد الفصل بين الحدثان والنّظام في سلسلة الدّروس التي ألقاها سنة 1947بعنوان La structure fondamentale du langage (.Prolég، 191) وقرّب الأمر بتقديمه في شكل هندسيّ يشبه ذلك الشّكل الذي اعتمده سوسير للفصل بين الآنيّة والزّمانيّة مشيرا إلى حدثان النّص بالخطّ الأفقيّ الموجّه وإلى الجدول النّظام بالخطّ الرّأسيّ غير الموجّه على النّحو التّالي:



وعلاوة على ثقل هذا الجهاز الاصطلاحي وتقارب مفاهيمه تلاحظ أنّ إقامة هذه الثّلاثيّة داخل الثّنائيّة " لغة - كلام " تفضي إلى حصر النّظام وبالتّالي اللغة في البعد الجدولي وتفرد الحدثان بالبعد النّسقيّ. ونحن لا نخفي انزعاجنا ممّا يمكن أن يفضي إليه هذا التّصوّر لأنّه لن يترك للأشكال المركّبة - مهما كانت صورة تركيبها ودرجته ومهما كان حظّها من التّجريد - أدنى مكان في نظام اللغة إذ أنّها ستصبّ بحكم تكوّنها من أنساق وسلاسل في الحدثان وفي الحدثان دون سواه. فإذا عدت إلى تشبيه سوسير لنظام اللغة بلعبة الشّطرنج لاحظت أنّ هذا التّشبيه قد أصبح قائما في دماغ هيالمسلاف على اعتبار اللغة شبيهة بقطع الشّطرنج وهي في علبتها دون أن تحتاج حتّى إلى فتحها، فإذا رصفت من القطع اثنتين أو أكثر انتقلت من نظام اللغة إلى حدثان النّصّ ومن الجدول إلى النّسق.

ونحن نلاحظ أنّ هذا التّصوّر يحصر اللغة و نظامها في جداول من الوحدات كلّ واحدة منها قابلة للتّركّب إلى أخرى حسب قواعد معلومة، فإذا عمدنا إلى تصوّر تركّب واحدة مع أخرى انتقلت من اللغة النّظام إلى النّصّ الحدثان وبالتّالي يرجع النّظام إلى مجرّد الجدولة وتُخرج منه جميع ضروب الأنساق فلا مجال فيه لبنية المقطع لكونها نسقا من الصّوامت والصّوائت ولا لبنية الجملة لكونها أيضا نسقا من الأجزاء والمواضع، ولا مجال فيه أيضا لما بينهما من أشكال الأبنية والمركّبات أو ما كان دونهما أو أكبر منهما لكونه نسقا، وهذا ما يجعل النّظريات البنيويّة تصنيفيّة غير توليديّة.

على أنّ حديث هيالمسلاف عن النّصّ باعتباره حدثانا لا يعني أنّه اعتبره أمرا خاصّا منجزا فردا، فلئن كان كلّ حدثان للنّصّ مقتضيا لنظام يقوم عليه دون أن يقتضي وجود النّظام وجود حدثان النّصّ أو كما قال بعبارة أخرى: لا يمكن أن يوجد نصّ دون أن يكون قائما على لغة في حين أنّه يمكن أن توجد لغة دون أن يوجد نصّ مبنيّ بها، فإنّ وجود النّصّ بالنّسبة إليه من قبيل الوجود بالقوّة (ص 57)، واعتبر أنّ ربط اللغة بالنّصّ أي ربط النّظام بالحدثان والإجراء يتمّ بواسطة ما سمّاه catalyse (.Prolég، 123) . ولم يحيّرنا إيجاد المقابل العربيّ لهذا المصطلح، لكنّ ما حيّرنا هو الوقوف على المفهوم الذي يدلّ عليه . فأصل هذه الكلمة في اليونانيّة katalusis وهي تعني فيها الذّوبان dissolution (Le petit Robert 1977، 265) وانتقلت هذه اللفظة إلى علم الكيميا وأصبحت تعني الشّيء المحايد الذي

يجب أن يتوفّر لحصول تفاعل كيمياويّ أو لتنشيطه دون أن يحدث فيه تغييرا ودون أن يدخل في تكوين الحاصل من التّفاعل (كالحرارة تنشّط ذوبان الملح أو السكّر في الماء دون أن تدخل في مكوّنات المحلول المتحصّل عليه)، وإيجاد العبارة الدّالة على هذه العمليّة لا يشكل فقد اقترحت له المعاجم الثنائيّة اللغة ترجمات من قبيل الوسيط والحافز (المنهل، 173)، ويمكن أن نقترح أيضا المنشّط والمساعد والمحرّك، لكنّك إذا رمت استعمال واحدة من هذه الألفاظ فيما استعمله هيالمسلاف عند حديثه عن ربط اللغة بالنّصّ أي ربط النّظام بالحدثان والإجراء حصلت على ما يضحك: فتلك العمليّة المتمثّلة في الانتقال من النّظام إلى الحدثان ليست من قبيل التّنشيط ولا التّحريك ولا التّحفيز في عمليّة ذوبان الملح في الماء.

ونحن نعتقد أنّه لا طائل من البحث عن ترجمة حرفيّة توافق بالضّبط ما قصد إليه هيالمسلاف بهذا "المصطلح" ، فقد بدا لنا أنّ هذه الكلمة لا تمثّل أفضل طريقة للتّعبير عن الظّاهرة اللغويّة الدّقيقة التي عبّر بها عنها ، فقد اعتمد المجاز مقترضا من علم الكيمياء التّسمية catalyse ليحدّث عن تلك العمليّة التي بمقتضاها يتمّ تقدير العنصر الذي لا تشهد عليه الملاحظة لغيابه من اللفظ ، فعمد إلى التّعبير عن عمليّة التّقدير هذه باستعارة مفهوم من علم آخر ليس له باللغة كبير صلة، وإجراء الاستعارة الذي قام به لم يصدر عن قصد تقوية المعنى - كما هو الشّأن عند ركون المتكلّمين إلى مثل هذا الأسلوب - بل صدر عن وضع آخر هو وضع الإنسان يعجز عن التّعبير عن الشّيء على الحقيقة فيركب المجاز لتوليد التّسمية مرغما لا مختارا. وليس الغرض من كلامنا هذا جلبَ منقصة لهيلمسلاف وإنّما هو أمر انتبهنا إليه تحت وطأة البحث عن مقابل هذه الكلمة، فدفعنا عدم الظّفر بالنّظير إلى الشّكّ في قدرة هذه الكلمة على الإيفاء بالمعني الدّقيق المنشود .وليس هذا المثالَ الوحيد الذي ركن فيه الدّارسون إلى الاستعارة الاضطراريّة والاقتباس من مصطلحات العلوم الأخرى، فلئن كانت العلوم ليست المجال المفضّل في استعمال المجاز فإنّهم فعلوا ذلك كلّما أعيتهم الحيلة للتّعبير عن الظّاهرة اعتمادا على الدّلالة الحقيقيّة للألفاظ.

2.2.1 أكبر الأصناف وأقصى مستويات التّحليل

لا يظفر النّاظر في كتاب .Prolég بما يدلّ على أنّ هيالمسلاف اعتبر للأصناف حدّا أقصى لا تتجاوزه أو حدّا أدنى لا تنزل دونه، فهو قد ترك الأمر موكولا إلى ما

يفضي إليه التّحليل من الأصناف التي يمكن فصل بعضها عن بعض مهما كان حجمها، بل إنّه نصّ في بعض المواضع على وجوب تجاوز الوحدات المعهودة، كالجمل والجمل الصّغرى، التي تعوّد الدّارسون الوقوف عندها وعدم تجاوزها. وأشار إلى أنّ الدّارسين تعوّدوا الانطلاق في التّحليل من تقسيم الجملة إلى جمل صغرى propositions، أمّا أجزاء النّص التي تجاوز الجملة فإنّهم قد أوكلوا أمرها إلى علوم أخرى كالمنطق وعلم النّفس، ونصّ في نفس السّياق على أنّ تحليل النّصّ وكذا تحليل أجزاء الكلام التي لها حجم أكبر" من مشمولات الدّارس اللّغويّ بالضرورة"، فيكون غرضه الحصول على أكبر الأجزاء وأوسعها (.Proleg، 125) بل إنّه يصل بالأمر إلى أن يجعله شاملا لأعمال الكاتب كاملة أو للمؤلّفات أو الفصول أو الفقرات (.Proleg، 126) اعتمادا على أساس الاقتضاء.

وعلى هذا النّحو يبدو منوال هيالمسلاف منوالا جمع بين موقفين من النّصّ: موقف أوّل واعد كان نتيجة توسيع ضروب الأصناف على نحو يمكّن من اعتبار النّصّ واحدا منها، وموقف ثان ناتج عن إلحاق الأنساق بالحدثان ممّا يجعل النّصّ باعتباره نسقا تابعا للحدثان، وبالتّالي يكون هيالمسلاف أوّل من اقترح نظريّة تولي النّصّ منزلة في المنوال الذي اقترحه وتعتبر دراسته من مشمولات الدّراسة اللّغويّة باعتباره أكبر الأصناف وأقصى مستويات التّحليل. لكنّ اعتباره النّصّ من قبيل الحدثان يقصيه من مجال النّظام.

3.2.1 منزلة الاستعمال الخاصّ وعلاقة المعنى بالسّياق

أمّا بشأن منزلة الاستعمال الخاصّ في النّظريّة فإنّ هيالمسلاف أشار إلى أنّ ضرورة الدراسة اقتضت مقاما نمطيّا بسيطا افتُرض فيه النّصّ ممثّلا لبنية متجانسة، لكنّ فحص النصوص يبيّن خلل هذا التصوّر: فكلّ نصّ يتضمّن في العادة جوانب من أنظمة مختلفة، وأجزاء النّص كبيرها وصغيرها يمكن أن تكون:

- على صور أسلوبيّة مختلفة (من نثر إلى شعر إلى جمع بينهما)،
- على أساليب مختلفة بعضها يقوم على السّبق والابتكار وبعضها على الاحتذاء وبعضها يقوم على الجمع بينهما.
- على أساليب قيميّة بعضها راق وبعضها منحطّ سوقيّ وبعضها محايد.
- على أساليب مختلفة شفويّة ومكتوبة، إشارات ورايات ولافتات.
- على دوافع مختلفة كالغضب والفرح وغيرهما.

- على أشكال لغويّة مختلفة من لغات قوميّة إلى لهجات محلّيّة أو لغة طبقة اجتماعيّة أو مجموعة حرفيّة.

وما ذكره المؤلّف إنّما ذكره من باب التّمثيل لا الحصر، وأطلق على الآثار الحاصلة عن تقاطع هذه العناصر اسم connotateurs، واعتبر أنّ من مهامّ النّظريّة اللغويّة ضبط طريقة في تحليل النّصوص تمكّن من التّمييز بين هذه الحالات المختلفة (ص147) وذكر قصور النّظريات ذات الاتّجاه الاجتماعيّ التي دعت إلى إهمال هذه الجوانب مرشّحة سلطان وحدة العرف وأشار إلى حذر مدرسة لندن وتحفّظها في اتّباع هذه الوجهة.

ومثل هذه المداخل المختلفة هي التي تمكّن من إدراك الظّاهرة اللغويّة في كلّيتها الموحّدة وتنوّعها في آن: فلئن كان النظام كلاًّ مكتفيا بذاته، فإنّه ليس كلاًّ منعزلا، ويختم هيالمسلاف حديثه عن النّظريّة اللغويّة بالإشارة إلى شرط توفّر البعد الإنسانيّ الكونيّ فيها : فهي تتضمّن وجوبا إلى جانب النّظام اللغويّ في شكله واستعماله وفي كلّيته وجزئياته الإنسانَ والمجتمعَ الحاضرين في اللغة (.Proleg، 160).

4.2.1 المعنى والدّلالة والسّياق : المعنى هو القاسم المشترك .

ذكر هيالمسلاف أنّ المقارنة بين لغات مختلفة بعد تخليصها من الفوارق البنيويّة الشّكليّة الخاصّة بكلّ واحدة منها يفضي إلى الإبقاء على أمر واحد هو المعنى فالمعنى هو القاسم المشترك بينها، وهو الذي يبرّر إقامة لسانيات عامّة، ومثل هذا الاعتبار صحيح رغم اختلاف اللغات وخصوصياتها في صور تشكّل المعنى (Proleg، 68).

5.2.1 الدّلالة سياقيّة نسقيّة أو لا تكون

لا تكون العلامة اللغويّة إلاّ بالدّلالة، وكلّ علامة مهما كان حجمها إنّما تكون دلالتها دلالة سياقيّة نسقيّة (.Proleg، 61 - 62)، فهي تتحدّد تحديدا نسبيًا بالموقع الذي تحتلّه ولا يوجد مكان لما سمّاه النّحاة الصّينيون كلمات فارغة وأخرى مملوءة، والدّلالة المعجميّة إنّما هي دلالة سياقيّة فإن حدّثت عنها أو فسّرتها مفردة معزولة فإنّما ذلك من قبيل العمليات المفتعلة التي يلجأ إليها الدّارس، فإذا اعتبرت العلامة منعزلة لم يكن لها دلالة. ونصّ هيالمسلاف على أنّ المقصود بالسّياق ليس مجرّد

النّسق النّصّيّ المقاليّ الذي ترد فيه العلامة إنّما هو كذلك السّياق المقاميّ الذي تستعمل فيه، باعتبار أنّ كلّ عنصر من مقوّمات السّياق المقاميّ الحاليّ يمكن التّعبير عنه ونقله بواسطة العبارة.

3.1 منزلة النّصّ بين سوسير وهيالمسلاف .

تقوم منهجيّة التّحليل عند هيالمسلاف على اعتبار النّصّ الصّنف الأعلى للتّقسيم والذي لا يمكن أن يكون جزءا من كلّ أكبر منه. على أنّ ما قدّمه كان من قبيل مشروع البحث ولم يكن من ما رام إنجازه، فوقف دون ما سيعترض الباحثين الذين حاولوا أن يتجاوزوا هذه الدّرجة من العموم ولم يباشر ما سيعترضهم من الصّعوبات التي لا مهرب من حلّها ليستقيم النّصّ صنفا ويستقلّ ببنية متميّزة.

ويمكن أن تعتبر نظريّة هيالمسلاف بالمقارنة مع نظريّة سوسير تنصيصا على المنزلة التي يحتلّها النّصّ في المنوال النّظريّ. فالنّصّ صنف ذو بعد نسقيّ وهو سلسلة تتكون من أجزاء، مقابل النّظام باعتباره صنفا ذا بعد جدولي مكوّنا من أفراد أو أعضاء، على أنّك تلاحظ أنّ النّصّ قد غنم من هذا التّضييق، ويتمثّل الغنم في نظرنا في استوائه بسائر الأنساق، فلئن أخرج النّصّ من النّظام فإنّ إخراجه لم يكن من قبيل إفراد البعير المعبّد وإنّما كان من قبيل إخراج جميع ما لم يتوفّر فيه شكل الجدول، وبالتّالي لم يعد الانتماء إلى النّظام شرفا يتنازع عليه ولا شرطا لازما لا بدّ أن يتوفّر في الظّاهرة لتعدّ من الظّواهر اللغويّة : **فالنّصّ ليس من النّظام لا لكونه نصًا إنّما لكونه حدثانا ذا بنية نسقيّة قائمة على التّركّب، يستوي في ذلك مع تركّب الجملة وسائر المركّبات بما في ذلك تركّب الألفاظ.**

ثمّ إنّنا نلاحظ أنّ هيالمسلاف قد اعتبر للنّصّ من حيث الكمّ والنّوع تصوّرا شاملا يتّسع لمختلف جوانب الاستعمال التي قدّر أنّ لها أثرا فيه سواء ما تعلّق بخصوصيات الأساليب والأعراف الجزئيّة أو ضغوط السّياقات المقاميّة المادّيّة.

ولعلّ أغلب المدارس البنيويّة المتحرّكة في فلك سوسير وهيالمسلاف لم تهمل المستويات المتجاوزة للجملة إلاّ بمقتضى ما تمليه خطّة البحث، فكانت دراسة النّصّ في المدارس البنيويّة مشروعا مؤجّلا من قبيل الإرجاء لا الإقصاء، وموقف هيالمسلاف يعبّر عن تخصيص مكانة له في عمليّة التّحليل، لكنّ قيامه صنفا جدوليًا وتكوينه لبنية مجرّدة في النّظام يبقى ادّعاء مفتقرا للحجّة والدّليل.

2. نظريات لسانيّة لا منزلة للنّصّ في مناويلها

1.2 استعصاء ما فوق الجملة على التّجريد والتّنظير

1.1.2 بلومفيلد" ومصادراته : الجملة أكبر الوحدات اللغوية .

1.1.1.2 لبلومفيلد عملان مؤسسان أولهما مقال عنوانه "A Set of Postulates for the Science of Language "[2] والثاني كتابه المأثور Language. ولم ترد في المقال المذكور كلمة Text غرضا ولا عرضا، بل إن بعض ما جاء فيه يكاد يقصيه إقصاء كما سنرى في تعريفه للجملة. أما في الكتاب Language فإن كلمة Text قد وردت عرضا في سياق لا يمكن ألاّ يذكرك بالسياق الذي وردت فيه عند سوسير، فقد استعملها بلومفيلد عند حديثه عمّا اعتبره طورا سابقا للدراسة اللسانية إذ أن "العلوم اللسانية نشأت عن مشاغل عملية نسبيّا من ذلك استعمال الكتابة ودراسة الأدب وبالخصوص دراسة أقدم النصوص" (Le langage، 26) ولم تستعمل كلمة Textباعتبارها مفهوما بدليل خلوّ قائمة المصطلحات منها خلوّا تامّا. على أن بلومفيلد استعمل مصطلح discours (Le langage ، 26 وبالخصوص ص27)باعتباره الصيغة اللغوية المنجزة وفي تقابلها مع حال المتكلم وردّ فعل المخاطب، دون إعارة وزن للتّقابل الذي أقامه سوسير وهيالمسلاف بين اللغة والكلام أو النّظام والحدثان إذ أنّ أهمّ ما شغل المدرسة السّلوكيّة التّوزيعيّة هو التّقابل بين ما كان من قبيل الشّكل أو العبارة وقد عدّ من علم اللغة وما كان من قبيل المعنى وهو السّلوك والعالم الخارجيّ وقد عدّ خارجا عن علم اللغة.

ولم يعقد بلومفيلد ثنائيّة من قبيل " لغة / كلام " وذلك أنّ مبادئ الوصفيّة السّلوكيّة تفرض أن يكون الكلام هو الشّكل الوحيد المجسّم للسّلوك اللغوي والقابل للوصف وصفا موضوعيّا، أمّا مفهوم اللغة السّوسيريّ فهو مفهوم ذهنيّ، والذّهنيّة mentalisme أمر لا مكان له في المدرسة النّفسيّة السّلوكيّة.

---

2 - نشر هذا المقال بمجلّة Language المجلّد الثاني سنة 1926. وأورده A. Jacob في كتابه Genèse de la pensée linguistique, A. Colin Paris 1973 مترجما إلى الفرنسية ، معتبرا إياه أفضل ما يمثّل نظريّة بلومفيلد . كما ضمّنه عبد الرحمان أيّوب في كتابه : اللغة والتطوّر ، مطبعة الكيلاني 1969ص ص 99-121، في ترجمة لم تخل من التصرّف والحذف .

2.1.1.2 تعريف الجملة وانعكاسه على النّصّ

جاء في التعريف السادس والعشرين من تعريفات بلومفيلد : " أكبر 'س' هي "كلّ 'س' ليست جزءا من 'س' أكبر منها "، وجاء في التعريف السابع والعشرين: " أكبر مركّب في كلّ قول يمثّل جملة " (André JACOB : Genèse de la pensée linguistique , p 189). وأضاف بلومفيلد ممثلا عن هذا قائلا: " فالجملة حسب هذا الحدّ هي مركب لا يكون، في قول ما، جزءا من مركّب أكبر منه. فكلّ قول مردّه إلى جملة واحدة أو جمل عديدة، بل إنّ مثل قولهم pluit في اللاتينية و! Fire أو Ouch ! في الانقليزيّة يعدّ من قبيل الجمل".

إنّ هذا الكلام ذو حدّين: فهو من ناحية يعتبر الجملة أكبروحدة لغويةّ، وبالتالي فإنّ القول به يفضي بالضرورة إلى نفي وجود وحدات لغوية أكبر من الجملة بما في ذلك النصّ. ويتحتّم ذلك بالخصوص إذا ذكرنا تعريفه للموضع position (التعريف التاسع والعشرين) إذ يعتبر أنّ " كلّ عنصر من العناصر المرتّبة في المركّب يكوّن موضعا "، وبانتفاء وجود مركّب أكبر من الجملة ينتفي وجود مواضع يمكن أن تحتلّها الجمل، فتكون الجمل مركّبات ليس لها موضع [3]. فلئن مكّن بلومفيلد الدّراسة اللسانيّة من أن تربط الصّلة بين المعانى المعجميّة الحاصلة بالوضع والمعانى النّحويّة الحاصلة بالتّرتيب والموقع dispositions significatives (Le langage، 154) فإنّه بنفيه وجود الرّتب والمواقع فيما تجاوز الجملة ينفي أن يكون للنّصّ أيّ بعد نحويّ وأيّ حظ من الانتماء إلى الأبنية والأشكال النّحويّة .

لكنّ بلومفيلد وإن نفى وجود مركّب أكبر من الجملة فهو ينصّ صراحة على تكوّن القول énoncé من جمل وعلى أنّ كلّ قول يحلل إلى عدد صحيح من الجمل. ولئن لم يصرّح بطبيعة العلاقة بين الجمل في مستوى القول فهو ينفي أن تكون من قبيل تلك التي توجد داخل بنية الجملة والتي تقوم على الرّتبة والموقع. ثمّ إنّ بلومفيلد وإن لم يحدد في هذه التعريفات الوجه في اعتبار الأمثلة التي ذكرها من قبيل الجمل فهو يقدّم بالأساس مقياس الاستقلال في تحديد الجملة إذ هي " أكبر مركّب مستقلّ " وهي " صيغة لغويّة ليست جزءا من صيغة أكبر منها ".

3 – سيعتمد بنفينيست على هذه الخاصيّة لإقصاء الجملة من وحدات النّظام معتمدا على كونها وحدة مدمجة تدخل الأجزاء في تكوّنها دون أن تكون وحدة مدمّجة أي دون أن تكون هي جزءا من وحدة أكبر منها (بنفينيست ا، 1966، الفصل العاشر 119-131).

على أنّ بلومفيلد أشار عرضا عند حديثه عن تكوّن الأقوال من جمل إلى أنّه يمكن أن تقوم بين الجمل المكوّنة للقول الواحد روابط، لكن مهما كانت تلك الرّوابط الفعليّة فإنّه لا يمكن أن تكون من قبيل الرّوابط النّحويّة المعهودة لأنّ هذا الضّرب من الرّوابط لا يفضي إلى نشأة صيغة أكبر من الجملة (Le langage، 161). فهو قد نفى أن يقوم بين الجمل شيء من قبيل العلاقات النّحويّة لكنّه لم يقل إنّه لا يقوم بينها أي ضرب من العلاقات، فهي في الواقع وفي الاستعمال مترابطة وإن قام التّرابط بينها على غير العلاقات القائمة على الرّتب والمواقع كما حدّدها أي على ما سمّاه بالرّوابط النّحويّة المعهودة.

2.1.2 هاريس والنص

1.2.1.2 لن نعتمد في الحديث عن تحليل الخطاب عند هاريس ما أصدره في السّنوات الأخيرة إذ أنّ ذلك يمكن أن يحمل على محاولته لتأهيل منوال التّحليل بالاعتماد على ما ظهر في نحو النّصّ، إنّما سنعتمد ما جاء في مقال له عنوانه Discourse Analysis نشر للمرّة الأولى سنة 1952 في مجلّة Language المجلّد 28 ص ص 1- 30) ، وقد أعيد نشره مترجما إلى الفرنسيّة في مجلّة Langages n°13 mars 1969) . فقد تعرّض هاريس منذ 1952 إلى مسألتين أولاهما الوقوف بالدّراسة النّحويّة عند الجملة والثّانية علاقة اللغة بالسّلوك والثّقافة.

وأمّا عن المسألة الأولى فقد ذكر أنّه لم يكن هناك ما يدعو إلى الوقوف بمجال التّحليل النّحويّ عند حدود الجملة ولا ما يقتضيه اقتضاء بل كان ذلك من قبيل العادة التي دأب عليها الدّارسون لأنّهم وجدوا في ما دون الجملة ما يفي بوصف جميع الظّواهر اللغويّة (ص9)، فالغرض من الدّراسة الوصفيّة وصف مختلف الاستعمالات التي تكون للوحدة اللغويّة في جميع الأقوال مهما كان طولها، لكنّ ذلك الوصف جرى في الغالب في حدود الجملة الواحدة دون أن يقلق الدّارسين لأنّهم وجدوا فيه ما يغني. وأمّا عن المسألة الثّانية فقد ذكر عزوف الدّارسين عن الاهتمام بهذه العلاقة لاعتبارهم السّلوك من قبيل الظّواهر الخارجة عن اللغة، قال :

"يمكن أن نتصوّر تحليل الخطاب انطلاقا من ضربين من المسائل هما في الحقيقة أمران مترابطان. أمّا الأوّل فيتمثّل في مواصلة الدّراسة اللسانيّة الوصفيّة بتجاوز حدود الجملة الواحدة في نفس الوقت. وأمّا الثّاني فيتعلّق بالعلاقة بين

الثّقافة واللغة، (أي العلاقة بين السّلوك اللغويّ والسّلوك غير اللغويّ ؟) " (هاريس 1969، 9)

ولا بدّ أن نشير إلى أنّ هذا الكلام وإن هو ورد في وقت لاحق، أي وقت مزامن لظهور ما أصبح يسمّى بنحو النّص ولسانيات النّصّ، فإنّه ليس من قبيل التّأهيل والتّعديل لتصبح نظريّته ملائمة لتحليل ما تجاوز الجملة، بل كان متجذّرا في الصّيغة الأولى التي ظهرت عليها دعوته (سنة 1952) إلى وجوب تجاوز حدود الجملة والعناية بالعلاقة بين اللغة والثّقافة.

2.2.1.2 منهج تحليل الخطاب

هو المنهج الذي اتّبعه التّوزيعيون في تحليل الصّيغ اللغويّة التي دون الجملة. ويقوم هذا المنهج على القول بكفاية دراسة الجوارات التي تظهر فيها الوحدات اللغويّة في نصّ معيّن بصرف النّظر عن المعنى مع توسيع عمليّة التّحليل إلى ما يتجاوز الجملة. ويفضي هذا المنهج إلى إقامة أقسام تكافؤ classes d'équivalence أي مجموعة من الوحدات المنتمية إلى قسم توزيعيّ واحد اعتمادا على وحدة الجوار الذي تظهر فيه أجزاء الجمل، وتفضي هذه العمليّة إلى إقامة جدول ثنائيّ المدخل يجمع أفقيًا بين الوحدة وجوارها وعموديًا بين الوحدات التي تكوّن قسم تكافؤ واحد (انظر 1969 Langages n°13 16-18 و Lafont F. Gardes-Madray 30-31). ومن المعلوم أنّ هذا المنهج قد بيّن كفايته فيما يتعلّق بالوحدات التّمييزيّة (كالتّمييز بين الصّوتم والبديل الصّوتميّ allophones /phonèmes) والوحدات الدّلاليّة وبدائلها (morphèmes/allomorphes) وبالاعتماد على صور توزيعها.

وتعتمد هذه الطّريقة على منهج تحليل الخطاب إلى مكوّناته المباشرة، ويتمّ الانطلاق من نصّ باعتباره مدوّنة تامّة (مغلقة) لتعيين مواطن ظهور مختلف الوحدات اللغويّة occurence اعتمادا على ظهور وحدات لغويّة أخرى تربطها بها علاقة تجاور أو علاقة استبدال (Lafont F. Gardes-Madray، 27)، وبدراسة صور التّوزيع الخاصّة بالجمل التي يتكوّن منها خطاب معيّن يمكن أن نظفر ببنية ذلك الخطاب وأن نقيم علاقة بين بنيته والمقام situation الذي استعمل فيه، وهو ما يمكّن من إقامة تصنيفيّة للخطاب typologie.

على أنّه بدا أنّ الطريقة التي قدّمها Harris لا تمكّن من إقامة أقسام التّماثل بين الجمل ذاتها باعتبارها المكوّنات المباشرة للخطاب إنّما تمكّن من إقامة تلك الأصناف بين مكوّنات الجمل، وبالتّالي فإنّها شحيحة من حيث إنباؤها ببنية الخطاب باعتبار تكوّنه المباشر من الجمل، كما أنّها طريقة تفضي باعتمادها جدولة النّصّ حسب انتماء العناصر إلى مختلف أقسام التّماثل إلى التّهاون بالبعد الخطّيّ لتتالي الجمل وإلى تغييب النّسق الذي يقوم عليه التّقدّم في النّصّ، على أنّها حقّقت نتيجة لم تحقّق باقتصار الدّارسين على الانطلاق من الجملة المفردة، وتتمثّل هذه النّتيجة في إفضاء أقسام التّماثل إلى إقامة أقسام تجمع بين وحدة الانتماء المقوليّ التّركيبيّ والاتّفاق في الإحالة المرجع، وذلك في مجال يتجاوز الجملة الواحدة إلى مجال نصّ الخطاب، وهي ظاهرة معتبرة في تحليل النّصوص وفي تحقيق التّرابط بين مكوّناتها ويمكن أن تعتبر ممّا سبق إليه Harris.

وهذا الذي بدا لنا مهمّشا في طريقة Harris في تحليل الخطاب هو ما ختم به المؤلف مقاله عندما أشار إلى أنّ " تحليل الخطاب يمكن أن يقدّم معلومات عن قطع من الخطاب تتجاوز الجملة فهو يكشف عن قيام علاقات بين الجمل المتتالية لا يمكّن من الكشف عنها الاقتصار على النّظر في الجملة المفردة (باعتبار ما هو فيها مسند إليه وما هو مسند إلخ...) ولكن يمكن الكشف عنها إذا اعتمدنا أبنية ظهور أقسام التّماثل في الجمل المتتالية " (Langages n°13 1969، 45).

3.1.2 التّوليديون والنّصّ: شومسكي

يعدّ تشومسكي وريث البنيويّة الأمريكيّة وإن تنصّل من ذلك: وممّا ورثه عنها حضور الجملة في نظريّته مصادرة وغياب النّصّ منها في مختلف الأطوار التي مرّت بها على يديه، أي بصرف النّظر عن استغلال بعض الدّارسين الذين تجاوزوا الجملة للمنوال التّوليديّ وتطبيقه على النّصّ.

وسيضيق التّوليديون بهذا الحصر، ولمّا كان تميّز التّوليديّة قائما على منطلقاتها النّظريّة المنهجيّة أكثر من قيامها على الاختصاص بميادين دون سواها فإنّه لم يصعب على بعض الدّائرين في فلكها أن يضيف بجرة قلم (في صورة قاعدة إعادة كتابة على شكل عقدة وفرعين) إلى مصادرة الجملة مصادرة أخرى هي مصادرة

النّصّ [4]، دون كبير عناء ولا كثير من التّساؤل عن النّتائج النّظريّة التي يقتضيها القول بهذه المصادرة فعلوا ذلك قبل أن يقدّموا الضّامن لها فكانت مصادرة أخرى لا تكاد تختلف في وضعها النّظريّ عن مصادرة الجملة، بل إنّها أضعف منها وأوهى لافتقارها إلى ما توفّره الجملة من شروط قيام البنية.

خاتمة الفصل

لم يكن مصطلح "النص " إذن، في المؤلفات التي تعتبر من أمهات أهم النظريات اللسانية، بأسعد حظا مما كان عليه في المؤلّفات النّحويّة الغربية الكلاسيكيّة. على أنّ انعدام المصطلح لا يعني انعدام المفهوم المناسب الناتج عن عمل الكلام إذ لا يعقل أن يكون غائبا منها باعتباره المادة التي تقوم عليها الدراسة وإنما هو راجع إلى استعمال مصطلحات تتعلق بمفاهيم اعتبرت أشد ملاءمة من قبيل parole و discours، كما أنه لا يعني أن جميع هذه النظريات مقصية لمفهوم النص أو مناقضة له. فإن بعضها - كما سنبين ذلك - بحكم ما قام عليه من قواعد وأصول يقتضيه ويفضي إليه بالضرورة.

فكأنّ أهمّ النّظريات اللسانيّة الحديثة قد شبّت واكتملت دون أن تولي النّصّ أدنى مكانة في أجهزتها النّظريّة لاقتصارها على الجملة وما دونها واعتبارها أقصى الوحدات اللغويّة النّظاميّة، ولقلّة اكتراثها بكلّ ما من شأنه أن يعوق التّجريد والتّنظير، بل ولإقصائها إياه من أبنيتها النّظريّة: فقد أقصى سوسير الكلام، وأقصى أتباع بلومفيلد المعنى لاتّصاله بالمقام واختلاطه به، وكان المقام في جلّ النّظريات أسوأ حظا لشدّة التّشعّب الذي يفضي إليه.

---

4 - انظر على سبيل المثال ما ورد في المقال التّقديميّ لـ"نحو النّصّ في البلدان الناطقة باللغة الألمانيّة" (Langages n°26 Juin 1972) من حديث عن منوال Thümmel (ص1 6-9 6) أو منوال Isenberg (ص ص1 7-5 7) ، وانظر كذلك : بنّور 1992ص 8 9) ، على أنّ هذه المصادرة قد اكتسبت من الشّيوع والانتشار ما أغنى المعتمدين عليها عن الإحالة على مصادرها .

الفصل الثّاني

هاجس الفصل بين النّظري المجرّد والاستعمال

1. "بنفنيست" ومستويات التّحليل

1.1 اعتبار الجملة من الخطاب لا من اللغة

انطلق "بنفنيست" في مقال له بعنوان "مستويات التحليل اللغوي" (بنفينيست 1966، 119-131) من ملاحظة شدة تشعّب الظاهرة اللغوية (وإن خالفه في ذلك هيالمسلاف واعتبر هذا القول ضالاً مضلّلا : انظر مقدّمات la structure fondamentale du langage، 180، حيث أرجع التّشعّب لا إلى اللغة بل إلى أجهزة وصفها) ، وذهب إلى أنّ ضمان وصفها وتصنيف وحداتها تصنيفا يتّسم بالمنطقية والانسجام يقتضيان من الباحث أن يعتمد منهجا صارما في التحليل يتّسم بتجانس المفاهيم والمعايير المعتمدة فيه، وذكر منها بالخصوص مفهوم المستوى، واعتبره مفهوما أساسيًا في عمليّة التحليل، إذ به ندرك هندسة بناء اللغة المتناهية التشعّب وبه دون سواه نتبيّن مظهر التمفصل في الكلام وسمة الانفصال التي تتسم بها الوحدات اللغويّة (بنفينيست 1966، 120)، وأكّد على قيمة هذا المفهوم ونفى أن يكون أمرا مسلّطا على التحليل اللغوي من الخارج، معتبرا مفهوم "المستوى" من صلب التحليل وعاملا من العوامل opérateur. وأهمّ ما ذكره "بنفنيست" بشأن مفهوم المستوى اعتماده على تحديد العناصر بما يقوم بينها من علاقات، وقيامه على التقطيع segmentation : والتّقطيع دليل على كون العنصر المحلل مركّبا، وعلى الاستبدال substitution : والاستبدال دليل انتماء العناصر التي يمكن أن يحلّ بعضها محلّ بعض إلى قسم واحد أو صنف واحد. ولعلّ الأهمّ والأبعد خطرا من هذا كلّه ذهابه إلى أنّه " لا تعتبر الوحدة وحدة لغويّة إلاّ متى استقام إدماجها في وحدة أكبر منها " (المرجع نفسه ص 123).

ومثّل "بنفنيست" لهذه القواعد في التحليل بأمثلة من مجال الصّواتم والكلمات، وهي مجالات قد اتّضحت فيها معالم الوحدات اللغوية واستقرّت، ثمّ تجاوز ذلك إلى محاولة تطبيق هذه المبادئ على الجملة فرأى أنّها من وحدات الخطاب وليست من وحدات اللغة. وأغنته هذه النتائج التي وصل إليها بشأن الجملة عن النظر في ما "يتجاوزها" ، فلم يتعرّض للنصّ من حيث طبيعته ومن حيث كونه بنية مدمِجة للجمل. ولننظر قبل مناقشة هذه المبادئ التي أقام عليها "بنفنيست" مفهوم المستوى في المنزلة التي جعلها للجملة بين الوحدات اللغوية.

فقد أشار إلى أنّ العلاقة بين الصوتم والكلمة لا تشبه العلاقة بين الكلمة والجملة واعتبر تحديد الثانية أشدّ عسرا معلّلا ذلك بخاصّية لم تغب عن الباحثين منذ القديم، وهي أنّ الجملة ليست "كلمة طويلة" وأنّها كلّ لا يمكن إرجاعه إلى مجموع الكلمات التي تتكوّن منها ". وواصل الحديث عن خصائص الكلمة ليتسنّى له إبراز ما يميّزها عن الجملة فذكر أنّها تساهم في تكوين معنى الجملة وأنّ معناها مركّبة فيها إلى غيرها يختلف عن معناها مفردة خارجها، ثمّ ذكر الفرق بين ما سمّاه mots autonomes أي كلمات قائمة بذاتها وهي تلك التي تكوّن الجملة و mots synnomes أي كلمات غير قائمة بذاتها وهي تلك التي لا تدخل في تكوين الجملة إلاّ مقترنة بغيرها (وسنرى ما يفضي إليه هذا التمييز إن أنت أجريته في مستوى الجمل المكوّنة للنصّ). لكن إن صحّ أنّ معنى الكلمة يساهم في تكوين معنى الجملة فإلى أيّ حدّ يصحّ القول بأنّ معنى الكلمة في الجملة يختلف عن معناها خارجها، فليستقيم هذا يجب أن يكون للكلمات مفردة معنى، وقد شكّك بعض اللغويين (هيالمسلاف) والفلاسفة (Wittgenstein) في صحّة الذّهاب هذا المذهب، فإذا بك في حركة دائريّة لا يخلّصك منها إلاّ تذكّر ما يقتضيه الوصف والدّراسة من التّبسيط والتّجريد القائمين على نوع من التّقريب والخروج عن واقع الأشياء ومخالفة طبيعتها.

2.1 الانتقال من الكلمة إلى الجملة انتقال نوعيّ

اعتبر بنفينيست الانتقال من الكلمة إلى الجملة انتقالا نوعيّا، فهوليس مجرّد ارتقاء من مستوى في التركيب إلى آخر بل انتقال من نوع من الوحدات إلى آخر. فقد ذكر (ص 124) أنّ الانتقال من الكلمة المفردة إلى المركّب، ومن المركب إلى الجملة

يبدو أمرا خطّيّا متجانسا، لكنّه في الحقيقة أمر شديد التباين والاختلاف : نتبيّن ذلك من تأمّل العلاقات القائمة بين العناصر.

ويذكر "بنفنيست" تمييزا آخر يخصّ أنواع العلاقات، فيميّز بين العلاقات التوزيعية distributionnelles وهي علاقات تقوم بين العناصر التي توجد في مستوى واحد، والعلاقات الإدماجيّة intégratives وهي علاقات تقوم بين العناصر التي توجد في مستويات مختلفة، ويضيف القاعدة التالية " تعتبر الوحدة وحدة مميّزة في مستوى معيّن متى أمكن اعتبارها وحدة مدمَجة في الوحدة التي توجد في المستوى الأعلى منها " ("بنفنيست" ، 125)... فيعتبر السمة الصوتية المميّزة المستوى أو الحدّ الأدنى لأنّها تندمج في الصوتم لكنّها لا تدمِج في صلبها وحدات أصغر منها، ويعتبر الجملة المستوى أو الحدّ الأقصى باعتبارها تُدمِج في صلبها وحدات لكنّها لا تندمج في صلب وحدة أكبر منها، (وهذا بيت القصيد)، وبين هذين الحدّين المتطرّفين يوجد المستوى الوسط الذي يكون فيه العنصر مدمِجا مدمَجا في آن ومثال ذلك الكلمة. فبين العناصر الرّاجعة إلى مستوى واحد علاقات توزيعيّة، أمّا العلاقات القائمة بين العناصر الرّاجعة إلى مستويات مختلفة فهي علاقات إدماجيّة.

وتعتبر الوحدة وحدة تمييزيّة في مستوى من المستويات متى كانت جزءا مدمجا في وحدة من مستوى أعلى تكون مضمّنة فيه. ونموذج "علاقة الإدماج" هذه هو نموذج "الوظيفة القضويّة" عند Russell. وتقوم الجملة حدّا أقصى في نظام العلامات اللغويّة باعتبارها تتضمّن في داخلها عناصر لكنّها لا تُضمّن في أيّ وحدة أكبر منها. فالجملة إذن تتحدّد بمكوّناتها، والسّمة الصّوتيّة المميّزة تتحدّد باعتبارها جزءا يدخل في تكوين وحدة أكبر منه، وبين هذين المستويين الأقصيين تتنزّل مختلف العلامات اللغويّة - القائمة بذاتها وغير القائمة بذاتها - باعتبارها مكوِّنة ومكوَّنة في آن.

ويمكن حسب بنفينيست أن نرجع الوحدات اللغويّة إلى أحد الأنواع التّالية :

- وحدات لا تكون إلاّ مدمَجة ، تُضمَّن ولا تتضمَّن، وهي السّمات الصّوتيّة المميّزة التي سمّاها mérismes وهي أصغر الوحدات.
- وحدات مدمَجة ومدمِجة، ومنها المفردات وجميع المركّبات باستثناء الجملة.
- وحدات لا تكون إلاّ مدمِجة فتتضمَّنُ ولا تُضمَّن، وهي الجملة أكبرُ الوحدات.

وبناء على تصنيف الوحدات اللغويّة باعتبارها مدمَجة دون أن تكون مدمِجة أو مدمِجة مدمَجة في آن أو مدمِجة دون أن تكون مدمَجة حدّد بنفينيست الشّكل الشّكل forme والمعنى sens مقيما حدّ أحدهما على حدّ الآخر في نطاق بنية المستويات وما يترتّب عنها من الوظائف وصنّفها باعتبار العنصر مكوّنا مدمَجا constituant أو مكوّنا مدمِجا intégrant، وصاغ حدّ الشكل على النحو التالي:

" يتحدّد شكل الصّيغة اللغويّة بقابليّة تحلّلها إلى مكوّنات من مستوى أدنى"

وصاغ حدّ المعنى على النحو التّالي :

"يتحدّد معنى الصّيغة اللغويّة بقابليّتها الدّخول في وحدة من مستوى أعلى"

ويفضي الالتزام بهذين الحدّين، في نظرنا، إلى نفي أن يكون للوحدات البسيطة شكل، وهذا القول يصحّ وينطبق على الوحدات الدّنيا، أي إنّه بعبارة أخرى ينفي المظهر الشكليّ عن الوحدات الدنيا (فالسّمة الصّوتيّة لا شكل لها وكذا السّمة الدّلاليّة)، كما أنّه، وهذا أكبر خطرا، يفضي إلى نفي أن يكون للوحدات الكبرى معنى أي إنّه ينفي أن يكون للجملة معنى، لكنّ انتفاء ما يحدّد المعنى بالإدماج والتّضمين في وحدة أكبر لا يعني بالضّرورة انتفاء المعنى مطلقا إنّما يعني انتفاء المعنى الحاصل من ذلك الإدماج، ويخيّل إلينا أنّ قول بنفينيست هذا لا يبتعد عن نفي الموضع والمحلّ عن الجملة أي نفي المعنى النّحويّ الإعرابيّ الحاصل فيها بالتّركيب، فإذا كان هذا ما قصد إليه أدركت أنّه قديم أخرج في زيّ جديد.

وأقام "بنفنيست" تعريف الشكل والمعنى على هذا التمييز بين الإدماج والاندماج :

- فشكل الوحدة اللغوية يتحدّد بقدرتها على التحلل إلى وحدات أصغر.

- ومعنى الوحدة اللغويّة يتحدّد بقدرتها على الاندماج في وحدة أكبر.

وعلى هذا النحو يكون "عمل" الشكل والمعنى في اللغة على نحو يقوم على الاتحاد والترابط.

ويخيّل إلينا أن ما قدّمه "بنفنيست" هذا لا يبتعد عن إرجاع الشكل إلى التكوّن والمعنى إلى المحلّ، وإذا قبلنا هذا، ونحن من الذين يقبلونه، وقلنا بما قاله من كون الجملة لا تندمج في مستوى أكبر منها أفضى بنا الأمران إلى نفي المعنى عن الجملة (إلاّ إذا كنت لا تقصد مطلق المعنى إنّما المعنى النّحويّ الحاصل بتركّب الجزء إلى آخر)، وستكون لنا عودة إلى هذا الإشكال (على أنّ ما يشفع له بالقول بمثل هذا

قصده المعنى الحاصل عن الموضع، ولو ترجمته إلى نظريّة الإعراب لقلت المعنى النّحويّ الحاصل بالإعراب والتّركيب). كما أنّ كلامه يقوم على تصوّر خاص للعلاقة بين الشّكل والمعنى يفضي بك حتما إلى القول بوجود الشّكل خاليا من المعنى : فإذا استوى الشّكل في قابليّة التّحلّل واستوى المعنى في قابليّة الإدماج فأين يتنزّل المعنى الذي للمركّب، ولك أن تتبيّن ذلك من النّظر في المثال التّالي " جاء مولى موسى". فإذا اعتبرت العنصر "مولى موسى" كما أراده له بنفينيست قلت إنّ شكله هو قابليّة تحلّله إلى مضاف ومضاف إليه ومعناه هو الفاعليّة، وإذا مضيت تعتبر مكوّني المركّب الإضافيّ دفعت إلى القول بأنّ شكله هو قابليّة التّحليل إلى وحدات تمييزيّة ومعنى الأوّل كونه مضافا ومعنى الثّاني كونه مضاف إليه، فإذا واصلت التحليل وقفت على نفس الثّنائيّة في المستوى الصّوتميّ واعتبرت المقطع قلت إنّ شكله هو تكوّنه من أصوات ومعناه تكوينه لبنية الكلمة فإذا اعتبرت الصّوتم قلت إنّ شكله هو تكوّنه من سمات صوتيّة وأنّ معناه هو دوره في تكوين بنية المقطع صائتا (نواة المقطع) أو صامتا (حافّا بالنّواة)، فإذا بلغت السّمات الصّوتيّة كنت تجاه وحدات لها معنى هو تكوين الصّوتم لكن ليس لها شكل لأنّها لا تحلّل إلى وحدات أصغر. فإذا بك تلاحظ في هذا المنهج في التّحليل ضياع نوع من المعنى هو المعنى الحاصل من التّركيب قبل دخول المركّب في مستوى أكبر، أي إنّك قد ضيّعت في كلّ مرّة المعنى الحاصل بالتّركيب، وهو ما سيتواصل حتى مستوى الجملة. فليصح هذا التّمشّي يجب أن تلغي من حسابك كلّ معنى يحصل بالتّركيب.

وينتقل "بنفنيست" إلى التمييز بين المعنى والمرجع : فالوحدات اللغوية في نظره صغيرها وكبيرها وحدات ذات معنى باعتبارها دالا ذا قيمة تمييزية أوتقابليّة تتحدد ببقيّة الوحدات، وهذا المعنى أمر ملازم inhérent لنظام اللغة ومن صلبه، ولكنّ الكلام يحيل أيضا على عالم الأشياء بصورة كلّية في شكل جمل تتعلّق بوضعيات ملموسة معيّنة، أو في صورة وحدات جزئيّة تتعلّق بالأشياء العامة أو الخاصّة بحيث يكون لكلّ قول أو جزء من القول مرجع. والمعنى مختلف عن المرجع لأنّ المرجع "تعيين بالتسمية" désignation وهو منفصل عن المعنى لكنّه متّصل به في مستوى الجملة.

ونحن نستغرب كيف أمكن لـ"بنفنيست" أن يحدّث عن الخارج (أي المرجع) في مستوى الجزء المفرد من القول وخارج الاستعمال. ولئن علّق ظاهرة المعنى باللغة

وظاهرة الإحالة بما سمّاه langage فإنّ هذا التمييز تمييز أقلّ ما يقال فيه أنّه تمييز موضوع للغرض ad hoc، فمن المعلوم أنّ بنفينيست قدّم في مقاله Nature du signe linguistique (Problèmes I, 51) رأيا خاصًا في العلامة اللغويّة يتمثّل في العدول عمّا ذهب إليه سوسير من إجراء الاعتباطيّة بين الدّال والمدلول إلى إجرائها بين العلامة والمرجع واعتبار العلاقة بين الدّال والمدلول علاقة ضروريّة وقد بدا لنا هذا النّقل وجها من وجوه إعادة توزيع المسائل بين اللغة نظاما والخطاب إجراء واستعمالا ونقل جلّ ما اعتبر من الأولى إلى الثّاني. ولا يخفى عليك ما في هذه العمليّة من الافتعال لأنّها لا يمكن أن تصدر إلاّ عمّن نسي أنّ اللغة والنّظام لا يعدوان أن يكونا تجريدا للاستعمال وأنّ لكلّ ما تجعله في أحدهما مقابلا للآخر بالضّرورة، فلا شيء يمنع من القول بأنّ للوحدات اللغوية معنى أو دلالة هي ضرب من التجريد ينقلب متى استعمل إحالة أو تعيينا بالتسمية. ولعلّ ما بدا لنا شبيها بعمليّة إعادة التّوزيع راجع إلى تغلغل الفصل بين اللغة باعتبارها أمرا مجرّدا منعزلا عن الاستعمال انعزالا تامًا.

ويعتبر "بنفنيست" أنّنا متى بلغنا الجملة حدثت نقلة نوعيّة عبّر عنها بقولته "مع الجملة نعبُر حاجزا وننتقل من ميدان إلى آخر". ويعلل هذه النقلة اعتمادا على تحليل الخصائص التالية للجملة :

- نستطيع أن نحلل الجملة إلى عناصر، لكنّنا لا نستطيع أن ندمجها [في وحدة أكبر منها] إذ لا توجد وظيفة أو محل جُمْليّ (نسبة إلى الجملة) propositionnel يمكن أن تحتلّه الجملة. فالجملة إذن لا تصلح أن تكون وحدة مندمجة في ضرب آخر من الوحدات، ويرجع ذلك بالأساس إلى كون الجملة إسنادا prédicat، ذاهبا إلى أنّ جميع الجمل يمكن أن نرجعها إلى نوع واحد هو النوع الإسنادي، ولا وجود لجملة تخرج عن الإسناد [1]. ولذلك لا تدخل الجملة في مركّب من درجة أعلى، كل ما في الأمر أنّها تكون قبل جملة أخرى أو بعدها في علاقة تتال، فلا تكوّن المجموعة من الجمل وحدة تنتمي إلى درجة أعلى من درجة الجملة : فلا وجود لمستوى لغويّ أعلى من مستوى الإسناد التّام catégorématique، من اليونانيّة

1 - من الغريب أن يكون النحو العربيّ ، قد اتخذ هذه المصادرة أصلا من أصوله الأساسيّة وكاد يحقق لها درجة مطلقة من الشمول والملاءمة ، في حين أنّها وردت عند بنفينيست في صورة أمر يحتاج إلى الحجّة والدليل .

Katégoréma وتوافقها في اللاّتينيّة praedicatum (Problèmes I, 128).

ويبني "بنفنيست" على ما تقدّم إخراجَ الجملة من صفّ العلامات اللغويّة : فلمّا كانت الجملة لا تكوّن قسما من الوحدات التمييزية التي تصلح أن تكون عناصر مكوّنة لوحدة أكبر منها، كما هو الشأن بالنسبة إلى الصواتم أو اللفاظم فإنّها تتميّز عنها تميّزا جذريّا أساسه أنّ الجملة تتكوّن من علامات لكنّها ليست في حدّ ذاتها علامة . ثمّ يقارن بين الجملة من ناحية والصوتم واللفظم (أي الكلمة) من ناحية أخرى فتبدو له الفوارق التالية :

- يمكن عدّ الصواتم واللفاظم والكلمات لأنّ عددها محدود، أمّا الجمل فلا.
- للصواتم واللفاظم والكلمات توزيع خاصّ، كلّ في مستواه المناسب، ولها استعمال في المستوى الأعلى، وليس للجمل توزيع ولا استعمال (يعني بالتوزيع قواعد التّركّب إلى غيرها، وبالاستعمال المحلّ أو الوظيفة).
- قد لا يستكمل المرء قائمة استعمالات كلمة من الكلمات، لكنّ العاقل لا يُقبل على وضع قائمة استعمالات جملة من الجمل.
- الجملة باعتبارها خلقا متنوّعا لا تُعرف له نهاية ولا حدود هي ذات حياة اللغة في عملها، لذلك ترى أنّك مع الجملة تخرج من مجال اللغة من حيث هي نظام من العلامات وتلج عالما آخر هو عالم اللغة من حيث هي أداة تواصل تتجسّم في الخطاب discours، ويعتبر أنّهما عالمان مختلفان وإن تعلّقا بنفس الواقع، ويفضيان إلى علمين لسانيين مختلفين وإن التقت سبلهما في كلّ آونة : أولهما علم اللغة باعتبارها نظاما من العلامات المجرّدة تستنبط بطرق صارمة وتصنّف في أقسام متدرّجة وتأتلف لتكوّن بُنى وأنظمة ، وأمّا الثاني فهو يبدى اللغة في عمل التواصل الحقيقيّ الحيّ ويجسّمها.

ويقرّر "بنفنيست" في ختام مقاله أنّ الجملة وحدة خطاب وأنّها تعرّف " بكونها وحدة خطاب". فالجملة وحدة باعتبارها قطعة من الخطاب، وهي وحدة تامّة لها في الآن نفسه معنى ومرجع، وتأتيها الإحالة على المرجع من كونها تحيل على مقام معيّن لا يتمّ التواصل بدونه، فلئن فهمنا معنى الجملة المقطوعة عن المقام فإنّ مرجعها يظلّ مجهولا.

إنّ هذا التصوّر منسجم داخليا لكنّك إذا قارعته ببعض النظريات الأخرى فقد بعض انسجامه وأصبح محتاجا إلى إدخال قدر من النسبية عليه:

فهو تصوّر يذكرك بشكل ملحّ بذلك التّصوّر الذي ينسب إلى سوسير والذي بمقتضاه اعتبرت الجملة وحدة غير نظاميّة وأخرجت بالتالي ممّا سمّاه بـ "لسانيات اللغة" ورُمي بها في ما اقترح أن يسمّيه بـ " لسانيات الكلام" (انظرأعلاه ص 22).

وهذا التصوّر يقوم أيضا على موقف انتقائيّ مسبّق أساسه اعتبار بعض الوحدات اللغويّة (الصّواتم واللفاظم) من قبيل الوحدات النظامية المجرّدة واعتبار الأخرى (الجمل) من قبيل الوحدات الإجرائية، في حين أنّه ليس من الصّعب أن تجد في الأولى مظهرا إجرئيا إلى جانب المظهر النظامي وليس من الصّعب أيضا أن تجد في الثانية مظهرا نظاميًا إلى جانب المظهر الإجرائيّ، إذ يجب ألا يغيب عنّا أن الفصل بين المجرّد والإجراء المنجز إنما هو فصل من صنع علماء اللغة أوقل من مقتضيات علم اللغة باعتباره صناعة وليس من مقتضيات طبيعة اللغة وواقعها.

كما أنّ هذا التّصوّر قد يفضي إلى التّناقض، إذ أنّ صاحبه ذهب في بداية المقال إلى نفي المعنى عن الجملة باعتبارها وحدة مدمجة لا مدمجَة، وذهب في آخره إلى أنّها وحدة خطاب ذات معنى ومرجع، ولا يمكن أن يسلم كلامه من التّناقض إلاّ إذا ذهبت تعتبر أنّ المعنى الذي نفاه عن الجملة هو المعنى الوظيفيّ النّحويّ لعدم اعتباره إياها وحدة نحويّة، والمعنى الذي أسنده إليها هو المعنى الخِطابيّ الإحاليّ لاعتباره إياها وحدة خطابيّة، فإذا كان الأمر على هذا النّحو هان الخَطب، وارتفع التّناقض، على أنّ ذلك لا يكون دون أن يلتقي كلام بنفينيست بما سبق النّحاة العرب إلى الكشف عنه، لكن من سبل مختلفة أساسها نظريّة العامل كما سنتبيّن ذلك في موضع لاحق من هذا العمل في مبحث الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

ثمّ إنّ هذا التصوّر ظهر في وقت ساد فيه الاعتداد بالجانب الشكلي المجرّد (مع سوسير وهيالمسلاف) أو بالجانب "الشّكليّ" المادّيّ الذي قوامه اللفظ والعبارة (مع التّوزيعيين)، ولم يحتدّ فيه الصراع بعد بينهم وبين القائلين بضرورة اعتبار الاستعمال الحقيقي وإدخال السياق المقامي في النظريّة اللغوية. فكان لبنفينيست الفضل في تخفيف تلك القطيعة، وكانت أعماله بداية للعناية بتحليل الخطاب في علاقته بعمليّة القول وارتباطه بالاستعمال والمقام. إلاّ أنّ أعماله لم تسلم ممّا يكون في كلّ ردّ فعل من المبالغة، وقد انعكس ذلك بالخصوص فيما قدّمنا بشأن الجملة، وفيما سنقدّم بشأن نظام الضّمائر والوحدات الإشاريّة (البابان الثّالث والرّابع في القسم الرّابع والأخير من عملنا ص ص 1047-1130).

فقد استقام له إقصاء الجملة من النظام اللغويّ معتمدا انعدام بنية أكبر منها تندمج فيها، ومن اتّبعه في القول بهذا الرّأي لم يول النّصّ والعلاقات الجمليّة كبير اهتمام، لما في هذا القول به من نفي لوجود النّصّ بل ولوجود وحدات يتكوّن منها النّصّ ويمكن أن يعتمد عليها في تحليله، فكان ما عرف بـ"تحليل الخطاب" منصرفا عن الجملة والعلاقات الجمليّة ومنصبّا على مشاغل ومسائل أخرى اتّخذت القول والخطاب لا النّصّ موضوعا. فلم يلق بعد ذلك كبير عناء في نفي وجود بنية تنظّم الجمل في مستوى أعلى منها، إذ أنّ الأمر أصبح بعد إخراج الجملة من النظام واعتبارها وحدة خطاب من تحصيل الحاصل. ولكنّك إذا أخرجت الجملة من اللغة واعتبرتها من الخطاب أمكنك أن تتساءل ما عساك تفعل بها.

إنّ هذا الإقصاء للجملة من اللغة إلى الخطاب لا يحدّثك عن قواعد ائتلاف الجمل في الخطاب ولا عن قواعد استعمالها وصور ارتباطها بالمقام، ولعل فضل هذا الطرح في الزمن الذي ظهر فيه لا يكمن في عملية الإقصاء التي منيت بها الجملة إنّما يكمن في توجيه الانتباه إلى مثل هذه القضايا بجعل الخطاب موضوعا للبحث والتحليل. وهو ميدان يتقاطع تقاطعا شديدا مع ما سمّي بنحو النصّ، تقاطعا كاد ينقلب تنافسا بين الباحثين في مجالات النص والخطاب والتخاطب والتداولية... : كل يشدّ إلى نفسه طرفا من أطراف الرّداء.

3.1 قيام نظريّة بنفينيست على ثُنائيّة المنوالات لا على شموليّتها

لكنّ الطّرح الذي جاء عند بنفينست قد أفضى إلى وضع غريب لأنّ ما قام به لم يتأسّس على الإدماج والشّمول بل تأسّس على الفصل والإضافة والزّيادة : فقد كانت الدّراسة اللسانيّة شبه منحصرة في الأبنية المجرّدة مقتصرة عليها، وكان الاستعمال والإجراء خارج هذا الإطار النّظريّ. وسعى بنفينست إلى ملء هذا النّقص، لكنّه فعل ذلك من باب زيادة شيء إزاء شيء آخر، زاد الخطاب وتحليله والقول وجهازه والوحدات الإشاريّة وصلتها بعمليّة القول وقد أخرجها من ميدان الدّلالة وقصرها على الإحالة على المرجع خارج اللغة. فكان بهذه العمليّة قد اقترح إضافة جهاز إلى جهاز مع الإبقاء على قدر كبير من الاستقلال بينهما يكاد يصبح انفصالا تامّا ، وهو ما يمكن أن نمثّله على النّحو التّالي :

قبل بنفينست :

لسانيات اللغة	+	مشروع لسانيات الكلام

مع بنفينست :

لسانيات اللغة	+	لسانيات الكلام / تحليل الخطاب

وللميدان الأوّل وحداته، وهي وحدات نظاميّة مجرّدة، أمّا الميدان الثّاني فله أيضا وحداته، وهي الجملة والضّمائر والعناصر الإشاريّة، وهي وحدات ليست من وحدات النّظام الأوّل . ولئن كان لهذا الطّرح فضل استكمال عناصر كانت مقصاة من المنوال الأوّل (كأثر المقام وعمليّة القول في الوحدات اللغويّة النّظاميّة) فإنّنا لا نطمئنّ إلى هذه الثّنائيّة التي يحدثها المنوال الثّاني، فهو يفضي إلى وضع غريب بمقتضاه يكون النّظام المجرّد بوحداته وأصوله نظاما قاصرا لا يقدر على تفسير الجانب الإجرائيّ الاستعمالي فاضطرّ صاحبه إلى أن يزيد إلى المنوال الثّنائيّ القائم على التّقابل بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام مكوّنا ثالثا هو تحليل الخطاب. وستكون لنا عودة إلى هذه القضيّة عند التّعرّض للمنوال الذي أقامه النّحاة العرب.

أخرج بنفينيست الجملة من وحدات النّظام واعتبرها تابعة لوحدات الكلام، والغريب أنّ هذا الإقصاء قد فتح الباب على مصراعيه للاهتمام بمباحث تتجاوز الوحدات النّظاميّة وتتقاطع مع بعض مشاغل المهتمّين بالنّصّ دون أن تجعل من النّصّ موضوع علم.

2. ياكوبسون : أثر طبيعة الوحدات اللغويّة على طبيعة القواعد

ممّا أثر عن ياكوبسون ذهابه إلى أنّ صرامة قواعد التّركيب مناسبة عكسا لدرجة تركّب الوحدات اللغويّة . فقد ذكّر بأنّ كلّ كلام يقوم على عمليّتين : عمليّة انتقاء لضرب من الوحدات اللغويّة، وعمليّة توليف وتركيب بين الوحدات التي تمّ انتقاؤها، ولاحظ أنّ قواعد التّوليف متفاوتة من حيث الصّرامة أو بعبارة أخرى من حيث الحريّة المتاحة للمتكلّم في التّوليف بينها، وتتراوح تلك الصّرامة من منزلة فيها الانتفاء التّامّ للحريّة، ويكون ذلك في مستوى التّوليف بين السّمات التّمييزيّة للصّوتم، وفي مستوى التّوليف بين الصّواتم للحصول على الكلمات، إلى منزلة بين

بين في تركيب الجمل بالكلمات، فإلى منزلة تتعطّل فيها القيود التّركيبيّة الإعرابيّة، ويكون ذلك عند التّوليف بين أكبر الوحدات أي الجمل في شكل خطاب . فالتّوليف بين الوحدات اللغويّة "... يقوم على سلّميّة تصاعديّة : في التّوليف بين السّمات التّمييزيّة في مستوى الصّواتم تكون حريّة المتكلّم الفرد منعدمة انعداما تامّا فقد حدّد الوضع جميع إمكانيات التّوليف (إلاّ ما كان من قبيل عيوب النّطق، وهو ذو دور هامشيّ)، أمّا في توليف الجمل من الكلمات فإنّ الضّغوط المسلّطة على المتكلّم أقل من حدّة الأولى (مع فارق أساسيّ بين صور ائتلاف السّمات المميّزة بين الصّواتم وصور الائتلاف القائمة على الأنساق فالأولى لا تقوم على التّعاقب بخلاف الثّانية). وأمّا في التوليف بين الجمل في صورة أقوال فإنّ ضغوط القواعد التّركيبيّة الإعرابيّة تتعطّل وتزداد حريّة المتكلّم في التّوليف بين الجمل زيادة ملحوظة، إلاّ فيما كان من قبيل العبارات الجاهزة [أي السّماعيات، على حدّ عبارة القدامى] وعددها ليس بالقليل" (ياكوبسون 1963، 47).

ولئن كان هذا الكلام لم يدر في سياق الخوض في قضايا النّصّ والجملة وعلاقة أحدهما بالآخر، فإنّه أثار خصيصة لطيفة تتميّز بها الوحدات اللغويّة بحسب حظّها من البساطة أو التّركيب، ولم يغب عن الذين حدّثوا عن منزلة الجملة في الخطاب اعتماد الإشارة إلى هذه الخاصّيّة (انظر على سبيل المثال : الشّريف ، خواطر شكّ ، 236 وقد اعتمد الزّنّاد إشارة الشّريف إلى هذا القانون، انظر: نسيج النّص، 20) : فضغوط الانتقاء مناسبة عكسا لحظّ الوحدة اللغويّة من البساطة :

فكلّما ازداد حظّ الوحدة بساطة ازدادت صرامة القواعد التّركيبيّة المتحكّمة فيها، وكلّما ازداد حظّها من التّركيب تضاءلت القواعد التّركيبيّة المتحكّمة فيها ووهت، وإذا بلغت هذه النّزعة أقصى درجاتها انعدم من التّوليف بين الوحدات كلّ ضابط، وفي ذلك إقصاء لهما من مجال النّظام ومن ميدان العلم.

ولا يخفى خطر هذه الملاحظة إذا رمت تطبيقها على ائتلاف الجمل في مستوى النّصّ، فهو سيفضي حتما إلى القول بما يلي :

- إنّ أشدّ القواعد المتحكّمة في الرّبط بين الجمل صرامة لن تبلغ أضعف القواعد المتحكّمة في الرّبط بين عناصر الجملة الواحدة.
- إذا كانت الجملة أكبر الوحدات اللغويّة وأقصى أشكال التّركيب فإنّ هذا

الوضع سينحو بقواعد التّوليف بينها في مستوى النّصّ إلى الوهاء أو الانعدام،
- إذا كان شأن الرّوابط بين الجمل على هذا النّحو من الوهاء والضّعف فحدّث ولا حرج عن وهاء الرّوابط بين أجزاء النّصّ المتجاوزة للجملة كالفقرات وغيرها.

على أنه ليس في كلام ياكوبسون هذا نصّ صريح على نفي كلّ علاقة بين الجمل المؤلّفة للخطاب. كلّ ما في الأمر أنّه قول بأنّ تلك العلاقات ليست من قبيل العلاقات التّركيبيّة الإعرابيّة المتحكّمة في توليف العناصر المكوّنة للجملة وتكهّن بأنّها أقلّ استلزاما منها، وليس هذا بالأمر الهيّن !

Lyons .3 : المقابلة بين "جملة النظام" و "جملة النّصّ"

تجد في كتاب ليونس Linguistique générale 1968(1970 بالنّسبة إلى التّرجمة الفرنسيّة) عناية خاصّة بالقول énoncé والجملة phrase، مقابل إهمال تامّ للنّص، فأنت لا تجد في طيّات الكتاب ولا في مسرد المصطلحات إشارة إلى ما يوافق النّصّ texte. ويمكن أن يكشف لنا البناء الكلّيّ للنّظريّة التي اعتمدها ليونس عن سبب عدم إفساحه مجالا لما يسمّى النّصّ. فقد ذكر في حديثه عن أنواع الوحدات اللغويّة ودور كلّ نوع في نشأة المعنى نوعين من الوحدات اعتمدتا في الدّراسات اللغويّة القديمة ولم تكد الدّراسات اللسانيّة الحديثة تخرج عنهما :
- أولاهما طريقة توافق نشأة المعنى بالوحدات اللغويّة الرّاجعة إلى قسم من أقسام الكلام اعتمادا على المعنى المعجميّ (دون فصل في هذا المستوى بين ما يسمّى بالوحدات النّحويّة وما يسمّى بالوحدات المعجميّة الصِّرف)
- والثّانية طريقة توافق نشأة المعنى بالأبنية التّركيبيّة التي تدخل فيها الوحدات اللغويّة المعجميّة،

فيكون المعنى الكلّيّ لكلّ قول ناتجا عن المعنى المعجميّ للوحدات التي يتكوّن منها ينضاف إليه المعنى البنيويّ التّركيبيّ، فيكون نحو لغة من اللغات متمثّلا في مختلف الطّرق المعبّرة عن المعاني البنيوية فيها ".

ومن خلال التّصوّر السّابق لنشأة المعنى تلاحظ أنّ مختلف النّظريات اللغويّة قديمها وحديثها لم تعتبر الجملة قسما من أقسام الكلام، كما تلاحظ - وهو أمر ناتج عن الأوّل - أنّه لم يقل قائل بدخول الجملة في بنية أكبر منها تكسبها معنى نحويّا تركيبيّا، على أنّ عدم القول بهذا لا يعني انعدام مثل تلك البنى إنّما مردّه انّ جلّ

النظريات التي تناولت اللغة بالبحث اعتبرت الجملة منتهى التّركيب، أو قل إنّها لم تر للجملة بنية يمكن أن تدخل فيها لتكتسب منها معنى بنيويّا تركيبيّا. والوقوف بأمر الجملة عند هذا الحدّ دون تجاوزه في مختلف هذه النّظريات كان حائلا دون القول بقيام علاقات بين الجمل تكون من قبيل العلاقات البنيويّة.

3. 1 التّقابل بين وحدات النّظام ووحدات الكلام

أدخل ليونس (1968) في مرحلة أولى التّقابل بين الجملة phrase والقول énoncé، وهو ضرب من إسقاط التّقابل الذي أقامه سوسير بين اللغة والكلام على كبرى الوحدات اللغويّة من جمل وأقوال :

المجرّد	المنجز
اللغة langue	الكلام parole
الجملة phrase	القول énoncé

والقول ليس من المفاهيم النّظريّة بل هو من المفردات التي يستعملها اللغويون في معنى لا يكاد يختلف عن ذلك الذي يستعمله عامّة النّاس فهو حسب عبارته un concept pré-théorique. فقد اعتبر ليونس قولا "كلّ جزء من أجزاء الخطاب تلفّظ به متكلّم فرد وسكت عليه" ("ليونس" 1970، 133) وهو كما سنتبيّن في موضع لاحق مدلول القول قديما كما ضبطه النّحاة العرب، فالقول خاصّ دائما بقائل معيّن، وقد يكون القول متكوّنا من كلمة واحدة أومن مركّب أو من جملة ناقصة. واعتبر "ليونس" القول من قبيل العيّنة من الجملة ("ليونس" 1970، 136)، بل إنّه ذهب (321،1970) إلى اعتماد التّمييز بين الجملة phrase والقول énoncé اعتمادا كلّيا معتبرا أنّنا عندما نستعمل اللغة لا ننتج جملا بل ننتج أقوالا وأنّ الجمل لا ينتجها المتكلّم أبدا، والنّتيجة البديهيّة التي يقتضيها الذّهاب هذا المذهب هو نفي كلّ صلة بين الجملة والسّياق، وتكونّ المعاني الحاصلة في الأقوال ناتجة عن معاني وجوه التّركيب التي نعتمد عليها في إنشاء القول.

وأنت تدرك ممّا تقدّم مخاطر إهمال الفروق المفهوميّة التي يجعلها الدارسون لما يستعملون من المصطلحات، فحديث من يستعمل مصطلح الجملة مقيما بينها وبين القول مثل هذا التّقابل (الجملة باعتبارها شكلا مجرّدا لا غير و القول باعتباره

كلاما خاصًا أنجزه متكلّم في سياق) ليس كحديث من يستعمل مصطلح الجملة مقيما إياه على اثنينيّة المعنى (الشّكل النّمطيّ أو المجرّد والكلام المنجز)، وحديثهما ليس كحديث من يقصد بالجملة القول المنجز الخاصّ بمتكلّم معيّن. ولعلّ ما ينسب إلى سوسير من إقصاء الجملة من موضوع اللغة واعتبارها راجعة إلى الكلام راجع إلى أنّه قصد بالجملة معنى القول الخاص بمتكلّم معيّن ولم يقصد الجملة باعتبارها شكلا نظريًا، فإذا صحّ هذا التّعليل أدركت وجاهة قول سوسير بإلحاق الجمل - وهو يعني بها الأقوال الخاصّة - بالكلام وإخراجها من اللغة. ولهذه الملاحظة نفس الخطر متى تعلّق الأمر بقراءة مؤلّفات النّحو، بل إنّ خطرها أشدّ إن أنت لم تلتزم ما قصدوا وفهمت من كلامهم ما أصبح شائعا لا ما قصدوه قصدا.

كما أنّنا لاحظنا أنّ هذا التّدقيق الاصطلاحيّ الذي أدخله "ليونس" قد يكون غائبا من أذهاننا ولكنّه كان العماد والأساس في ما حدّث به النّحاة عن اللغة والنّحو، فهم اعتبروا ما مثّلوا به من قبيل القول دون الجملة. على أنّنا قد لاحظنا وجود أمر عند النّحاة لم نجد ما يقابله عند المحدثين : فالمحدثون ينصّون على كون القول أمرا خارجا عن النّظريّة اللغويّة في حين أنّ النّحاة العرب بوقوفهم على ما يميّز القول من الكلام والجملة واللفظ قد عمدوا إلى إلحاق هذا المفهوم بسائر المفاهيم التي أقاموا عليها نظريّتهم، فكان " القول " عندهم من قبيل المفاهيم التي أسّسوا عليها النّظريّة لا من قبيل المفاهيم السّابقة للنّظريّة.

ثمّ إنّك إن قصدت الالتزام بما دعا إليه ليونس من التّمييز بين الجملة والقول لاحظت عقبات منها الجمع بين مفهومين أحدهما من النّظريّة والآخر ليس منها وإقامة تقابل بينهما لا نرى الوجه في استقامته، ولك أن تعتبر ذلك من اللحظة التي تريد أن تحدّث فيها عن ذلك القول، مهما كان الوجه الذي ستحدّث عنه متى قارنت بين الأقوال كمّا أو نوعا أو دلالة ومعنى :

فما عساك تقول للتّمييز بين القول المتكوّن من جملة والقول المتكوّن من ألف إذا حرمت نفسك من استعمال كلمة جملة ؟

وما عساك تقول في التّمييز بين القول البسيط والقول المضمّن في قول إذا حرمت نفسك من استعمال كلمة جملة؟ ...

ثمّ إنّه إذا أسعفك هذا التّمييز في الحالات التي يوجد فيها تناسب بين وحدة القول ووحدة الجملة فما عساك تفعل إذا تعلّق الأمر بأجزاء القول أي بسائر

العبارات التي لم تبن على منوال الجملة إنّما بنيت على سائر ضروب الأبنية التّركيبيّة من إضافة إلى نعت وعطف...، لذلك فإنّنا نعتقد أنّ اثنينيّة الدّلالة في مصطلح الجملة لا يمكن أن تقوم عائقا في بناء النّظريّة، وأنّه لا يمكن التّفريط فيها واعتبارها لا خير فيها إلاّ بالنّسبة إلى من يحرص على قطع الصّلة بين المجرّد والمستعمل وتوسيع الهوّة بينهما، ثمّ إنّك إضافة إلى هذا تلاحظ أنّ هذه الثّنائيّة مستتبّة في جميع المصطلحات التي أطلقت على وحدات اللغة وأبنيتها، واستتبابها هذا يرجّح اعتمادها والحفاظ عليها.

ولعلّ النّتائج التي أشرنا إليها والتي يفضي إليها التّقابل بين الجملة والقول هي التي جعلت "ليونس" يقترح العدول عنه إلى التّقابل بين جملة النّظام وجملة النّصّ.

2.3 جملة النّظام وجملة النّصّ

في هذه التّسمية كما تلاحظ عود إلى ثنائيّة المعنى في مصطلح الجملة واستعاضة عن الاختلاف في التّسمية بالالتجاء إلى التّخصيص بالإضافة، وهي ثنائيّة تمكّن من التّعبير عن العلاقة الجامعة بين الشّكل النّظريّ وما يمكن أن يوافقه من الصّيغ المنجزة به وتضمن في الآن نفسه التّمييز بينهما، كما أنّها تخلّص من معنى النّوع والجنس وتمكّن من الحفاظ على كيان الجملة باعتبارها وحدة نظام أو وحدة نصّ. وبهذا التّعديل يصبح الشّكل السّابق على النّحو التّالي :

المجرّد	المنجز
اللغة langue	الكلام parole
جملة النّظام phrase de système	جملة النّصّ phrase de texte

ولمّا كان الأمر قائما على مجرّد تعديل في الاصطلاح والتّسمية فإنّ خصائص الجملة ستكون خصائص جملة النّظام وخصائص القول ستكون خصائص جملة النّصّ، وكذا الشّأن بالنّسبة إلى ما يميّز بينهما، فالأولى شكل مجرّد تابع لنحو اللغة، أمّا الثّانية فهي ليست من اللغة وتابعة لما اعتبره ""ليونس"" النّصّ. وأهمّ ما

يميّز اللغة عن النّصّ أو قل أهمّ ما يميّز اللغة عمّا ليس منها كما جاء عند هذا الدّارس هو تنصّل الأولى من جميع مظاهر السّياق واختصاص الثّاني بجميع ما يتّصل بالاستعمال والسّياق.

ودفعه حرصه على التّمييز بين القول والجملة (أو جملة النّظام وجملة النّصّ) إلى استعمال القول أو جملة النّصّ دون الجملة أو جملة النّظام متى تعلّق الأمر بمعنى حاصل بالسّياق، والحرص على هذا الاستعمال يدلّ على أنّ السّياق إنّما يكون من متعلّقات الأقوال وجمل النّصّ دون جمل النّظام والجمل النّمطيّة باعتبار أنّ كلّ قول حادث في سياق وأنّ الجملة وحدة نظاميّة مجرّدة لا دخل للسّياق فيها، كما دفعه هذا التّمييز إلى اعتبار جميع الظّواهر التي تتحقّق بالاعتماد على السّياق مقاميًا أو مقاليًا من قبيل الظّواهر التّابعة لجمل النّصّ لا جمل النّظام، ومن تلك الظّواهر الإضمار والحذف والتّعريف، والتّقديم والتّأخير.

ولئن أنت تعلّلت لتخصيص السّياق بالقول وجملة النّصّ دون جملة النّظام بالحرص على عدم الخلط بين ما هو لغويّ (الصّيغ اللغويّة) وما هو غير لغويّ (مقوّمات المقام المادّي) فإنّها ذريعة لا تستقيم إلاّ متى اعتبرت السّياق المقاميّ المادّيّ، أمّا إذا اعتبرت السّياق المقاليّ فإنّ الأمر يصبح مختلفا لكون كليهما من اللغة فلا خشية عليك من الجمع بينهما. وبالتّالي يصبح الاحتراز السّابق لاغيا فلا شيء يمنع مبدئيًا من توسيع البنية لتشمل الجملة وما قبلها وما بعدها ما دامت جميع هذه العناصر من اللغة، فقيام البنية على الجمل يضحي أمرا ممكنا لا ينقصه إلا تدبّر القيمة أو المعنى الحاصل من التّركيب بينها وضمّ بعضها إلى بعض : أي إنّ تكوّن البنية من جمل سيبقى رهين توفّر العلاقات البنيويّة أو المعنى البنيويّ : توجد إن وجدت ولا توجد إن لم توجد.

ويمكن أن نتصوّر إمكانيّتين، بحسب توفّر البنية في النّصّ أو عدم توفّرها فيه: فإذا لم تتوفّر فلا إشكال، أمّا إذا توفّرت فإنّه ينجرّ عن توفّرها سؤال آخر يتمثّل في تدبّر منزلة لهذه البنية المتكوّنة من الجمل في مستوى الشّكل النّظريّ المجرّد، ونحن في هذه الحال بين خيارين :

- إمّا أن لا نعتبرها منه فيكون منوالنا قاصرا
- وإمّا أن نعتبرها منه فنجعل في منوالنا بنية لم يقل بها قائل،

وسنتجاوز في هذا السّياق ما يفضي إليه هذا التّصوّر من نحو قاصر عن

استيعاب قواعد الاستعمال وأصوله، إلى ما وراء عبارة ""ليونس"" " جملة النّصّ "، فهل في هذا التّصنيف للجمل اعتراف بوجود كيان لغويّ قوامه النّصّ ؟

3.3 لا منزلة للنّصّ في نظام اللغة

لا تدلّ العبارة "جملة النّصّ" التي استعملها ليونس في كتابه مبادئ في الدّلالة (1978، 19و30-31) على اعتبار النّصّ وحدة لغويّة نظاميّة، كلّ ما في الأمر أنّها مكّنت صاحبها من التّمييز بين الجملة باعتبارها شكلا نظريّا مجرّدا والجملة باعتبارها صيغة منجزة أنجزها متكلّم في سياق معيّن، وسيكون هذا التّمييز بابا لتدارك ما اعتُبر دخوله في النّظام متعذّرا لاعتماده على معطيات سياقيّة. وقد تعرّض ""ليونس"" في مؤلّفه اللاحق (الدّلالة اللغويّة 1980، الفصل 5. 6 (وبالخصوص ص 254) إلى قضيّة النّصّ ومنزلته في النّظريّات اللسانيّة، وفضّل اتّباع الدّارسيْن هاليداي وحسن في اعتبار النّصّ تابعا للاستعمال دون النّظام وشكّك فيما ذهب إليه بعض الدّارسين أمثال Dressler و Van Dijk من اعتبار النّصّ وحدة نظاميّة تابعة لنظام اللغة.

4.3 ثنائيّة الشّكل والمعنى

هي أيضا ثنائيّة العبارة أو اللفظ والمحتوى أو المضمون . والشّكل (أي العبارة أو اللفظ) موضوع علم النّحو وهو علم يهتمّ بصيغ الكلمات من حيث صياغتها وطرق دخولها في مركّبات وأقوال وجمل، وأمّا المعنى (أى المضمون والمحتوى) فموضوع علم الدّلالة. وأنت تلاحظ في هذا الكلام إذا ربطته بالفصل بين وحدات النّظام ووحدات النّصّ ثلاثة أمور :

- الفصلَ بين جانب العبارة وجانب الدّلالة،
- وقوفَ وجوه التّركّب عند الجملة دون تجاوزها، وقد اعتبرها "ليونس" في سياق آخر (1970 ص132) الوحدة العليا supérieure مقابل الصّيغم morphème باعتباره الوحدة الدّنيا inférieure،
- غياب كلّ ما يمكن أن يكون حاصلا بالسّياق بنوعيه المقاليّ والمقاميّ من المكوّنين النّحويّ والدّلاليّ.

وهو ما سيجرّ لايونس (1970، 316-321) إلى التّمييز بين صورة حصول المعنى في جمل النّظام وصورة حصوله في جمل النّصّ : فلجملة النّظام [دلالة على]

المعنى a du sens أمّا جملة النّصّ فلها معني خاصّ محدّد a un sens.

4. الشريف وخواطر شكّه

تعرّض صلاح الدّين الشّريف للنّصّ بسبب تقاطع السّؤال الذي طرحه بشأن كفاية القراءة اللغويّة بمفهوم النّصّ في مقال له بعنوان : "خواطر شكّ منهجيّة في كفاية القراءة اللغويّة " [2]، فالسّؤال الذي انطلق منه - والأهمّ من ذلك الجواب الذي رآه مناسبا له - هو التّشكيك في كفاية اللغة في عمليّة القراءة والاستدلال على انعدام تلك الكفاية منها. وصاحب المقال من المتشبّثين بالفصل بين اللغة والاستعمال تشبّثا، ولذلك قاده طرح السّؤال والجواب الذي رجّحه إلى البحث في منزلة ما يسمّى بالنّصّ في الجهاز النّظريّ، ورجّح إقصاءه منه مع الاستدلال على ما رجّح واختار.

وفي هذا المقال حديث عن الجهاز وحديث عن استعمال الجهاز و نصّ على التقائهما جملة بما يوافق اللغة والكلام عند سوسير أو المقدرة والأداء عند شمسكي. فليس مصطلح "النّصّ" حسب صاحب المقال من الاصطلاحات الجارية على ألسنة اللغويين وليس المفهوم الذي يناسبه من المفاهيم الدّاخلة في تكوين أجهزتهم النّظريّة، وإن هم استعملوا عبارات من قبيل القول والمقال والخطاب والكلام واللفظ . ولنا أن نتساءل عن منزلة هذه المفاهيم في الأجهزة النّظريّة وبالخصوص في الجهاز النّظريّ الذي يقوم عليه النّحو العربيّ.

1.4 الفصل بين الجهاز واستعمال الجهاز

على أنّك تجد في هذا المقال فصلا بين ما سمّي بالجهاز وما سمّي باستعمال الجهاز، وأنت واجد الفصل ذاته عند جلّ من اهتمّوا بالخطاب وتحليله واعتنوا بقضايا النّصّ دون القول باعتباره من وحدات نظام اللغة (بنفينيست وهاليداي ورقيّة حسن وغيرهم...)، وإذا بك تجاه قضيّة أخرى مختلفة عن الأولى تتمثّل في الموقف الذي يحسن بالدّارس أن يقفه من علاقة علمه بالاستعمال وحقيقة الأداء.

فإن أنت احتكمت إلى حدوس النّاس وما هو غالب على طباعهم وشائع بينهم

---

2 - نشر سنة 1988 ضمن أعمال ندوة " القراءة والكتابة " التي انعقدت بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بمنّوبة سنة 1982 .

كان أمر البتّ في هذه المسألة سهلا يسيرا، وسيوفّر لك إجماعهم قسطا من الاطمئنان يطفئ نار حيرتك : أفلم يقل النّاس بأنّه لا خير في علم لا يجني منه صاحبه فائدة، ثمّ ألم يتّهموا صاحب مثل هذا العلم بذلك الذي يختلي في برجه العاجيّ؟

عل أنّ أصحاب الدّعوة إلى الفصل بين الجهاز النّظريّ ووجوه استعماله لا يقصدون مثل هذه العلاقة القائمة على الغائيّة القريبة إنّما يقصدون إلى بلوغ درجة من الإطلاق تجعل قواعد علمهم وأصوله تتجاوز آثار الخصوصيات النّاتجة عن الاستعمالات المفردة ، وقد أمكن ذلك الأمر في بعض الميادين وأهمّها العلوم الرّياضيّة (وقد عرّف التّهانوي العلم الرّياضيّ بقوله : " هو علم بأحوال ما يفتقر في الوجود الخارجيّ دون التّعقّل إلى المادّة كالتّربيع والعدد وخواصّه، فإنّها تفتقر إلى المادّة في وجودها لا في حدودها (كشّاف ا، 32) فأغراهم ما لاحظوه عند الرّياضيين بالظّفر بما ظفروا أو على الأقلّ بشيء قريب ممّا ظفروا.

ولكن ليس كلّ ما يتمنّى العالم لعلمه يدركه، ودون قصد الفتّ في العزائم يمكن أن ننطلق من فحص النّقطة التّالية :

إنّ أخصّ ما تتميّز به العلوم الرّياضيّة أنّها تهتمّ بما هو ثابت لا ينال منه تغيّر الأعراض، وهو أمر متوفّر في الكمّ وفي الأشكال (فمربّع مجموع عددين خاضع لمعادلة لا ينال منها تغيير عددين بآخرين ولا التّصرّف في نوع المعدود، وحساب مساحة الدّائرة هو هو لا ينال منها تحقّقها في فطير أو في قرص الشّمس)، ولكي تقبل الظّواهر اللغويّة أن تعالج بوسائل العلوم الرّياضيّة يجب أن لا يكون لطبيعة المادّة اللغويّة أدنى تأثير على المعادلات أو قل القواعد والأحكام المستنبطة منها.

ولن نجيب عن هذه المسألة في هذا الموضع إنّما نقتصر على الإشارة إلى أنّ إمكان معالجة الظّواهر اللغويّة بالوقوف على الجانب النّظريّ المجرّد منها على غرار ما يشتغل به علماء الرّياضيات يمكن أن يكون درجة عليا من التّجريد نتوق إليها وضربا شريفا من العلم نصبو له، لكنّ اختياره واعتباره المنوال الأنسب لتناول الظّواهر اللغويّة لا يكون إلاّ إذا توفّرت الشّروط التّالية :

- أن يكون موضوعه قابلا للتّنظير بموضوع العلوم الرّياضيّة أو العلوم القريبة منها (كالعلوم الفيزيائيّة).

- أن تقبل المادّة اللغويّة والوحدات التي تتكوّن منها الانقياس بالمادّة

والوحدات التي يشتغلون عليها في العلوم الرّياضيّة - إن صحّ الحديث عن إسناد مادّة إلى ما يشتغل به الرّياضيون، وأنت تعلم كما تقدّم أنّهم لا يشتغلون بالأعراض ولا يلتفتون إليها (فقرص نيوتن لا يمكن أن يعتبر من الفيزيا، وإن كان من أدوات الكشف عن بعض قوانين الفيزيا، فهو يعتمد في بيان تركّب اللون الأبيض من مجموع الألوان قوس قزح، ويتمّ ذلك بنقل تلك الألوان على أبراج قرص وبدوران القرص بسرعة تتحوّل تلك الألوان إلى اللون الأبيض).

- أن ينعدم كلّ تأثير لطبيعة الوحدات في توجيه القواعد والأصول المستنتجة، وفي هذا الشّرط الثّالث بتوفّره أو بعدم توفّره الكلمة الأخيرة في اختيار الجواب المناسب للمسألة التي أثرناها. وبعد طرح المسألة في نطاق الكشف عن العلاقة بين العلوم اللغويّة والعلوم الرّياضيّة لك أن تعيد طرحها في نطاق الكشف عن العلاقة بين الجهاز اللغويّ النّظريّ والاستعمال، ويمكن تفريع الوجوه الممكنة على النّحو التّالي:

- فرضيّة يكون فيها الجهاز اللغويّ النّظريّ مقصيا للاستعمال،
- فرضيّة يكون فيها الاستعمال مضمّنا في الجهاز اللغويّ النّظريّ ومن مقوّماته،
- فرضيّة تقيم اثنينيّة في الجهاز اللغويّ النّظريّ : جهاز خاصّ بما هو خارج عن الاستعمال وجهاز خاصّ بما هو من الاستعمال.

إنّ اختيار فرضيّة أومنوال ممّا تقدّم وتغليبه على الآخر لا يكون اعتباطا إنّما يكون بحسب ما يتوفّر في المنوال المغلّب من الملاءمة لطبيعة المادّة المدروسة، ويزداد هذا الاختيار حدّة متى تساءلنا - أو سُئلنا - عن طبيعة العلاقة التي تربط الجهاز النّظريّ المختار بالاستعمال - وتكون هذه الملاءمة على درجات عديدة مردّها أحد الوجوه التّالية :

- إمّا أن يوجد لكلّ شيء في الجهاز النّظريّ مقابلٌ ونظير في الاستعمال
- وإمّا أن يوجد في الجهاز النّظريّ شيء ليس له نظير ولا مقابل في الاستعمال،
- وإمّا أن يوجد في الاستعمال شيء ليس له نظير في الجهاز النّظري،

ولا إشكال في الحالة الأولى باعتبارها الحالة المنشودة، أمّا إذا خرجت عنها

فإنك ستكون في الحالة الثّانية إزاء جهاز نظريّ فضفاض لا يستجيب لشرط البساطة والاختصار أو في الحالة الثّالثة إزاء جهاز نظريّ قاصر عاجز لا يستجيب لشرط الملاءمة.

وتوقّف صاحب خواطر الشّكّ عند قضيّتي الجهاز النّظريّ واستعماله وفحص علاقة أحدهما بالآخر، فأشار إلى أهمّيّة الاستعمال وتقدّمه على الجهاز تقدّما يقوم على القرب في الإدراك دون التّقدّم الزّمانيّ باعتباره أمرا معطى ينطلق الدّارس من استقرائه لإدراك مقوّمات الجهاز، وإذا بالشّقّة بين الجهاز والاستعمال تقرب على نحو " لا يبقى معه مبرّر للمبالغة في التّفريق بين دراسة اللغة ودراسة الكلام " (خواطر223)، وإذا بالعلاقة بين الدّراستين قائمة على مراقبة التّطابق بين الجهاز والاستعمال قصد إكمال ما يمكن أن يكون في الصّورة التي وضع عليها الجهاز من نقص ولتحقيق الملاءمة والسّلامة من التّناقض. ويقوم هذا الطّرح لعلاقة الجهاز بالاستعمال على اعتبار أحدهما مطابقا للآخر فلا تفيض حدوده ولا تضيق عنه.

على أنّ صاحب المقال يضيف إلى الغرض السّابق من الاهتمام بالاستعمال والقائم على توفير المزيد من إحكام بناء الجهاز والملاءمة والسّلامة من التّناقض غرضا آخر هو "دراسة خصوصيات لا يمكن إلحاقها بالنّظريّة العامّة المتمثّلة في نظريّة الجهاز، وهي دراسة إمّا أن تؤدّي إلى مجرّد الذّكر وإمّا أن تكون صالحة لتجريد ضيّق كاف لوضع نظريّة خصوصيّة تشكّل علما تابعا للعلم العامّ أو تشكّل علما مشتركا بين علوم عدّة، أو تكون مجرّد تغذية لعلم آخر غير علم اللغة " (خواطر 224). فإذا بالتّطابق الذي أشرنا إليه بين الجهاز والاستعمال يصبح موضع شكّ، وسيفتح هذا الشّكّ الباب واسعا في وجه الدّارسين ليعتبروا الظّاهرة من الجهاز ويعتبرها غيرهم من الاستعمال، وهي الحالة الذي سيشتد فيها جذب الرّداء كلّ يشدّه إليه فيتقلّص حظّ المجال الذي ينسحب عليه الجهاز تارة ويمتدّ ويتّسع أخرى، وأنت في الحالتين تجاه نتيجة واحدة هي انعدام التّطابق والتّلاؤم بين الجهاز والاستعمال، يكفي للتّمثيل على حركة المدّ والجزر التي عرفها مجال الجهاز أن نشير إلى شبه إجماع الدّارسين على اعتبار النّصّ من وحدات الاستعمال دون وحدات الجهاز، ويمكن أن نذكر –وهذا أشدّ غرابة– ما ذهب إليه بنفينيست من إقصاء الجملة ذاتها من اللغة أي من الجهاز واعتبارها من وحدات الخطاب والاستعمال.

2.4 ما القصد بالاستعمال ؟

للاستعمال معنيان : معنى أوّل لا نرى وجها في الاعتداد به و معنى ثان لا نرى الوجه في إقصائه :

1.2.4 المعنى الأوّل الذي لا نرى وجها في الاعتداد به

للاستعمال معنى أوّل لم يقل قائل باعتباره من علم اللغة ولا نرى وجها في اعتباره من الجهاز : فمن معاني الاستعمال الإجراء الفرديّ الخاصّ بما ينتج عنه من أقوال، وهو أمر أجمع الدّارسون منذ أن وجد على وجه البسيطة مهتمّون باللغة على إخراجه من علم اللغة، فلم يصلنا مؤلّف اعتبره واضعه من علم النّحو أو اللغة واقتصر فيه على ضمّ أقوال النّاس مهما بلغت من الجودة، وليس إلى هذا المعنى نقصد في مسألة علاقة الجهاز النّظريّ بالاستعمال (وإن كان لا يبتعد كثيرا عن المعنى الذي قصده الذين اعتبروا النّصّ من الاستعمال وأقصوه وأقصوا الظّواهر المتعلّقة به من وحدات الجهاز).

2.2.4 المعنى الثّاني الذي لا نرى الوجه في إقصائه

في اللغة ضرب من الوحدات ما كانت لتكون لو لم يستعمل اللّغة مستعمل ولم يتكلّم بها متكلّم، من ذلك الضّمائر والظّروف المشيرة إلى زمان التّكلّم ومكانه، وفي اللغة ظواهر لا يمكن الحديث عنها دون اعتبار الاستعمال ومن ذلك ظاهرة الحذف وما يكتنفها من القواعد والأصول وكذا ظاهرة التّعريف والتّنكير وظاهرة الإحالة وتعيين الخارج... وفي اللغة ضرب من العلاقات لا يمكن الكشف عنها متى اعتبرت الجملة الواحدة منعزلة عمّا قبلها وعمّا بعدها كعلاقة الجملة بالجملة تأكيدا أو بيانا وتفسيرا أو جوابا.

وأنت ملاحظ أنّ هذه الوحدات اللغويّة وهذه الظّواهر التي تقوم عليها ما كان ليكتشفها مكتشف أو يقف على قواعدها وأصولها لولا انطلاقه من الأقوال ووجوه الاستعمال، على أنّ أهمّيّة هذا الدّور في اكتشاف الظّواهر اللغويّة لا تبرّر بوجه من الوجوه إدماج الكلام المستعمَل في علم اللغة، فالنّحو أحكام مستنبطة من كلام العرب وليس كلام العرب، وقد أقام السّكّاكيّ علم النّحو على " معرفة كيفيّة التّركيب فيما بين الكلم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنيّة عليها (مفتاح، 75)، واللغة حسب سوسير شكل أو أشكال مجرّدة إن كنت لا تظفر بها إلا في الكلام فإنّها ليست الكلام (Cours,1976، بالخصوص ص 30و ص 36).

ولم يكن إذن غرضنا من هذا الكلام البحث في مسألة مفروغ منها إنّما قصدنا إلى أمر آخر نعرضه من باب الافتراض وهو التّالي : إذا كان الاستعمال هو السبيل الوحيدة للكشف عن جهاز اللغة فإنّ منطق الأشياء يقتضي أن يعامل جميع ما يكشف عنه الاستعمال نفس المعاملة فيتوفّر لجميع الظّواهر التي يكشف عنها الاستعمال والتي يتوفّر فيها شرط الاطّراد منزلة في الجهاز الذي نريده للغة. فمن مقاييس الأصول والقواعد الاطّراد، وما كان مطّردا اعتبر من الجهاز وما كان غير مطّرد لم يعتبر منه. فإذا قبلنا هذا المبدأ أصبح المقياس الحكم ليس التّقابل بين الجهاز النّظريّ والاستعمال بل التّقابل بين الخاصّ الواحد الفرد والمطّرد الذي يمكن التّنبؤ به بضبط شروط تحقّقه.

إنّ طرح المسألة على هذا النّحو ينطلق من ضبط جملة من المقاييس والشّروط بمقتضاها يحكم على كون الظّاهرة تابعة للجهاز أو غير تابعة له، ولا ينطلق من توزيع مسبّق للأدوار بمقتضاه تعتبر هذه الظّاهرة من الجهاز وتلك ليست منه. على أنّ اختلاف المختلفين في رسم الحدّ الفاصل بين الجهاز والاستعمال ليس مردّه غياب مثل هذا التّصوّر، أو انطلاقهم من توزيع مسبّق للأدوار، إنّما هو قائم على طبيعة الخصائص التي يجب أن تتوفّر في الظّاهرة حتى تعتبر من قبيل المطّرد.

إنّ طرح المسألة على هذا النّحو يطرح بدوره قضايا أخرى من بينها : المقصود بالاطّراد، ومن بينها تقاطع هذه المنطلقات المنهجيّة العامّة بخصوصيات المادّة اللغويّة : يكفي لإدراك بعض ما ينتظر الباحث من وجوه التّشعّب تعليق الاطّراد باللفظ أو بالدّلالة أو بالمعنى أو بالخارج وتعليقه بالوحدات الدّنيا أو تعليقه بالوحدات الكبرى...

فللاستدلال على ثانويّة مقولة المتكلّم وهامشيّة دور المقام في اللغة افترض "ليونس"[3] (1980، 263-269) حالات يتمّ فيها الاستغناء عن ضمير المتكلّم والمخاطب بإبدالهما بعبارات من قبيل "الشّخص المتكلّم"، وإذا تدبّرت لذلك مقابلا في الحياة اليوميّة ذكرت حالة من حالات الالتفات التي يعمد إليها المتكلّم متى قصد إلى

---

3 – لسنا في حاجة إلى ما ذهب إليه Lyons من افتراض هذه الحالات ، فنحن نعرف من إذا حدّث عن نفسه أو عن المخاطب استعمل صيغة الغائب فتسمعه يقول : " هو يحب سيڤارو " وهو يقصد : « أريد سجارة » أو تسمعه يقول : "عندوش سيڤارو" وهو يقصد : « هل عندك سجارة » .

تغييب شخصه متكلّما كقولنا في العربيّة "عبدكم الحقير" في الفصحى أو "العبد لله" في الدّارجة التّونسيّة. وذهب بنفينيست (Problèmes I, 252) للاستدلال على أمر قريب من هذا إلى القول بأنّ عددا كبيرا من النّصوص تصاغ دون أن يظهر فيها المتكلّم أو المخاطب في صيغة من صيغ الضمير، ونحن نرى أنّ الأمر لا يختلف عن غياب كلمة "دينصور" من النّصوص التي هي غائبة منها : فغياب الدينصور من النّصوص لا يدلّ على خصوصيّة هذه الكلمة ولا على خصوصيّة تلك النّصوص التي لم تضمّن فيها إنّما يدلّ على مجرّد عدم حاجة المتكلّم إلى الكلام عنها. وقس على ذلك أمر النّصوص الخالية من صيغة خاصّة بالمتكلّم أو المخاطب، فمردّ ذلك إنّما هو مجرّد غياب حاجة المتكلّم إلى الحديث عن نفسه فيها، ولو دعاه إلى هذا الأمر داع - كما دعانا ضرب المثال إلى الحديث عن الدّينصور - لفعل.

وليس من العسير الاتّفاق على اعتبار هذه الفرضيّات الثّلاث صالحة لأن تكون مدخلا لتصنيف مختلف النّظريات اللغويّة التي عرفتها الدّراسات اللسانيّة قديمها وحديثها، وليس من العسير اتّباع سلّميّة تفاضليّة تصنّف بها هذه النّظريات، لكنّ العسير هو الاتّفاق والإجماع على أنسب المقاييس المعتمدة في إقامة هذه السّلّميّة، ويزداد أمر التّرجيح عسرا إذا قام على الانتصار لأحد المذاهب انتصارا يشبه التّحزّب الذي لا مكان فيه للنّسبيّة وإدراك الحقيقة على أكثر من وجه واحد، أمّا إذا عدّت الحداثة مقياسا في التّرجيح فإنّ ما نخشاه هو أن تنقلب الحقيقة شيئا متجدّدا تجدّد الموضة يتحوّل عنها أصحابها بمجرّد ظهورها.

ويمكن في الختام أن نلخّص طرح علاقة الجهاز النّظريّ بالنّصّ على النّحو التّالي :

1- فإمّا أن لا يكون النّصّ من وحدات الجهاز لأنّ شروط الكيان اللغويّ التّابع للجهاز لا تتوفّر فيه بالطّبع،

2- وإمّا أن لا يكون النّصّ من وحدات الجهاز لأنّ الجهاز الذي نريد أن نعتبره منه قد قُـدّ قصدا على نحو لا يفسح له مجالا فيه.

وتقوم الإجابة عن هذين السّؤالين على سؤال متقدّم عليهما متّصل بهما في آن هو : إلى أيّ حدّ يصدق على النّصّ أن يكون كيانا لغويّا ؟ فإذا علمنا أنّ الكيان اللغويّ يتحدّد بأحد أمرين : إمّا أن يكون منشئا لمحلاّت ومواضع تركيبيّة تكوّن بنية،

وإمّا أن يكون جزءا مركّبا إلى آخر وداخلا في تكوين بنية أكبر منه ومحتلاّ فيها موضعا أو محلاّ متميّزا (وتوافق الحالة الأولى الكلّ المدمِج والحالة الثّانية الجزء المدمَج اللذين تقدّم الحديث عنهما عند بنفينيست) لم يخرج أمر النّصّ عن وضع من الوضعين التّاليين :

- فإمّا أن يكون كيانا لغويّا من حيث هو بنية مدمِجة تتميّز بعدد من المواضع والمحلات يمكن أن تحتلّها وحدات لغويّة من مستوى دونه، وهذه الخاصّيّة هي التي تبيح شرعيّة اعتبار النّصّ مركّبا تركّب سائر المركّبات اللغويّة من أبسطها إلى أشدّها تعقّدا (كتركّب المفردة من الوحدة المعجميّة وعلامات تحقّقها إلى تركّب المركّب الإضافيّ من المضاف والمضاف إليه والمركّب الموصوليّ من الموصول والصّلة إلخ...)، لكنّ جلّ الأنحاء قد اعتبرت الجملة أقصى مستويات التّركيب وبالتّالي أكبر الكيانات اللغويّة.

- وإمّا أن يكون كيانا لغويّا من حيث هو عنصر يمكن أن يدخل في تركيب بنية أكبر منه ويحتلّ فيه موضعا أو محلاّ، وهذه الخاصّيّة هي التي تبيح شرعيّة اعتبار النّصّ كيانا لغويّا على غرار سائر الوحدات اللغويّة من أبسطها (كالسّمة الصّوتيّة لدخولها في ما يتركّب منه الصّوتم من سمات والكلمة - إذا اعتبرتها مثل النّحاة الوحدة الدّالة الدّنيا أي ما لم يدلّ جزء من لفظه على جزء من معناه - في دخولها في تركّب سائر المفردات أو المركّبات وكالمركّبات الإسناديّة أي ما اعتبره النّحاة جملا لا محلّ لها من الإعراب).

فلكي يكون النّصّ كيانا لغويّا ووحدة من الوحدات المكوّنة للجهاز النّظريّ يجب أن يتوفّر فيه الشّرطان السّابقان أحدهما أو كلاهما، فإذا توفّر الشّرطان معا كان كيانا لغويّا مدمِجا أي "مركّبا من..." ومدمَجا (أي مركّبا إلى...) ،وإذا توفّر فيه الشّرط الأوّل كان كيانا يدمَج فيه لكنّه لا يدمَج، وإذا توفّر فيه الشّرط الثّاني كان كيانا يدمَج ولا يدمَج فيه، ولا خطر من هذه الحالات الثّلاث على اعتبار النّصّ كيانا لغويّا وقيامه وحدة من وحدات الجهاز (بالرّغم ممّا ذهب إليه بنفينيست من اعتبار ما لا يقبل الاندماج في غيره من وحدات الخطاب دون وحدات اللغة ومن إخراج الجملة نفسها اعتمادا على هذا المقياس من وحدات اللغة)، إنّما الخطر في الحالة الرّابعة وهي تلك التي لا يكون فيها النّصّ مدمَجا فيه ولا مدمَجا في غيره.

5. "نظريات لسانيّة" النّصّ فيها بمثابة المصادرة

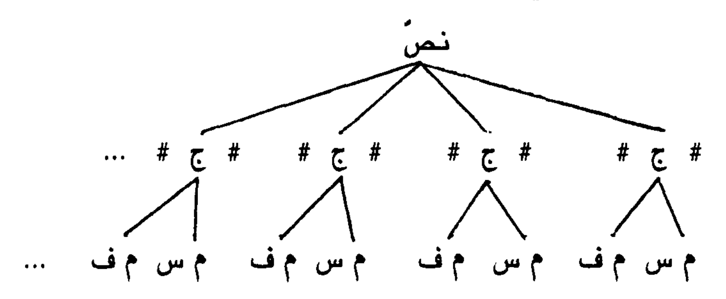
هي نظريات ذات مشارب توليديّة في معظمها حلّ أصحابها إشكال النّصّ بإضافة قاعدة إلى مجموع القواعد التّوليديّة التى قام عليها نحوها، وتتمثّل هذه القاعدة في الاعتراف بالنّصّ مصادرة على غرار مصادرة الجملة،ولمّا كان النّصّ يتكوّن في أدنى صوره من جملة واحدة وفي أقصاها من عدد غير معيّن من الجمل زادوا على قواعد إعادة الكتابة قاعدة أخرى على النّحو التّالي حيث يشار بالحرف (ن) إلى النّصّ وبالحرف (ج) إلى الجملة وبالحرف (ع) إلى عدد من الأعداد الصّحيحة :

نصّ ——› ج 1... ج ع

أو على صورة قريبة منها، كما جاء في (بنّور 1992، 89) نقلا عن Isenberg في تمثيل بنية النّصّ على النّحو التّالى حيث تشير العلامة # إلى الحدّ الفاصل بين الجمل و'ع' إلى عدد ما و'س' إلى مجموع الأعداد الصّحيحة :

نصّ ——› (#ج#) ع (1 ≥ ع ≥ س) [4]

بل إنّهم لم يروا بأسا في تمثيل بنية النّصّ بما رأوه صالحا لتمثيل بنية الجملة من أشكال أهمّها المشجّر (ولم يعتمد الصّندوق لاعتبارهم إياه موضة قديمة ثمّ لكون الحاجة أقلّ مسّا إليه لكون الجمل في النّصّ مجرّد مكوّنات لا تحتلّ فيه محلاّت وظيفيّة يحتاج الدّارس إلى تعيينها وتسميتها)، فوسّعوا المشجّر بإضافة عقدة تمثّل النّصّ بعد أن كانت العقدة العليا مخصّصة للجملة، فكان المشجّر الذي اعتبر ممثّلا لبنية النّصّ على النّحو التّالي[5] :



---

4 - في الصّورة التي قدّم عليها هذا الشّكل سهو عمدنا إلى تداركه ، فقد ورد في هذا الشّكل (1 ≤ ع ≤ س) وصاحبه يقصد (1 ≥ ع ≥ س) .

5 - وهي الطّريقة التي اعتمدها أصحاب بعض الأعمال في تمثيل بنية النّصّ ، انظر على سبيل المثال " الزّنّاد : نسيج النّصّ .

خاتمة الفصل

إنّ إضافة النّصّ إلى الجهاز النّظريّ على هذا النّحو ليست غرضا في حدّ ذاته، بل إنّها لم تكن لتكون لولا ما لاحظه بعض الدّارسين من قصور مختلف الأجهزة النّظريّة القائمة على الجملة عن احتواء بعض الظّواهر اللغويّة وتفسيرها، بل يخيّل إليك أنّهم وهم يتجاوزون نطاق الجملة إلى النّصّ يدفعون إلى ركوب شرّ قصد دفع ما بدا لهم شراً منه. ومن هذه الظّواهر قضيّة الإحالة وعلاقة السّؤال بالجواب وغيرهما ممّا لا يمكن أن يدرك إلاّ بتجاوز نطاق الجملة الواحدة.

ويتبيّن من دراستنا لبنفينيست ومستويات تحليله للظّواهر اللغويّة ولطبيعة القواعد بين الوحدات اللغويّة كما يراها ياكوبسن ولموقف ليونس في مقابلته بين جملة النّظام وجملة النّصّ ومن مقارنة هذه الآراء بمواقف بعض التّوليديين الألمان أنّ المواقف المختلفة من الجملة والنّصّ والقول لا تعود إلى "الحقيقة اللغويّة" بقدر ما تعود إلى التّصوّرات النّظريّة المختلفة : فأين يقف المجرّد ويبدأ المنجز ومتى نعتبر الظّاهرة مجرّدة جماعيّة أو منجزة فرديّة وكيف يتمّ لنا ذلك الاعتبار ؟

الفصل الثّالث

أسباب الخروج عن نحو الجملة وبدايات علم النّصّ

1. أسباب الخروج عن نحو الجملة

1.1 إقصاء المعنى والمقام

كُتب على الدراسة اللغوية في القرن العشرين حركة كرّ وفرّ بين التضييق من مجالها والتوسيع منه، فأقصت وحصرت في البداية، ثم عادت فأدمجت ما أقصته وفتحت له الباب على مصراعيه :

فقد أقصت ما تعلّق بالكلام الخاصّ أي الجانب المنجز المستعمل من اللغة، فعل ذلك سوسير متعللا بكون اللغة شكلا لا مادة، فاصلا بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، معتبرا الأولى موضوعا للدراسة اللسانية الحق ومقصيا الثانية منها معتبرا إياها لسانيات من درجة ثانية. وأقصت اللسانيات البنيوية الأمريكية وبالخصوص أتباع بلومفيلد - حتى أواخر العقد السادس من القرن العشرين - المعنى من الدراسة اللسانية إقصاء اتخذ مظهر الإرجاء. وهذا الإقصاء وإن كان بالأساس من متطلّبات المنهج ومقتضيات الموضوعيّة، فإنه قد انعكس على موضوع الدراسة اللغوية وطبيعة القواعد والأصول المتعلقة بها. ولم تول المدرسة التوليدية في مرحلتها الأولى المعنى كبير عناية ولم تحفل به كبير احتفال، وهي إلى ذلك قد أقصت صراحة المقام ولم تجعل له مكانا في الجهاز النظري الذي اعتمدت عليه بمصادراته وفرضياته. ولئن لم تقف جميع النّظريات مثل هذا الموقف المقصي من المعنى والسّياق (انظر على سبيل المثال منزلتهما في نظريّة هيالمسلاف) فإنّ هيمنة بعضها قد كاد يغيّب هذا البعد من الدّراسة اللغويّة تغييبا تامّا، وقد قوبلت هذه المواقف الغالبة في أوقات لاحقة بالضيق بها تارة وأخرى بالخروج عنها وتجاوزها بتوسيعها أو بوضع نظريات أخرى تقابلها.

J. Firth .2.1

قوبل الإغراق في الاهتمام باللغة باعتبارها شكلا مجرّدا أو باعتبار إقصاء المعنى منها ضمانا للموضوعية بنقد شديد وجهه J. Firth للدارسين مؤاخذا إياهم على إهمال الاستعمال الفعلي للغة في إطار المجتمع وما يمكن أن يفرضه البعد الاجتماعيّ الجماعيّ من الضوابط والقيود على مستعملي تلك اللغة (بحيري: 1993، 24، نقلا عن كريم حسام الدين: *محاضرات في علم اللغة* 1982، 87). فلما كان المعنى هو ما يهدف المتكلم إلى إيصاله إلى أفراد المجتمع الآخرين فإنه ينبغي التوجه إلى تحديد *الضوابط التي تحكم الاستعمالات والسياقات التي تحدد معاني الكلمات*. ويميز هنا بين لسياق المقاليّ (Verbal Context) والسياق المقاميّ (Context of Situation) و همكلايحكم الاستعمال ويحدد حركة الكلمات، حيث يبيّن الأول أن الكلمة لا يتحدّد معناها إلا بعلاقاتها مع *الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية*، ويبرز الثاني أوجه التغير الذي يصيب المدلولات باختلاف المواقفُ التي تستخدم فيها الكلمات. وانتهى إلى أن تحديد المعنى يتوقف على:

- تحليل *السياق اللغوي* صوتيّا وصرفيّا ونحويّا ومعجميّا،
- بيان شخصيّة المتكلم والمخاطب والظروف المحيطة بالكلام،
- بيان نوع *الوظيفة الكلامية*،
- بيان نوع الأثر الذي يتركه الكلام.

3.1. اللغة والكلام والنص والقراءة بين الجمود والحركة

1.3.1 تضخّم عدد الثّنائيات

كثيرا ما وقعت الإشارة إلى أن اللغة " عدّة أنظمة داخلية متشابكة يجمعها نظام كليّ واحد " جمعا يتسم بالتّماسك والوحدة والمنطقية، واعتبرت العلاقة بين اللغة والكلام منذ سوسير علاقة جدلية تقوم على التوتر الذي يكاد يفضي إلى التضارب والتناقض . فاللغة تمثل *الجانب السكوني الثابت القائم على الترابط والمنطقية*، والكلام يمثل الحيوية والحركية والتغير، ثمّ اتّخذت هذه الثّنائيّة أشكالا مختلفة فكان التّقابل بين القدرة والأداء وكان التّقابل بين الأشكال اللغويّة المجرّدة والصّيغ المنجزة، وبصرف النّظر عن كون النّصّ من الأولى والثّانية أو كونه من الثّانية دون الأولى فقد ظهرت ثنائيّة أخرى تقابل بين النّصّ منجزا وقراءته أو قراءاته حيث

يعتبر النص كيانا ثابتا جامدا وتعتبر قراءاته المتعددة حركة وحياة [1]، بل بإمكانك أن تجري هذه الثنائية بين القراءات ذاتها مميزا بين القراءة الأحادية السكونية والقراءة المتعددة المتجددة وهذا التصوّر يبدو لنا غير ممثل لطبيعة العلاقة بين اللغة والكلام ولا لطبيعة العلاقة بين النص وقراءته الموحَّدة أوالمتعددة.

ولمحاولة تبين طبيعة هذه العلاقة لا بد من العود إلى القولة السابقة التي تعتبر اللغة نظاما من الأنظمة المتشعبة، فقد قيل هذا الكلام مرارا وسيقال تكرارا دون أن يبلغ أحدهم تصوير درجة التشعب التي عليها الظاهرة اللغوية، وليس ما قدّمه بعضهم من وجوه ذلك التّشعّب سوى تمثيل صوري لإمكانيات تركّب الوحدات فيما بينها على نحو يعتمد نوع الوحدات وعددها مع إمكانية تكرارها وصور تجمْيعها [2]، وهو تقديم على بساطته يفضي إلى أرقام خيالية بل قد تتجاوز حدود الخيال إذا طبقت عليها قواعد التكرارية، وهي قواعد لا يعرف لها حدّ تقف عنده.وإذا كان الأمر على هذا النحو الذي قدّمناه من التشعب والتعقد فهل يمكن أن نرجع العلاقة بين اللغة والكلام إلى علاقة التوتر القائمة على مقابلة الثابت للمتغير المتحرك.

2.3.1 علاقة المجرّد بالاستعمال

نرجّح أن هذه الثنائية لا تقوم على تقابل بين شيئين مختلفين مثل هذا الاختلاف، وإنما هي تقابل بين وجهين من نفس الظاهرة : وجه منجز متجسم ووجه نظري مجرد جامع (يعتمد في استنباطه على الاستقراء أو الافتراض).وإذا بالأمر يصب في علاقة النظري بالمنجز وهي علاقة خاضعة لعلاقة العام بالخاص الخاضعة بدورها لقانون حتمي كُتب عليها بمقتضاه أن تخسر من الدقة بقدر ما تبلغ من الشمول والعموم، والعكس بالعكس.

فما يسمّى باللغة باعتباره الجهاز النظري لا يمكن أن يتصف بالسكون وأن تنزع عنه الحركية، وما يسمّى بالكلام لا يمكن أن يتصف بالحركية وينزع عنه السكون، ولعل ما دفع سوسير ومن لفّ لفّه إلى اعتبار التغيير ناشئا في الكلام

1- " إنّ قراءة النص ومحاولة فهمه بعث له من جديد ، إحياء له من عالم الركود والسكون إلى عالم الحياة والحركة " (بحيري 1993، 35).

2- من قبيل: أ ــ> أ، أأ، أأأ، (أأ) أ ...
أب ــ> أ، ب، أب، ب أ، أأب، ب ب أ، أب أ، ب أب ...

وبه بدءا ثمّ منتقلا منه إلى اللغة هو عدم تخليصه الظاهرة اللغوية من البعد الزماني تخليصا تاما رغم حرصه الشديد على ذلك، وهي عملية تقتضي أن ننظر في الظاهرة اللغوية مجرّدة من الزمان[3]. ومتى تمّ لنا ذلك أقمنا التقابل بين النظام الجهاز واستعمال ذلك النظام الجهاز. ومتى فعلنا عسر أن نسبغ على الثاني قواعد وأصولا تناقض تلك التي توجد في الأول أو لا توجد فيه البتة، لأن ذلك سيفضي في الحالة الأولى إلى جهاز توليد قاصر وبالتالي غير ملائم وفي الحالة الثانية إلى جهاز توليد فاسد فيه ما تولّده القاعدة (+أ) وفيه ما يولده نقيضُها (- أ).

ولنمثّل عن هذا بعملية من العمليات الرياضية، ولتكن عملية الجمع:

معلوم أن هذه العملية خاضعة لقواعد التجميع والاستبدال والتكرارية، فترتيب العنصريْن المجموعين لا يؤثر في النتيجة [أ + ب = ب + أ]، ومجموع ثلاثة أعداد مساو لأحدها مع مجموع العددين الآخرين [أ + ب + ج = أ + (ب + ج)]، وكل مجموع عددين تستطيع أن تجمعه بدوره مع عدد آخر إلى ما لا نهاية له. ولكن هل نحيا عمليات الجمع بخصائصها الثلاث على نفس الصورة التي قدّمناها عليها، وبعبارة أخرى هل لعمليات الجمع المنجزة في الواقع نفس الدلالة ونفس القيمة ونفس الوظيفة التي لها في كتب الرياضيات ؟ للإجابة عن هذا السؤال نتوسّل بمجموعة من الأمثلة نتصوّر فيها من باب الافتراض المقامات التالية:

1 - أن تتقاضى راتبا شهريا قدره مائة دينار
2 - أن يتقاضى غيرك راتبا شهريا قدره ألف دينار
3 - أن يولد لك طفل عند حلول كل حول
4 - أن تربح في اليانصيب ألفا كل شهر
5 - أن تخسر في اليانصيب ألفا كل شهر
6 - ماء درجة حرارته عشرون درجة، ترفعها ثلاث درجات،
7 - ماء درجة حرارته تسع وتسعون درجة، ترفعها ثلاث درجات،...

ففي الحالة الأولى لا خطر في استبدال المائة بمائة (كأن تكون الأوراق خمسا الواحدة بعشرين أو عشرا الواحدة بعشرة) إذ الكمّ واحد،

3 - ما نقصده ليس ما أطلق عليه سوسير (1976...Cours، 134) اسم "الألسنية البنكرونية panchronique" تلك التي لا تعتبر من الظواهر اللغوية إلا ما يبقى على الزمان، فهذا التصنيف يقوم أسلسا على الفصل بين ما يغير منه الزمان ومالا يغير منه، وهو بالتالي لا يخرج عن نطاق الزمان.

ولا خطر في التكرارية بل الخطر في توقفها (إذ يعني ذلك توقف الراتب)،

والمقارنة بين الحالة الأولى والحالة الثانية ستورث في نفسك الحسد وإن تعللت بكون القناعة كنزا لا يفنى.

أما إذا تواصلت التكرارية في الحالة الثالثة فإن أسرتك ستتكاثر إلى حدّ لن يوقفه إلا نهاية سنّ الإخصاب،

وتفضي بك التكرارية في الحالة الرابعة إلى الثّراء أما في الخامسة فمآلك الإفلاس.

وأما الحالتان السادسة والسابعة فإنّهما على تشابههما مختلفتان من حيث النتائج، فلئن كان أمر الحالة السادسة هيّنا فإن الحالة السابعة عسيرة إذ تتطلب أن يتحوّل الماء كلّه بخارا لكي تتجاوز المائة درجة، فإذا كان الإناء غير محكم الإغلاق تبخر الماء وضاع وإذا كان محكم الإغلاق هدد بالانفجار.

لقد أطلنا، لكننا أتينا ذلك لنتبين ما يلي:

- إن عملية الجمع بمختلف خصائصها تتحقق في عدد كبير جدا من الحالات وهو عدد يكاد يعجز العقل البشري عن تصوّره، فأنت، كما قال المتنبي في خصال ممدوحه، تعدّ منها ولكنك لا تعددها، وهذه الحالات مهما عظمت لا تغير من قواعد الجمع.

- إن قيمة كل حالة من حالات الجمع (أي وقعها في نفسك ووظيفتها ودلالتها) هو نتاج تتضافر فيه خصائص عملية الجمع وقواعدها مع خصائص العناصر المجموعة وخصائص المنتفع بعملية الجمع (أو المتضررمنها) مع المقام الذي تحدث فيه... فهذه الحصيلة ناتجة عن معطيات متشعبة متداخلة لكنها مهما تشعبت وتعقدت تبقى دائما محكومة بها.

ولا نعتقد أن تجسم عملية الجمع يمكن أن يغير من قواعد الجمع وأصوله ولا أن يبدّل منها ويغيّرها ويطوّرها، كل ما في الأمر أن تنوع المعطيات التي ساهمت في إنجاز عملية الجمع وتجسيمها ينتج عنه اختلاف في دلالات الاستعمال المجسم لها. على أن هذا الاختلاف والتشعب لا يمكن البتة أن يحمل على التغيّر والديناميكية والتطور. وهذه الخصائص إن كان القول بها ممّا ليس منه بدّ هي في الجهاز النظري وصور استعماله معا لا في الثاني دون الأول، فيجب ألاّ نتوهم فنحسب التشعّب

تغيرا والتنوّع تطورا وعمل الجهاز النظري خروجا عن قواعد الجهاز وأصوله.

وإنما أطنبنا وأطلنا في هذا الحديث لأننا شعرنا بشبه قوي بين بعض العمليات الرياضية باعتبارها جهازا نظريا واستعمالا والظاهرة اللسانية باعتبارها أيضا جهازا نظريا (اللغة أو المقدرة أو التواضع...) واستعمالا (الكلام المنجز) مع فوارق عديدة أهمّها أن درجة التّشعب التي حاولنا أن نمثل عنها في عملية الجمع لا تكاد تذكر بالقياس مع درجة التّشعب في الظاهرة اللغوية. ونخلص مما تقدّم إلى أنه لجميع ما يطفو على سطح الاستعمال في الأقوال المنجزة ما يقابله ويتحكم فيه في مستوى الجهاز النظام، نرجح هذا ونرشحه فرضية عمل وإن اقتضى الأمر توسيعا لمجال الجهاز النظام قد يضيق به بعض الشغوفين بالتضييق منه.

3.3.1 مخاطر التّضييق من الجهاز النّظريّ

إنّ الارتقاء بالجهاز النّظريّ إلى أعلى مراتب التّجريد بالاختصار في أصوله والاقتصار على ما لا يقبل المزيد من التّبسيط يمكن أن يعدّ من أرقى المطالب التي يسعى الباحثون إلى تحقيقها في علومهم، لكنّنا نقدّر أنّ الاقتصار على هذا الجانب دون الالتفات إلى ما تتشقّق إليه تلك الأصول عند تصريفها في مختلف الوجوه التي يمكن أن تصرف فيها سيفقد الجهاز النّظريّ قدرا عظيما من الملاءمة ويكون الشّأن فيه شأن من أتقن عمليّة الجمع بالمعنى الرّياضيّ وأهمل وجوه توظيفها في مختلف الميادين التي أشرنا إليها، ويمكن أن يعتبر التّوفيق بين جانب التّجريد وضبط وجوه التّصاريف مقياسا تقيّم به النّظريات من حيث مدى نجاحها في استنباط الأشكال النّظريّة من ناحية وربط تلك الأشكال بأصول استعمالها.

ويمكن أن نربط ما كان من قبيل الإفراط في العناية بالتّجريد بما يمكن أن يعتبر من باب التفريط فيه، وهو ما بدا لنا في الدّراسات اللسانيّة الحديثة من تجاوز للنّماذج المتقدّمة وكثرة "الخوارج" عنها: وقد تفاوت الدّارسون في درجة الوعي بهذا الضّيق والقصور في تصوّر النّظريّة اللغويّة، فراح من فاته الانتباه إلى ذلك يتّهم التّربية ومؤسّساتها ورجالها.

ومن هذا الجانب يمكن أن نقدّر وعي القدامى بعلاقة الأصول العامّة بفروعها ونبيّن المنزلة التي جعلوها للأنماط والأشكال المجرّدة ولقواعد استعمالها وبدرجات

التّشعّب التي تختصّ بها الظّاهرة اللغويّة وإقامة نظرياتهم على نموذج يدمج الاستعمال في الأصول العامّة المجرّدة أو يقصيه منها، وستكون لنا عودة إلى هذه القضيّة عند التّعرّض إلى الحديث عمّا رآه النّحاة العرب في اللغة من درجات التشعب وعن منزلة الاستعمال في النّظريات النّحويّة العربيّة.

2 . بواكير علم النص الحديث

تعوّد الباحثون في علم النّصّ أن يستهلّوا مؤلّفاتهم بالإشارة إلى ما اعتبروه من بدايات الاهتمام بالنّصّ وبواكيره، وكان ذلك تارة في شكل إشارات عرضيّة أبداها بعض الدّارسين لوجوب تجاوز حدود الجملة في الدّراسة اللسانيّة، وأخرى في صورة أقسام من بعض الأعمال بدت أقرب إلى تناول بعض الجوانب اللغويّة المتّصلة بالنّصّ. من ذلك ما وجدناه عند J. M. Adan وعند بحيري نقلا عن Dressler أو عند غيرهما.

1.2 باختين ودعوته إلى وجوب الاهتمام بالنّصّ :

نقل Adan عن باختين أنّ " الدّراسات اللسانيّة لم تكشف عن خفاياالأشكال اللغويّة الكبرى كالكلام المطوّل في الحياة اليوميّة والحوارات والخطابات والمؤلّفات والرّوايات إلخ... ومثل هذه الأشكال اللغويّة يجب أن تدرس هي أيضا دراسة لغويّة باعتبارها جانبا من جوانب الظواهر اللغويّة... فتركيبيّة الأشكال اللغويّة الكبرى... لا تزال مجهولة تنتظر من يكشف عنها: والدّراسات اللسانيّة إلى اليوم لم تتجاوز حدود الجملة المركّبة باعتبارها أكبر الظّواهر اللغويّة التي تمّ تناولها تناولا علميّا. وقد يذهب بعضهم إلى أنّ كلام اللغويّ الصّرف يقف عند هذا الحدّ لا يتجاوزه... ومع ذلك فإنّه بإمكاننا أن نواصل التّحليل اللغويّ الصرف، وذلك مهما كانت الصّعوبات، ومهما كان النّزوع إلى اعتماد مفاهيم غير لغويّة قويّا مغريا" (نقله J. M. ADAN عن: .M. Bakhtine 1978 : Esthétique et théorie du roman, Paris , Gallimard على أنّ هذه الإحالة لا تنبئ بزمن كتابة هذا الكلام، ومن المؤكّد أنّ ذلك كان قبل منتصف هذا القرن).

2.2 H. WEIL (1 8 8 7)

أشار Dressler في معرض حديثه عن بعض الأعمال التي يمكن أن تعدّ الأفكار الواردة فيها بدايات علم لغة النص الحالي إلى العمل المبكر لـ H. Weil(1887)

حيث علّق تتابع اللفظ على تتابع الأفكار وفصل هذا التتابع عن النحو، وقدم من خلال ذلك المعايير الوظيفية للجملة ومفهوم [كذا] خاص لأسلوب الأفكار أيضا " (بحيري 1993، 18. نقلا عن Dressler W.: Einführung in die Textlinguistik p6). والملاحظ أن القول بأن "تتابع اللفظ متعلق بتتابع الأفكار" كانت حجر الزاوية في فكر الجرجاني، مع الفارق الكبير المتمثل في فصل WEIL تتابع الأفكار عن النحو وربط الجرجاني بينهما.

3 .2. I. Nye (1912)

ذكر بحيري أنّ عددا من الدّارسين أشاروا إلى أن بداية البحث في النص - بشكل عام - يرجع إلى رسالة الباحثة I. Nye، وهي باحثة أمريكية قدّمت أطروحتها للدكتوراه سنة 1912، وأشاروا بوجه خاص إلى فصل من رسالتها يتعلق بالرّبط بين الجمل Satzverbindung) وكما تناولت في بحثها " ظاهرة النّقصان وعدم الاكتمال وظاهرة التكرار بناء على أسس نصّية، بوصفها إشارات وأشكالا محددة للعلاقات الداخلية بين الجمل المختلفة وحاولت اكتشاف كنه هذه العلاقات (بحيري 1993، 18. نقلا عن Dressler W. : Wege der Textlinguistik p1 , 2).

3 .4. Z. S. Harris

تعد أعمال Harris بحق البدايات الفعلية في تحليل الخطاب، فقد حاول أن ينقل المناهج البنيويّة التّوزيعيّة في التّحليل وإقامة الأقسام إلى مستوى النّصّ وأن ينظم متتالياته المتحققة في تحويلات شارحة مفسّرة. وقد سبق أن رأينا أنّ هذا لم يكن عند هاريس من باب التّأسيس بل من باب التّعديل والتّأهيل لنظريّته. وقد تقدّم في الفصل الأوّل من هذا الباب الحديث عن طريقة هاريس في تحليل الخطاب (انظر ص 33).

3 .5 اكتشاف" النّصّ!

لاحظنا، فيما ضبطته مجلّة Bulletin de linguistique أنّ عدد الأعمال التي صنّفت تحت عنوان Linguistique du texte و Analyse du discours والتي نشرت بين 1978 و 1990 يتراوح بين 94 عملا و298 عملا كما يبيّنه الجدول في

الهامش [4] ، وقد يكون من المفيد مزيد التّصنيف لما ورد في هذه المجلّة ، ونحن نرجّح أنّ القيام بهذا العمل سيكشف بصورة أوضح عن التّحوّل الذي شهدته الدّراسات اللغويّة وتوجّهها إلى الاهتمام بقضايا النّصّ : فقد كان اهتمام الدّراسات اللسانيّة موجّها بالخصوص إلى الوحدات اللغويّة الدّنيا (في نطاق المباحث والصّوتميّة والصّيغميّة في الثّلاثينات، وقد كان موضوعها ضبط الوحدات التمييزيّة والدّلاليّة الدّنيا) ، ثمّ عرف مرحلة انتقاليّة كان الاهتمام فيها بمظاهر التّركيب وأقصاه الجملة، ولم يتمّ التّفكير في تجاوز الجملة واتّخاذ النّصّ موضوعا للدّراسة إلاّ في أواخر السّتّينات. والنّظر في الجانب الكمّيّ من هذه الأعمال بتوزّعها على السّنوات يلاحظ أن سنة 1984 توافق ذروة الاهتمام بنحو النّصّ وتحليل الخطاب.

على أنّ الاهتمام بالنّصّ لم يصادف زمانا يتميّزبالصّفاء كالذي صادفه الاهتمام بالوحدات اللغويّة الدّنيا في العقود السّتّة الأولى من هذا القرن، فقد هبّت على الدّارسين رياح أساس بعضها الضّيق بالفصل بين النّظريّ والاستعمال فكان الاهتمام بالخطاب والقول والنّصّ، وأساس بعضها الضّيق بالوظيفة التّواصليّة للغة فكان التّناول التّداوليّ وزوبعة الأعمال اللغويّة، وأساس بعضها تغليب الوظيفة التّأثيريّة، فصبّت المادّة اللغويّة صبّا جديدا في قوالب النّظريات الحجاجيّة،... كما أنّه لم يخف عن بعض الدّارسين ما يمكن أن تغنمه الدّراسة اللغويّة من النّسج على المنوال الذي قامت عليه بعض العلوم غير اللغويّة كعلم النّفس والعلوم الفيزيائيّة والإعلاميّة، فاحتذوا بنماذجها وأخذوا من مفاهيمها على سبيل الاستعارة، وقد أغوت هذه العمليّة بعضهم فكادت تلك الاستعارات تنقلب حقيقة وجدًا.

---

4 - أحصينا من هذه الأعمال حسب سنوات الصّدور ، وقد عمدنا إلى ضبط أرقامها الرّتبيّة كما وردت في المجلّة المذكورة ما يلي :

سنة 1978 :	من 2401 إلى 2491	أي 92 عملا
سنة 1979 :	من 2314 إلى 2416	أي 103 عملا
سنة 1980 :	من 3155 إلى 3266	أي 112 عملا
سنة 1982 :	من 2702 إلى 2815	أي 113 عملا
سنة 1983 :	من 2355 إلى 2482	أي 138 عملا
سنة 1984 :	من 3086 إلى 3384	أي 298 عملا
سنة 1985 :	من 2292 إلى 2431	أي 140 عملا
سنة 1986 :	من 2534 إلى 2659	أي 126 عملا
سنة 1987 :	من 2826 إلى 2949	أي 124 عملا
سنة 1988 :	من 2397 إلى 2481	أي 85 عملا
سنة 1990 :	من 3291 إلى 3384	أي 94 عملا .

خاتمة الباب الأوّل

رأينا في الفصل الأوّل من هذا الباب أنّ جميع النّظريات اللسانيّة باستثناء نظريّة هيامسلاف لم توسّع في منوالاتها مكانا للنّصّ ، وكان ذلك ناتجا عن انطلاقها من مصادرات وفرضيات عمل غلب عليها الاعتدادُ بالجملة باعتبارها وحدة الجهاز الكبرى و|الزّهدُ في جانب الاستعمال والمقام لاعتبارهم إياهما من معيقات الكشف عن مغلقات النّظام. وتبيّنّا في الفصل الثّاني كيف أنّ ما فرّق بين المهتمّين بالجملة والخارجين عنهم إلى الاهتمام بالخطاب والنّصّ لم يكن نابعا عن الفرق بين "حقيقة الوحدات اللغويّة" في ذاتها بقدر ما كان نابعا عن مواقف اعتباريّة تعود إلى اختلافهم في رسم الحدود التي تفصل النّظريّ المجرّد عن المُجرى المنجز واختلافهم فيما يعتبر من النّظام وما لا يعتبر منه .

وقد أجهد الدارسون الغربيون أنفسهم في البحث عمّا يمكن أن يعتبر بداية لعلم النص فلم يجدوا سوى هذه الملاحظات المتفرقة في عملي Weil و Nye. أما ما قيل بشأن Harris فإنه لا يمكن أن يعتبر متقدما عن علم النص بل جزءا منه. (انظر Harris Z. S. : Methods in Structural Linguistics , pp 22 - 23). وأنت تتأكّد من هذا بالنّظر في ما وضعه الغربيون من مؤلّفات في التّعريف بالنّظريات اللسانيّة والتّأريخ لها، فإنّك لا تجد فيها، على حداثتها النّسبيّة، أيّ إشارة إلى الاهتمام بالنّصّ واعتباره مشغلا من مشاغلها.

لقد كان النّصّ في الدّراسات اللسانيّة أمرا مغمورا لا يكاد يذكر ، وستشهد الدّراسات اللسانيّة بداية من السّبعينات عناية بالغة بالنّصّ وتحليل الخطاب كادت تنقلب في الثّمانينات المشغل الغالب الذي شدّ اهتمام الدّارسين كما يبيّن ذلك عدد ما نشر من الأعمال في هذا الموضوع ، وسنحاول في الباب الموالي من هذا المدخل أن نتبيّن أهمّ النّتائج النّظريّة والعمليّة التي حقّقها الدّارسون بهذا الكمّ الهائل من الدّراسات المتّصلة بنحو النّص وتحليل الخطاب .

الباب الثّاني

أهمّ ملامح نحو النّصّ في طور نشأته

الفصل الأوّل

نحو النّصّ : حدّ النّصّ ومكوّناته

1.0 مقدّمة

سبقت الإشارة إلى أنّ ما سمّي بنحو النّصّ أو لسانيات النصّ ظهر في أواخر السّتّينات واستوى فرعا من فروع الدّراسة اللسانيّة (1979 Wirrer، 123)، وهو أمر يشهد عليه تاريخ نشر الأعمال المؤسِّسة لهذا العلم بين سنة 1968 وسنة 1970 قبل أن يصبح النّصّ مشغلا تخصّص له المؤلّفات والأعمال الجماعيّة الضّخمة في السّبعينات بالخصوص (انظر على سبيل المثال الأعمال التي أشرف عليها Petöfi 1979 و 1985 van Dijk...) . ولم تخل أعمال روّاد هذا العلم من التّعرّض إلى شرعيّة تجاوز المنوالات السّابقة التي كان النّصّ غائبا منها غيابا تامّا إلى منوال آخر يستوعبه أو يختصّ به. وقد انصبّت جهود الدّارسين على بيان ضرورة تجاوز المنوال الذي وضع لنحو الجملة والاهتمام بما سمّي بنحو النّصّ ولسانياته.

1.0 قيمة الاستدلال على وجود النّصّ

ليس من المبالغة أن نذهب إلى أنّ ما كتبه الدّارسون في الاستدلال على شرعيّة قيام النّصّ موضوعا من مواضيع الدّراسة اللسانيّة وعلى قيامه وحدة وكيانا لغويّا يكاد يساوي من حيث الكمّ ما كتب في تناول القضايا الجزئيّة التي تناولوها في نحو النّصّ (انظر على سبيل المثال 1979 Petöfiحيث نلاحظ غلبة التّساؤل عن شرعيّة نحو النّصّ على ما تضمّنته المجلّدات الثلاثة من المقالات). على أنّه قد بدا لنا في كثرة المناسبات والمواضع التي وقفوا فيها للاستدلال على شرعيّة

نحو النّصّ قيمة لا تجدها فيما استدلّوا به عليه من البراهين والأدلّة، وذلك أنّ وقوفهم على هذه المسألة لم يكن ليطول على هذا النّحو لولا إلحاح الشّك عليهم في شرعيّتها إذ من المعلوم أنّ الاستدلال لا يكون في البديهيات إنّما يكون في نقيضها أو فيما خفي منها ودقّ.

1. من أسباب ظهور نحو النّصّ

1.1 ضيق مجال الدّراسة اللسانيّة

كان من نتيجته البحث عن السّبل التي بها يتمّ توسيع مجال الدّراسة اللسانيّة والخروج عن قيود نحو الجملة (الوقوف بالدّراسة اللغويّة عند الحدود التي تقف عندها الجملة) والنّحو الفيضي (دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها) وإقصاء الدّلالة والمعنى والسّياق وإن من باب الإرجاء، وهي اختيارات متى ضممت بعضها إلى بعض أفضت إلى جعل اللغة مجرّد هيكل شكليّ منطقيّ مجرّد لا يكاد يختلف من حيث انقطاع الصّلة بينه وبين الحياة عن الهيكل العظميّ، فكان التّوجّه إلى إقحام الخطاب والنّصّ وبعض المعطيات التّداوليّة وربط الصّلة بين ميادين وعلوم أخرى لها صلة بالمؤسّسة اللغويّة كالتّاريخ وعلم النّفس وعلم الاجتماع والنّقد الأدبيّ...

2.1 أزمة الاتّجاهات النّقديّة

لئن كانت صلة سائر العلوم باللغة من قبيل البديهيات لاعتمادها دون استثناء عليها فإنّ للأدب بها صلة خاصّة لكون اللغة فيه جامعة بين الأداة والغاية في حين يغلب عليها في سائر العلوم دور الأداة. وقد شهدت التّيّارات النّقديّة أزمة في أواسط السّتّينات (Wirrer 1979، 123) جعلتها تتوجّه إلى علم اللغة بحثا عن الحلول للمآزق التي ظهرت فيها، ولم يكن علم اللغة - بالأدوات المتوفّرة له وفي الوضع الذي كان غالبا عليه في تلك الفترة - قادرا على الاستجابة إلى آمال رجال النّقد والأدب. ولمّا كان عماد الأدب والنّقد النّصوص لا الجمل وفنون الكلام لا الأشكال النّظريّة المجرّدة فإنّهم قد وجدوا في ذلك المطيّة الشرعيّة للدّعوة إلى توسيع موضوع الدّراسة اللغويّة ليشمل النّصّ والخطاب ويتجاوز حدود الجملة الواحدة.

على أنّ العلاقة بين علم اللغة بكلماتها وجملها ونصوصها وعلمي الأدب والنّقد ليست على هذه الدّرجة من البساطة كما يدلّ على ذلك تطوّر الدّراسات السّيميائيّة ولا على الانتقال في اتّجاه واحد من منوالات اللغة إلى منوالات الأدب، فقد كان

لمنظّري الأدب طموحاتهم، ومن أهمّها بناء نظريّة للأدب وعلم للأدب، فلم ير بعضهم بأسا في الالتفات إلى منوالات اللغويين واعتماد بعض مظاهرها في تأسيس النظريّة الأدبيّة. وليس غرضنا الخوض فيما غنمه الأدب والنّقد من علم اللغة، إنّما غرضنا نقيض هذا تماما وهو البحث عمّا يمكن أن يكون قد تسرّب إلى الدّراسة اللغويّة وبالخصوص ما تعلّق منها بالنّصّ من آثار هذا التّقارب والتّشارك في مادّة الدّراسة بين رجال الأدب والنّقد من ناحية واللغويين من ناحية أخرى : وقد بدا لنا أنّ انطلاق اللغويين وعلماء الأدب من مباشرة المادّة نفسها أي النّصوص لم يكن منقطع الصّلة عن كلّ غائيّة، كما أنّ تغليب الانطلاق من النّصوص الأدبيّة قد وجّه نحو النّصّ كما سنتبيّن ذلك وجهات حادت في بعض الأحيان عمّا ينشده عالم اللغة لعلمه من التّجريد والشّمول.

وتكتسب هذه الملاحظة قيمة خاصّة إذا رمت قياس هذا الوضع الذي نشأ فيه نحو النّصّ في الدّراسات اللغويّة الحديثة بالوضع الذي كان سائدا في الدراسات النّحويّة العربيّة - إن قام الدّليل على تجاوزها للجملة وعنايتها بنحو النّصّ وتحليل الخطاب - والبحث عن الضّغوط التي يمكن أن تكون قد سلّطتها عليها المشاغل الأدبيّة والنّقديّة وتأثّرها بها في وضع منوالاتها بها.

3.1 الحرص على توفير الملاءمة في الدراسة اللغويّة

يمكن أن تعتبر هذه النّقطة من الدّوافع النّابعة من الدّراسات اللسانيّة ذاتها من حيث الخصوصيات والاختيارات المنهجيّة والنّظريّة الني غلّبت عليها قبل التفات الدّارسين إلى النّصّ. وقد تمثّلت هذه النّزعة في رغبة بعض الدّارسين في أن تكون الدّراسة اللغويّة أكثر ملاءمة للواقع اللغويّ أو قل - إن كنت ممّن يرون الملاءمة منعمدة منها انعداما تامّا - الرّغبة في أن تتوفّر على حدّ أدنى من الملاءمة الاختباريّة. وقد قويت هذه الرّغبة بالخصوص عند بداية الشّكّ في الجدوى الاختباريّة لنظريّة Chomsky، وكان من نتائج ذلك الشّكّ ما أدخله صاحب النّظريّة من تعديل على منواله السّابق بالتّمييز بين النّحويّة grammaticalité والمقبوليّة acceptabilité (انظر :Aspects 1965، وفي التّرجمة الفرنسيّة 1971، 20-21) معتبرا الأولى من مجال القدرة والثّانية من مجال الإنجاز وصرّح بإقصاء الظّواهر التّابعة لحدود الذّاكرة (كقيود التّكراريّة) والتّنغيم والأسلوب من مجال القدرة والنّحو واعتبارها تابعة للإنجاز. والأهمّ من هذا التّمييز إشارته إلى إمكانيّة تناولها

في نظريّة مستقلّة تكون خاصّة بالإنجاز إزاء النّظريّة الخاصّة بالقدرة. ولا بدّ أن يذكّرك ذهابه هذا المذهب بما اقترحه سوسير من وجوب التّمييز بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، وهما تمييزان يشتركان في اعتبار ما تعلّق بالكلام والإنجاز من قبيل علم من الدّرجة الثّانية لا يرتقي إلى منزلة علم اللغة والقدرة. والمفيد في هذه النّقطة أن رأى بعض الباحثين في هذا العلم من الدّرجة الثّانية ما يمكن أن تعود به الملاءمة الإجرائيّة الاختباريّة إلى الدّراسة اللسانيّة ورأى غيرهم وجوب تجاوز القدرة والجملة إلى الاهتمام بالإنجاز والنّصّ.

4.1 بعض المنطلقات والاختيارات

ويمكن أن يعتبر تردّد المنظّرين بين تحقيق أقصى درجات العموم والشّمول وتوفير الحدّ الأدنى من الملاءمة نتيجة لهذا التّوزّع بين ما أقامته النّظريات اللسانيّة من فصل بين عموم اللغة باعتبارها قدرة وشكلا وخصوصيات الإنجاز الموفّر للملاءمة الاختباريّة وربط الصّلة بين البناء النّظريّ وتحقّقه في الواقع، إذ من شروط الملاءمة قيامها على التّأويل الدّلاليّ المناسب الذي يوافق حدوس المستعملين (Genot 1984، 3).

وبعد الاستدلال على شرعيّة نحو النّصّ لتفادي ما ساد في النّظريات اللسانيّة في أواسط السّتينات من النّزعة إلى الحصر والإقصاء فإنّهم قد اعتنوا بمختلف القضايا التي يفضي إليها اعتبار النّصّ موضوع علم مستقلّ أو جزءا من موضوع الدّراسة اللسانيّة كالحديث عن الأسباب الدّاعية للاهتمام بهذا الموضوع وتحديد هويّة النّصّ وضبط طبيعته وتكوّنه وخصائصه.

2. تعريف النّصّ

1.2 تعريفات لا منزلة فيها للجملة

يمكن أن نصنّف التّعريفات التي اقترحت للنّصّ بحسب صلتها بالجملة إلى نوعين : نوع لم يراع فيه أصحابه التّكوّن المباشر ويمكن أن نعتبر منها ما ذكره Genot (1984، 85) (التّعريفات 1و2 و3) أو ما ذكره غيره (التّعريف الرّابع):

1-"متتالية من الكلمات تكوّن ملفوظا منجزا actual utterance" (عن هارتمان- ستورك 1972، 236).

2- "أجزاء الخطاب المختلفة الطّول الشفويّة أو المكتوبة تسمّى نصوصا textes وكلّ جزء من أجزاء النصّ يكوّن قولا énoncé" (عن Pilch 1976، 24).

3- "ناتج السّلوك اللغوي العاديّ الذي يمكن أن يكتب كتابة فنولوجيّة" (عن ليونس 1977،31).

4- "يمكن أن يطلق النّصّ على ملفوظات utterances شديدة التّنوّع مستعملة في مقامات شديدة التّنوّع هي أيضا ويمكن أن تصدر عن متكلّم واحد أو أكثرمن متكلّم (Titzmann 1979، 102-103).

وأهمّ ما يميّز هذا الضّرب من الحدود أنّه يقوم على درجة من العموم لا تكاد تنفع في تمييز النّصّ عن غير النّصّ ، كما أنّها حدود ترشّح الجانب الكمّي للنّصّ ولا تنبئ عن المقوّمات البنيويّة التي تمثّل قوام هذه الوحدة، إذ من المعلوم أنّ البنية لا تكون بنية ولا تتأسّس إلاّ متى توفّرت فيها شروط معيّنة بعضها قوامه الجانب اللفظيّ الماديّ كتجانس المكوّنات وعددها وترتيبها وصور تجميعها وبعضها أساسه القيمة أو المعنى المتميّز الذي للبنية والذي يحقّق استواءها كيانا لغويّا قائم الذّات.

2.2 إقامة تعريف النّصّ على الجملة

نقل Genot (1984 ، 85) عن Petöfi (1975، 84) التّعريف التّالي للنّصّ : "هو وحدة لغويّة متكوّنة من أكثر من جملة ".

وأقام Wirrer (1979، 126) تعريف النّصّ والخطاب على تعريف الجملة وذكّر بالصّعوبات التي تحول دون تعريفها تعريفا شاملا والتي دفعت الدّارسين إلى اعتبارها من العناصر الأوّليّة primitive terms التي يمثّل عنها دون أن تعرّف وتخلّص بعد ذلك إلى تعريف النّصّ بكونه " مجموعة من الجمل المنسجمة ".

والملاحظ أنّ الدّارسين لم يذكروا شيئا آخر غير الإشارة إلى تكوّن النّص من الجمل، فكثيرا ما كان طرح السّؤال " ما النّصّ؟ " مطيّة للانتقال إلى الحديث عن الظواهر التي تحقّق التّرابط والانسجام بين الجمل أو عن بعض صور تحقّق النّصّ التي تبدو مخلّة بهذا الحدّ، وأهمّها النّصّ الأحاديّ الجملة.

3.2 النّصّ الأحاديّ الجملة

لهذه الصّورة من صور تحقّق النّصّ منزلة خاصّة في نفوس الذين اهتمّوا بنحو النّصّ : فقد أقضّت مضجعهم وقلبت راحة بالهم حيرة كادت تنقلب أحيانا

هوسا، يدلّ على ذلك كثرة عودة هذه المسألة فلا يكاد يخلو منها مقال تعرّض لشرعيّة الاهتمام بالنّصّ . فالنّصّ الأحاديّ الجملة يمكن أن يتّخذ حجّة على أمور عديدة في منتهى الخطورة على نحو النّصّ أهمّها :

- اتخاذه حجّة ودليلا على انعدام بنية متميّزة للنّصّ، وبالتّالي فإنّ النّصّ يفقد كلّ شرعيّة في اعتباره من الوحدات اللغويّة اعتمادا على استوائه بالجملة الواحدة.

- نفي الحاجة إلى ما يتجاوز الجملة للوقوف على الدّلالة والمعنى والإحالة، فإذا استقام الاقتصار على الجملة الواحدة (ج ع) واستطعت أن تتدبّر لها دلالة وإحالة دون حاجة إلى جمل أخرى سابقة أو لاحقة قام ذلك دليلا على عدم حاجتك في النّصوص المتكوّنة من أكثر من جملة إلى (ج $^{-}$ع) و (ج$^{+}$ع) لفكّ مبهمات (ج ع)، وبالتّالي يكون تأويل الجملة المفردة ليس بالأمر المستحيل، فإذا كان الأمر كذلك قام الدّليل على عدم الحاجة في تأويل الجملة إلى ما يتجاوزها.

ومن الغريب أن يتّخذ أصحاب نحو الجملة هذه الحجّة مطيّة للتّشكيك في قيمة نحو النّصّ، لأنّ هذا المذهب يفضي بهم إلى التّناقض : فهو يقتضي اعتبار الجملة المنجزة وقد أثقلت بعوارض الاستعمال جزءا من المنوال المجرّد والحال أنّهم لا يقبلون ذلك ولا يعتبرون في منوالهم إلاّ الجملة باعتبارها شكلا نظريّا، فمن لم يتّسع منواله للجملة المستعملة تعذّر عليه ادّعاء استوائها بالنّصّ.

ونحن نرجّح أنّ هذا التّصوّر كما سنتبيّن في موضع لاحق من عملنا أقرب إلى المنوال الذي انطلق منه النّحاة العرب في معالجة معنى الجملة المفردة والجملة في درج الكلام لأنّهم لم يعتبروا (ج $^{-}$ع) و (ج$^{+}$ع) إلاّ بقدر حاجة (ج ع) إليهما. فقضيّة الجملة النّصّ، أي الخطاب المتكوّن من جملة واحدة، لم تقلق النّحاة العرب كما أقلقت المهتمّين بالنّصّ من المحدثين.

4.2 الخروج من مأزق النّصّ الأحاديّ الجملة

اقترحت للخروج من مأزق النّصّ الأحاديّ الجملة حلول يمكن إرجاعها، رغم اختلافها في الظّاهر، إلى أمر واحد هو اقتران الجملة عند استعمالها بالمقام والتّداول (Bertinetto 1979، 144 وKukharenko 1979، 235-236) ، فقد اعتُبر النّصّ الأحاديّ الجملة تارة جملة لكنّها جملة مستعملة واعتُبر أخرى ليس جملة بل قولا أو ما شابهه على إحدى الطّرق التّالية :

(1) جملة + تداول = نصّ
(2) جملة + مقام = نصّ
(3) قـــول منجز = نصّ ≠ جملة

وهي وجهات نظر عمادها اعتبار النّصّ المكوّن من جملة واحدة قولا منجزا لا جملة باعتبار أنّ الجملة وحدة نظاميّة غير منجزة، بل إنّ بعضهم رأى أنّ الإجراء ينقل الجملة من الوحدة إلى التّعدّد، فقد ذهب Genot (1984، 94، وانظر كذلك ص 107) إلى أنّ إنجاز القول يقتضي من المستلزمات أو مقتضيات الأحوال ما يقتضي، واعتبار تلك المقتضيات والمستلزمات من قبيل الجمل المغيّبة من اللفظ، وعلى هذا النّحو تنقلب أحاديّة الجملة اثنينيّة وتعدّدا فيتمّ الخلاص من مأزق النّصّ المستوي في الجملة الواحدة ويصبح الشّكل (3) على النّحو التّالي :

(4) جملة + مستلزمات = قول منجز = نصّ

فعند الانتقال من الجملة إلى النّصّ لا يحتاج المرء إلى جملة أخرى يضمّها إلى الأولى إنّما يكفي أن يزيد إلى الجملة مقتضيات استعمالها، وإذا قبلت هذا الوجه في اعتبار الأمور وجب أن تتدبّر فرقا بين الكلمة واستعمالها وكذا سائر الوحدات اللغويّة واستعمالها، وهذا يجرّك حتما إلى البحث عن سبب ترجيح الثّنائيّة : جملة / نصّ بدل الثّنائيّة : ممكن / مستعمل. وسنعود إلى الحديث عمّا في هذا القول من التّناقض لإفضائه بصاحبه إلى عكس ما أراد أن يبطله (انظر الفصل الثّاني من هذا الباب § 4.9 : اعتبار الانسجام أمرا نسبيًا ، ص 113 - 114).

ثمّ إنّك إذا نظرت في الشّكل (2) الذي يجعل النّصّ نتاج الجملة مضموما إليها المقام تساءلت عمّا يمنعك من اعتبار نتيجة الجمع "جملة في مقام" بدل اعتبارها نصًا. فهل يقتضي الإجراء الانتقال بالضّرورة من الجملة إلى النّصّ أم هل إنّه من الممكن أن يعلّق مباشرة بالجملة ؟ إنّ اختيار الحلّ الأوّل سيفضي إلى :

- إحداث الاثنينيّة (جملة / نصّ)، وهي اثنينيّة اعتباريّة لا يوجد عليها في الواقع شاهد ولا دليل، وهي قد تعارض حدوس المستعمل، فالمرجح أنّه إذا عرض عليه نصّ أحاديّ الجملة لن يرى الوجه في التّمييز بين الجملة والنّصّ (كما يدلّ على ذلك تردّد المتعلّمين متى سئلوا عن مثل هذه الحالات).

- إدخال نوع آخر من الوحدات يمكن الاستغناء عنه بتصوّر الجملة في وضعين أحدهما قبل الاستعمال أو بصرف النّظر عنه والآخر عند استعمالها.

فإذا كنت من غير المقتصدين في عدد الوحدات ومن المتهاونين بشرط ملاءمة المنوال للواقع جرّك الأمر إلى إحداث اثنينيّة في سائر المسائل والقضايا اللغويّة إذ بمقتضى الفصل بين الجملة قبل الإجراء والجملة عند الإجراء وقد استوت في النّصّ ستُخرج من اللغة جميع الظواهر التي لا يُحتاج إليها في تحقّق الجملة مثل الإضمار والحذف والتّقديم والتّأخير والتّعريف والتّنكير والإشارة والنّداء. وعمليّة إخراج الظّاهرة من اللغة واعتبارها من الإجراء ليست عيبا في حدّ ذاتها إذ أنّها تلتقي بشروط الاقتصاد والتّخفيف والتّبسيط عند وضع المنوال، لكنّها ستنقلب شرّ العيب إن أنت قستها بمقياس الملاءمة والشّمول. ونحن نشكّ في جدوى منوال لا يتضمّن قواعد الإجراء بل نشكّ في إمكانيّة استغناء نحو الجملة ذاته عن هذه الظّواهر (الإضمار والحذف والتّقديم...)، ولو كان الأمر ممكنا لما وجد نحو يقوم على توليد الفروع من الأصول ولما وجد في هذا النّحو ما سمّي بالقواعد التّحويليّة.

5.2 النّصّ الطّويل والمطوّل

لم يلق الدّارسون في النّصوص الطّويلة والمطوّلة من العنت النّظريّ ما لقوه في النّصّ الأحاديّ الجملة. على أنّنا نرجّح أنّ كون الأمر على ما ذكرنا لم يكن من قبيل انعدام القضايا التي يطرحها هذا الضّرب من النّصوص إنّما كان ناتجا عن قلّة الحالات التي تناولوا فيها مثل هذا الضّرب من النّصوص.

على أنّ جملة من القضايا الخصوصيّة التي تتوفّر في النّصوص الطّويلة دون غيرها تبيّن صدورهم عن تصوّر باهت لبنية النّصّ وتكوّنه ، وتنمّ عن خلطهم في بعض الحالات بين النّصّ باعتباره كيانا لغويّا - وإن مستعملا - وجميع ما وقع بين دفّتي دفتر أو مجلّد حتّى ما كان منه موسوعة أو دليلا هاتفيّا (وأنت تجد صدى لهذا الاعتبار في تقسيمهم النّصّ إلى فقرات وفصول وأبواب). وهذا التّصوّر هو الذي كان وراء تهاونهم بالنّصوص المطوّلة.

6.2 بداية النّصّ ونهايته

لم يفت الدّارسين الإشارة إلى أهمّيّة البداية والنّهاية في النّصّ، فأنت تجد في حديث Kukharenko مثلا (1997، 238-239) عن بداية النّصّ ونهايته إشارة إلى النّقاط التّالية :

- بداية النّصّ : عنوانه، أو بعض العبارات التي تستهلّ بها بعض النّصوص

الخاصّة، كقولهم "سيّدي" في بداية الرّسائل،

- نهاية النّصّ : معلّمة بعلامة تنقيط خاصّة تدلّ على نهايته كأن تكون العلامة (%) أو بعبارة "انتهى" أو ما كان في معناها.

ولا نظنّ أنّ المرء في حاجة إلى أن يكون من المتضلّعين في نحو النّصّ ليحدّث عن البداية والنّهاية مثل هذا الحديث، فبالرّغم من تعدّد المواضع التي وقفوا فيها على هذه المسألة فإنّ ذلك كان منهم من قبيل الإشارات القائمة على الظواهر الخارجيّة القائمة على الإخراج المادّيّ للنّصوص، كما أنّها ظلّت رهينة ضرب خاصّ من النّصوص يكاد ينحصر في بعض تمارين الإملاء أو النّصوص الرّسميّة أو الأدبيّة المكتوبة : عدّوا منها على نحو يزهّدك في اعتبارها من مقوّمات بنية نصّ الخطاب، وذلك أنّك متى سلكت هذا النّهج في العدّ أمكنك دائما أن تستدرك بلاحق الكلام شيئا لم تنتبه إليه في السّابق. وهذه الأمثلة بعيدة كلّ البعد عن أن تعتبر من الحالات التي يمكن فيها الارتقاء من مستوى الحالات الخاصّة إلى مستوى الأبنية النّصّيّة الخطابيّة التي يمكن أن يتوفّر فيها قدر من التّجريد والتّعميم.

ولا أدلّ على هذه الخصوصيّة في النّصوص المعتمدة من اعتبار العنوان علامة على بداية النّصّ، فمن المعلوم أنّ العنوان لا يكون إلاّ فيما كان من قبيل النّصوص المكتوبة، وبالخصوص منها الأدبيّة وهو من مقوّمات تلك النّصوص باعتبار العرف وسننه المؤسّسيّ وليس من طبيعة النّصّ باعتباره ظاهرة لغويّة (يدلّك على ذلك اختلاف أصحاب المعلّقات عن عرف الشّعراء اليوم في عنونة قصائدهم)، ولو تصوّرت متكلّما يبدأ كلامه بذكر عنوانه أو موضوعه لتصوّرت ما يضحك ، وفي هذا أكثر من دليل على أنّ العنوان وإن صدّرت به النّصوص حسب بعض الأعراف وكان أوّل ما يعترض القارئ عند مباشرة النّص فإنّه من حيث الوضع لاحق للنّصّ وختام له وذيل عليه وليس استهلالا له وفاتحة.

3. مكوّنات النّص

لمبحث تكوّن النّصّ من حيث نوع العناصر التي يتأسّس عليها صلة بالتّعريفات التي قدّمت عنه، وذلك لغلبة إقامة تلك الحدود على تعيين العناصر المكوّنة له، وقد سبقت الإشارة عند الحديث عن تعريف النّصّ إلى توزّع اهتمام الدّارسين بين ما دون الجملة والجملة والقول والقضيّة. وسنرتّب حديثنا عن تكوّن النّصّ بالانتقال من الأبسط إلى الأكثر تركّبا.

1.3 مكوّنات النّصّ وحدات أصغر من الجملة

تجد صدى لهذا الرأي عند تعرّضهم لقيام التّخاطب على ألفاظ من قبيل أسماء الأفعال وأسماء الأصوات أو على أقوال غيّبت منها بعض العناصر بالاختزال. على أنّ بعضهم أشار إلى ضرب من النّصوص في الأدب الألمانيّ لا تتوفّر فيها مقوّمات الجملة إذ هي راجعة من حيث التّركيب إلى المركّب الاسميّ (Titzmann 1979، 103). وقد دعا هذا الضّرب من النّصوص إلى التّشكيك في الحدّ الذي يرجع النّصّ إلى مقطوعة séquence من الجمل المستعملة في عمليّة تواصل.

وواضح أنّ قضيّة القول بالنّصّ المتكوّن من وحدات أقلّ من الجملة أو من وحدات ليست من صنف الجمل مأتاه قدرة ما يعتمد من "نظريات نحو الجملة" على استيعاب جميع الصّيغ التي تتكوّن منها النّصوص، فإذا كانت النظريّة المعتمدة قاصرة عن استيعاب مختلف الأجزاء التي يتكوّن منها النّصّ فسد مبدأ تجانس مكوّنات النّصّ وبطل القول بتكوّنه من عدد صحيح من الجمل أو من عدد صحيح من العناصر المتجانسة غير الجمل، واختلال شرط التّجانس المقوليّ بين مكوّنات البنية أكبر خطرا في البنى القائمة على تتالي العناصر وضمّ بعضها إلى بعض منه في البنى القائمة على غير الضّمّ والتّتالي ، فإذا ذكرت منزلة المجموعة والمتتالية في تعريفهم لبنية النّصّ تبيّنت خطر انعدام التّجانس بين مكوّنات النّصّ على قيامه بنية .

2.3 مكوّنات النّصّ ليست الجمل بل القضايا

لمّا كان مجال النّصّ الدّلالة دون الصّيغ ولمّا كانت الجمل في نظر بعضهم لا تعدو أن تكون تمثيلا للبنية السّطحيّة زهد بعض الدّارسين (منوال Bellert : ذكره Titzmann 1979، 114- 115) في تكوّن النّصّ من الجمل واقتصر على تفسير محتواه القضويّ (بالمعنى المنطقيّ المجرّد) المستفاد من الأقوال ومن مقتضياتها ومستلزماتها معتبرا أنّ تلك القضايا يمكن أن تستفاد وتستخلص من المعرفة اللغويّة ومن المعرفة بالعالم. ومثل هذا المنطلق لا يعتدّ إلاّ بالمحتوى ويهمل جميع الظّواهر البنيويّة التّركيبيّة للنّصّ ولا يكاد يلتفت إلى ما يمكن أن تقوم عليه من وجوه التعلّق بين المكوّنات ومستويات تركّبها.

3.3 الجملة في نظريّة النّصّ بين القبول والرّفض

لقد حدّث الدّارسون عن علاقة النّصّ بالجملة حديثا كاد يجرّهم إلى الهوس، فقد اختار Petöfi لمجموعة الأعمال التي نشرها سنة 1979 في أربعة مجلّدات عنوان "Text versus Sentence " أي "النّصّ مقابل الجملة"، ولا غرو أن تكون لعلاقة الجملة بالنّصّ هذه المنزلة : فقد كان ظهور النّصّ في الدّراسات اللغويّة بمثابة حلول الضّرة تنازع الجملة سيادتها وهيمنتها، فكان الاستعداد له على قدر ما رأوه فيه من الخطر على منوالاتهم.

فمن الدّارسين من أولى الجملة منزلة أساسيّة في تكوّن الخطاب (Hendricks 1973، 62) بإرجاع مختلف نصوص الخطاب إلى عدد من الجمل التّامّة، منبّها إلى ما تثيره قضيّة الجمل المتكوّنة من كلمة واحدة من إشكال الفصل بين الوحدات المعجميّة والوحدات التّركيبيّة وإقامة الحدود بين المعجم والتّركيب.

ومن الدّارسين من زهّد في أهمّيّة الوحدة القائمة على الجملة في تناول النّصّ واعتبر قضيّة البحث عن الحدود الفاصلة بينها أمرا غير مفيد متعلّلا في ذلك بتعذّر ضبط الحدود الحقيقيّة للجملة، بل إنّ بعضهم نهى عن إقامة أيّ تقسيم مقوليّ اعتمادا على الحدود الفاصلة بين الجمل معلّلا ذلك بأنّه " يمكن دائما أن يُدمج عدد من الجمل في جملة واحدة أو أن تكسر وحدة الجملة فتقسم إلى عدد من الجمل " (Beaugrande 1979، 469). وإذا ذكرت تهاونهم بالفارق بين عطف الجمل وتعليق بعضها ببعض تعليق إتباع واعتبارهم إياها من باب اختلاف البنى السّطحيّة التي لا يكاد يعتدّ بها لإمكان الانتقال بين العطف والإتباع مع المحافظة على المعنى وإن جزئيّا أدركت زهدهم وقلّة احتفائهم بالجملة في نحو النّصّ. وقد أفضى تصوّر الأمور على هذا النّحو إلى أن دعا بعضُهم إلى الفصل فصلا جذريّا بين نظريّتين : نظريّة تهتمّ بالجمل وأخرى تهتمّ بالنّصوص (Gopnik 197، 163).

1.4.3 مكوّنات النّصّ هي الجمل

لئن وجدت من الدّارسين من يعتبر أنّ مكوّنات النّصّ هي الجمل فإنّ اعتبارهم ذلك جاء مرفوقا دائما بالتّنصيص على كون تلك الجمل من قبيل الأقوال المنجزة بالضّرورة في عمليّة تواصل، فلا قائل باعتبار النّصّ بنية مجرّدة متكوّنة من مواضع تملأ بالجمل إلا ما كان من قبيل ما ذهب إليه الذين نسجوا على منوال

الجملة في النّحو التّوليدي فأضافوا قاعدة إعادة كتابة بمقتضاها يتولّد النّصّ من ضمّ جملة إلى جملة (نصّ --> ج 1 + ج 2). والملاحظ أنّ الدّارس في هذه الحالة يبقى موزّعا بين أمرين :

- إمّا الذّهاب إلى كون النّصّ متتالية من الجمل المجراة أي الأقوال المنجزة، فيفضي به الأمر إلى عدّ جمل النّصّ كما يعدّ الجوز،

- وإمّا الذّهاب إلى اعتبار النّصّ شكلا نظريّا متكوّنا من مجموعة من المواضع فيبقى مذهبه مفتقرا إلى مقوّمات الشّكل النّظريّ وإلى توفّر شروط قيام الموضع.

2.4.3 من الجملة إلى النّصّ وأنواع الذّاكرة

انطلق Wirrer (1979، 128) من المقارنة بين صورة نقل المعلومات بالجملة وصورة نقلها بالنّصّ، واعتمد على تمييز علماء النّفس بين الذّاكرة القصيرة المدى والذّاكرة الطّويلة المدى، واعتبر أنّ من أهمّ الفوارق بين الجملة والنّصّ أنّ محتوى الجملة قائم على الأولى في حين يقوم محتوى النّصّ على الثّانية. فالمعطيات الصّياغيّة الصّوتيّة والصّرفيّة والتّركيبيّة مجالها الذّاكرة القصيرة المدى (وقدّروا امتدادها بعشرين ثانية) أمّا المعطيات الدّلاليّة المعنويّة فمجالها الذّاكرة الطويلة المدى، وبالتّالي فإنّ المعلومات الحاصلة باللغة في ظروف عاديّة في الذّاكرة القصيرة تكون ناتجة عن الجملة، أمّا المعلومات الحاصلة في الذّاكرة الطّويلة المدى فتكون ناتجة عن أبنية أوسع من الجملة، وبالتّالي يعتبر كلّ ما تجاوز الذّاكرة القصيرة خارجا عن الجملة وتابعا للنّصّ، وهو بالضّرورة من الظّواهر الدّلاليّة وليس من الظّواهر الصّياغيّة.

وقد بدا لنا بسط القضيّة على هذا النّحو موغلا في التّبسيط، إذ أنّه قام على اعتبار محتوى الجمل من قبيل الأمور المتجانسة فهو لم يعتبر مثلا ما ينجرّ عن الجملة المفرطة في الطّول (كأقصوصة تبدأ بمثل " يحكى أنّه كان بأرض كذا..." عن زكريّا تامر : الجراد في المدينة، أو ما عهدته من بداية النّصوص في "كليلة ودمنة" لابن المقفّع بمثل قوله " زعموا أنّه كان بأرض كذا...") وما يمكن أن يقتضيه هذا الوضع من تدخّل الذّاكرة الطّويلة المدى في ربط أجزاء الكلام الصّياغيّة بعضها ببعض، كما أنّه لم يعتبر الحالة المقابلة المتمثّلة في الجمل المفرطة في القصر حيث يمكن أن يكون للذّاكرة القصيرة المدى الدّور الأساسيّ في تعليق الجمل بعضها ببعض

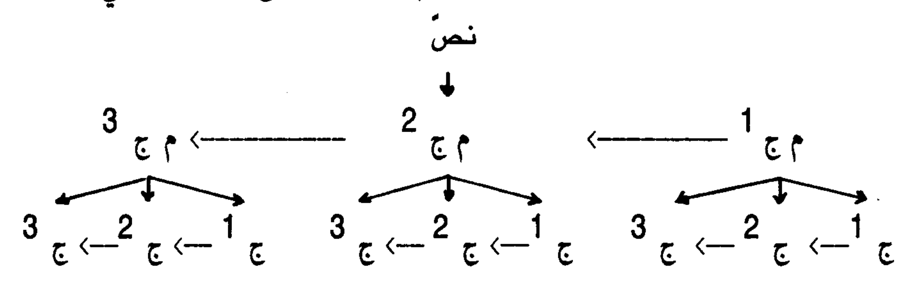
صياغة ومعنى، كقول الشّاعر (من الخفيف) :

نظرة فابتسامة فسلام   فكلام فموعد فلقــاء

حيث يمكن أن ترجع هذا البيت إلى ستّ جمل، أو كما في الآية " كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنّ الله لا يحبّ المسرفين " (الأعراف 7 : 31) وفيها أربع جمل لا نظنّ أنّ للذّاكرة الطّويلة المدى كبيرَ دور في تدبّرها. ومهما يكن من أمر فإنّ مثل هذا الطّرح للمسألة لا يمكن أن يغنم منه المترصّد لمعرفة مكوّنات النّصّ والكشف عن هويّتها.

5.3 مكوّنات النّصّ مجموعات الجمل

أشار Kukharenko (1979، 239) إلى أن النّصوص التي يتوفّر فيها بعض الطّول يمكن أن تتكوّن من مجموعات من الجمل قد ضمّ بعضها إلى بعض لا من مجرّد الجمل المفردة، واقترح أن يعتبر النّصّ مكوّنا مباشرة من مجموعات بدل اعتباره مكوّنا من الجمل، فيكون الشّكل المناسب لتمثيله على النّحو التّالي :



واقترح Langleben (1979، 246) أن يقام التّقابل بين ثلاثيّة من العناصر بدل إقامته على ثنائيّة الجملة والنّصّ، وتتكوّن تلك الثّلاثيّة من النّصّ ومجموعة الجمل والجملة، بل إنّ تلك الثّلاثيّة تضحي عنده رباعيّة بإدخاله التّمييز بين الجملة المركّبة والجملة البسيطة واعتبار الأولى مستوى يوافق درجة أوغل في التّركّب من الثّانية، وقدّم هذا التّصوّر على النّحو التّالي :

النّصّ
مجموعة جمل
جملة غير بسيطة
جملة بسيطة

واعتبر أنّ بنية النّصّ بنية **حرّة مفتوحة** في حين تكون بنية مجموعة الجمل والجملة غير البسيطة والجملة البسيطة بنية **مقيّدة منغلقة**. ولا يخفى عليك ما في الملاحظة الأخيرة بشأن خصائص مجموعة الجمل من طرافة، فاعتبارها منغلقة غير حرّة قائم على اعتبارها بنية يتوفّر فيها قدر ما من الانتظام والتّجريد. أما ما تعلّق ببنية الجملة بنوعيها فهو من باب تحصيل الحاصل إذ لا أحد يشكّ في توفّر مقوّمات البنية وإمكانيات التّجريد في مستوى الجملة بسيطها ومركّبها.

كما أنّ هذه الوجهة في تناول النّصّ من الحالات القليلة التي قرّبتهم من الحديث عن وجوه تركّب النّصّ، ولا غرو في ذلك فهذه الطّريقة في تحليل النّصّ كما تلاحظ قائمة على مفاهيم تركيبيّة ولم تقطع الصّلة عن قضيّة التّكوّن والمكوّنات المباشرة فهي تنطلق من اعتبار النّصّ مكوّنا من الجمل أو من مركّبات أكبر من الجملة وتتأسّس على إقامة مستويات في تحليل العلاقات القائمة بينها.

على أنّنا نشكّ فيما يمكن أن تغنمه بنية النّصّ من إفراد الجمل المركّبة بهذه المنزلة، وسبب هذا الشّكّ ترجيحنا لرأي النّحاة العرب القائل بأنّ المركّب لا يدخل في بنية أكبر منه إلاّ بعد أن "ينسى" تركّبه، كما سنرى ذلك عند التّعرّض إلى وضع المركّب في البنية التي يدخل فيها.

6.3 مكوّنات النّصّ الأقوال لا الجمل

يمثّل هذا القول المخرج الذي رآه الدّارسون للتّمييز بين مقتضيات النّظام ومقتضيات الاستعمال، وهو قول لا يكاد يحيد عنه دارس ممّن تعرّضوا لنحو النّصّ لشبه إجماعهم على اعتبار النّصّ من وحدات الإجراء دون وحدات النّظام.

فالنّصّ حسب Sgall (89،1979) متتالية من الأقوال وليس متتالية من الجمل - باعتبار أنّ الجملة وحدة نظاميّة من وحدات اللغة أمّا القول فهو استعمال متكلّم لها -، فلا وجود للنّصّ قبل أن ينجزه متكلّم ، وقد سبقت الإشارة (ص 55-56) إلى أنّه لا شيء يمنع من إجراء هذه الثّنائيّة في سائر الوحدات اللغويّة . ويلتقي هذا الحدّ بالثّنائيات المعروفة، ويعزّزها بزيادة زوج آخر هو الجملة والنّصّ :

النظام	اللغة	القدرة	الجملة
الاستعمال	الكلام	الإنجاز	النّص

4. النّصّ بين التّجريد والإجراء

1.1.4 النّصّ وحدة استعمال مقابل الجملة وحدة نظام

أضحى من الغالب على أصحاب نحو النّصّ الرّأي القائم على اعتبار النّصّ وحدة استعمال مقابل اعتبارهم الجملة وحدة نظام، فالجملة وحدة نظريّة نظاميّة والنّصّ وحدة تحدّد بمعطيات تداوليّة غير لغويّة (144، 1979 Bertinetto)، وليس النّصّ في نظر Kukharenko (1979، 236) بناء نظريًا إنّما هو عنصر لغويّ مادّيّ object- language element .

2.1.4 جميع الوحدات اللغويّة تقبل هذه الثّنائيّة

على أنّ بعض الدّارسين أشار إلى أنّ كون النّصّ وحدة استعمال ليس من الخصائص التي ينفرد بها دون سائر أنواع الوحدات اللغويّة، فلجميع الوحدات اللغويّة بما في ذلك الجملة معنيان : **أحدهما باعتبارها وحدة من اللغة فتكون بمقتضاه وحدة لغويّة والثّاني باعتبارها وحدة من نظريّة اللغة فتكون بمقتضاه وحدة نظريّة** ، وجميع الوحدات اللغويّة أيضا يمكن أن تعتبر من زاوية نظريّة تركيبيّة دلاليّة كما يمكن أن تعتبر من زاوية إجرائيّة تداوليّة.

ونحن نقرّ بأنّ هذه الصّورة في طرح علاقة وحدات اللغة بالنّظريّة أقرب إلى الواقع وأشدّ ملاءمة له ، بل إنّها أكثر قدرة على تحقيق الشّمول في المنوال النّظريّ الذي يقام عليها من تلك التي تُحدث بموجب الفصل بين النّظريّ والمستعمل اثنينيّة في الوحدات كما سبق أن أشرنا.

2.4 هل يمكن أن يعتبر النّصّ وحدة نظريّة ؟

يمكن أن يعدّ ما أورده Sgall (1979، 90) من المواطن القليلة التي أشار فيها الدّارسون إلى إمكانيّة اعتبار النّصّ ذا نصيب في النّظريّة اللغويّة، فقد فضّل على الانطلاق من التّقابل السّوسيريّ بين اللغة والكلام أو التّقابل التشومسكيّ بين القدرة والإنجاز اعتماد التّقابل بين نظام اللغة واستعمال اللغة أوعملها. ويمكن اعتمادا على هذه المفاهيم المختلفة أن نقيم التّناسب التّالي حيث أشرنا بالنّقطتين (:) إلى علاقة التّناسب وبالحرف "س" إلى عنصر مجهول :

جملة : قول "س" : نصّ

مع تدبّر تسمية خاصّة بالعنصر المجهول "س" الذي يمثّل النّصّ باعتباره وحدة نظام، وقد اقترح Sgall أن يسمّيه texteme (وهو ما يمكن أن نترجمه بـ"نصّم" قياسا على صوتم وصيغم). فأنت واجد من الدّارسين شقّا يميل إلى اعتبار النّصّ وحدة من وحدات نظام اللغة تناسب توليد جميع النّصوص في لغة من اللغات، وشقّا آخر يميل إلي اعتبار الجملة دون النّصّ من النّظام في حين يعتبر النّصّ من استعمال اللغة شأنه في ذلك شأن القول الفرد قوام النّصّ الأدنى.

4. 3. 1 النّصّ بين البنية السّطحيّة والبنية العميقة

ذهب van Dijk (1972، 8) إلى أنّ مظاهر العلاقات السّطحيّة بين الجمل يمكن التّكهّن بها في صورة بنى عميقة (1972، 8)، وفي هذا المذهب قول صريح بوجود بنية عميقة تمثّل وجها من وجوه تركّب النّصّ. على أنّ قصور منوالاتهم عن توفير شروط البنية في النّصّ يشكّك في قيمة هذه البنى العميقة، إذ من المعلوم أنّ قيام البنية العميقة لا يكون إلاّ بعد أن تقوم الحجّة على قيام البنية السّطحيّة. وقد ذهب بعضهم إلى إرجاع النّصّ في تسلسل جمله وتتاليها إلى مجرّد البنى السّطحيّة.

كما اعتبر نحو النّصّ من قبيل نحو الوحدات المتجاوزة للجملة suprasentencial syntax (Sgall 1979، 95)، وجعل تغليبُ الجانب الدّلاليّ بعضَهم يعتبر الحدود بين الجمل أمرا تابعا للبنية السّطحيّة، كما ذهب إلى ذلك Beaugrande.

4. 3. 2 الاشتراك المعنويّ بين الجمل من أغراض نحو النّصّ

اعتبر Petöfi (1975، 84) الاشتراك المعنويّ أو التّرادف بين الجمل paraphrase وsynonymie من أغراض نحو النّصّ. والأمر في حدّ ذاته لا يطرح إشكالا متى قام الدّليل على وجوده، إنّما الإشكال في مختلف القضايا التي يطرحها القول بوجوده في النّصّ خاصّة إذا حاسبت النّصّ حساب الكلام والأقوال المنجزة في سياق مخصوص :

فالقول بالاشتراك المعنويّ يمكن أن يتصوّر من زاويتين : إحداهما بين الوحدات اللغويّة المجرّدة والأخرى بين الوحدات اللغويّة المجراة، وقد أكّد الدّارسون المحدثون أنفسهم على صعوبة إرجاع القولين المنجزين - وإن اشترك لفظهما - إلى قول واحد، فإذا حصرت النّصّ في الأقوال المنجزة قارب القول بالاشتراك المعنويّ

الاستحالة. أمّا إذا أجريت مسألة الاشتراك المعنويّ بين الوحدات المجرّدة فإنّها تطرح إشكالا أكبر خطرا إذ أنّها ستفضي إلى اتفاق البنيتين المختلفتين في القيمة، وهو أمر ينقضه ما بين المباني والمعاني من الاختصاص، فلو فتحت مثل هذا الباب وقبلت اشتراك البنيتين في المعنى لنقضت شرعيّة وجودهما تطبيقا لمبدإ الاستغناء بالواحدة عن الاثنتين متى كان لأحداهما ما للآخرى من القيمة والمعنى.

4.4 هل النّصّ من القدرة أم من الإنجاز

يرى كلّ من Schmidt وWunderliech وبالخصوص Brinker أنّ الاتّجاه الذي يذهب إلى جعل النّصّ تابعا للقدرة لا تزال تعترضه صعوبات جمّة، من أهمّها:

- "كون بنية النّصّ بنية لا تعرف التّمام والانغلاق " كما يشير إلى ذلك Isenberg (1974) ، بخلاف بنية الجملة وبنية سائر الوحدات اللغويّة،
- تجاوز مختلف مظاهر الانسجام لحدود البنية،

وقد أفضى بهم الأمر إلى اعتبار النّصّ تابعا لضرب خاصّ من القدرة سمّي بالقدرة التّواصليّة واعتبروها القدرة اللغويّة الحقّ، بل إنّ Wunderliech اعتبر القدرة اللغويّة جزءا من هذه القدرة التّواصليّة (عن Sgall 1979، 97)، فتكون علاقة هاتين الملكتين قائمة على علاقة الكلّ بالجزء والأصل بالفرع على النّحو التّالي:

[قدرة تواصليّة...[قدرة لغويّة]]

وأصبح هذا القول من الأقوال السّائرة المعتمدة في نحو النّصّ ومن الأصول الموجّهة لبناء قواعدهم واستنتاجاتهم (انظر على سبيل المثال Bertinetto 1979، 145).

وهب أنّك قلت بما قالوا ورضيت بهذه الاثنينيّة في القدرة (قدرة تواصليّة وقدرة لغويّة) واعتبرت النّصّ تابعا للقدرة التّواصليّة فإنّ منطلق الإشكال يظلّ قائما (توفّر شروط البنية في النّصّ)، وبالتّالي فإنّ اعتبار النّصّ من القدرة التواصليّة التي تتضمّن القدرة اللغويّة ليس كافيا لإسناد بنية خاصّة إلى النّصّ ولا لاعتباره من وحدات النّظام. ولعلّ الحلّ يكمن إمّا في دفع ما احتجّوا به على عدم توفّر شروط البنية في النّصّ وإمّا في إيجاد النّظير فيما اعتبر من الأبنية اللغويّة دون أن تتوفّر فيه تلك الشّروط : ولدفع الحجّة الأولى يكفي إيجاد النّظير لما اعتبر ذا بنية لغويّة دون أن يتوفّر فيه شرط الانغلاق ولدفع الثّانية يكفي إيجاد النّظير فيما تعتبر مقبوليّته وصحّته قائمتين على اعتبارات خارجة عن البنية.

كما أنّ إجراء هذه الاثنينيّة في القدرة لا ينبئ بالعلاقة بين قواعد القدرة اللغويّة وقواعد القدرة التّواصليّة، فإذا قصد بالأولى قواعد النّظام وبالثّانية قواعد الإجراء والاستعمال عدنا إلى نقطة البداية وإلى التّقابل الكلاسيكيّ بين اللغة والكلام أو النّظام والاستعمال أو القدرة والإنجاز. فإذا الأمر شبيه بعمليّة من عمليات الشّعوذة : نقول هذا لأنّ الانتقال من التّقابل من ثنائيّة اللغة والكلام واللغة مقدّمة على الكلام إلى ثنائيّة القدرة اللغويّة والقدرة التّواصليّة والثّانية مقدّمة على الأولى لا يعدو أن يكون تصرّفا في المنازل (بتقديم التّواصل والاستعمال على اللغة والنّظام)، ولو جمعت بين القولين في منوال واحد لأفضى بك الأمر إلى القول بالشيء ونقيضه.

5. صلة لسانيات النّصّ بعلوم أخرى

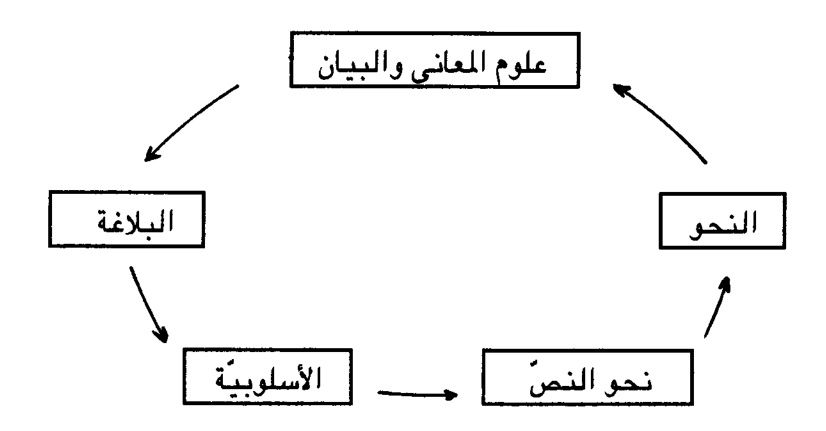
1.5 صلة نحو النّصّ بالنّحو

لئن أطلقت على الدّراسات النّصّيّة تسمية "نحو النّصّ" فإنّك لا تكاد تجد لهذه التّسمية من خلال تقليب المسائل التي تناولوها فيه مبرّرا، وذلك لأنّهم باعتبارهم الجملة دون النّصّ من وحدات النّظام قد حرموا أنفسهم من جميع أدوات النّحو أو كادوا.

2.5 صلة نحو النّصّ بالأسلوبيّة والبلاغة

نسب Sgall (1979، 96) إلى Dressler (1972) القول بأنّ لسانيات النّصّ قد ورثت مباشرة عن الأسلوبيّة، وقد اعتبر رجال الأسلوبيّة علمهم وريثا مباشرا للبلاغة بل وقائما على أنقاضها (Dubois...,Dictionnaire de linguistique 1973، 460)، فإذا كنت ممّن يميلون إلى اختصار الحلقات قلت إنّ نحو النّصّ وريث للعلوم البلاغية، وإن بتوسّط الأسلوبيّة. ومثل هذا القول يقدّم الأمور على أنّها حدثت في شكل تجاوز العلم للعلم مع الاشتراك في قدر من المسائل. كما أنّه يقف بك دون بلوغ منتهى هذا التّسلسل، ولعلّ ذلك راجع إلى شدّة انقطاع الأسباب بين العلوم البلاغيّة والعلوم النّحويّة في التّراث اللغويّ الغربيّ كما يمثّله الفكر اليونانيّ بالخصوص.

فإذا ذكرنا – في ما عرفه النّحو العربيّ من تطوّر – صلة العلوم البلاغيّة بالنّحو وذكرنا بالخصوص اشتماله عليها قبل أن تستقلّ علما قائما بذاته أمكننا أن نواصل النّظر بالبحث عمّا يمكن أن يوجد من حلقات أخرى في هذا التّسلسل، ومتى فعلنا لاحظنا انقلاب التّسلسل دورا باكتمال الحلقة والعود على البدء كما يبيّنه انتهاء السلسلة التّالية بما بدأت به : النحو، علم المعاني والبيان، البلاغة، الأسلوبيّة، نحو النصّ، النّحو... ويمكنك أن تعمد إلى جعل هذه العناصر على خطّ مغلق (كما فعل الخليل بالمتحرّك والسّاكن) لتكتشف الدّور الذي أشرنا إليه على النّحو التّالي :



فمنذ وقت غير بعيد كانت بعض الظّواهر النّصّيّة تابعة للأسلوبيّة، وكانت قبل ذلك تابعة للعلوم البلاغيّة، وفي النّزعة الحاليّة القائمة على إحلال نحو النّصّ محلّ الأسلوبيّة ما يحمل على القول بإمكان إرجاع الظّواهر الأسلوبيّة إلى الظّواهر النّحويّة الدّلاليّة (بالرّغم من خواطر شك صلاح الدّين الشّريف)، وفي هذه الحركة ما يشبه الانغلاق والدّور والعود إلى ما بدأ عند سيبويه والنّحاة الذين لفّوا لفّه حتى عصر عبد القاهر الجرجانيّ وقبل أن يقيم السّكّاكيّ بمفتاحه الحدود بين العلوم اللغويّة فيفصل فيها بين علم الصّرف وعلم النّحو وعلم المعاني وعلم البيان.

3.5 تصنيف النّصوص

ذكر Sgall (1979، 96) لتصنيف النّصوص مدخلين أحدهما من حيث خصائصها البنيويّة، وقيام هذا التّصنيف رهين توفّر البنية في النّصّ وقد أشرنا

إلى أنّ الدّراسات النّصّية الحديثة ضنينة بالتّعرّض إلى هذا الجانب) والثّاني من حيث وظائفها وأغراضها.

وقد بدا لنا أنّ مبحث تصنيف النّصوص كان موزّعا بين خطرين : خطر الفقر الذي يكاد يصبح عدما متى ركن إلى اعتماد الاعتبارات البنيويّة، وخطر انعدام الفائدة اللغويّة وغياب السّند النّظريّ متى اعتمد الخصائص الخارجيّة للنّصوص وبالخصوص تلك التي تمليها اعتبارات الموضوع أو الجنس الأدبيّ، وقد أدرك بعض الدّارسين انعدام الفائدة النّظريّة اللغويّة متى اعتمدت تلك الخصائص في عمل تصنيفيّ يلحق بنحو النّصّ فـ" البنى الخاصّة بمختلف الأساليب (كالسّرد والوصف...) خاضعة لنفس الخصائص التي تخضع لها سائر الأقوال " (Genot 1984، 4) والتّواصل الأدبيّ أو المؤسّسة التي تسمّى الأدب باعتباره مؤسّسة تواصليّة إنّما يكون في مجتمع معيّن [وفي زمان معيّن] (Genot 1984، 57).

وبالرّغم من وعي بعض الدّارسين بضرورة العدول عن اعتبار الخصائص التّابعة لموضوع النّصّ أو الجنس الأدبيّ الذي ينتمي إليه من بين المقاييس اللغويّة المعتدّ بها في تصنيف النّصوص فإنّه يخيّل إلينا أنّ نحو النّصّ في الدّراسات النّصّيّة الحديثة لم يتمكّن من أن يقطع الحبل الذي يشدّه بما اعتبروه جدّه أي الأسلوبيّة في صلتها بالأدب والنّقد، فظلّ أسير تصوّرات من العسير إرجاعها إلى ميدان اللغة مهما اتّسع ورحُب.

6 اتّجاهات لسانيات النّصّ

1.6 منطلق لسانيات النّصّ من الجزء إلى الكلّ أو عكسه

ذكر Sgall (1979، 96) أنّه يمكن أن نرجع لسانيات النّصّ إلى اتّجاهين أحدهما ينطلق ممّا استقرّ في نحو بنية الجملة ليتناول دراسة الظّواهر التي تتجاوز الجملة في نطاق الأقوال، وجعل من هذا الاتّجاه : Daneš وهاليداي ورقيّة حسن و Isenberg وBrinker، أمّا الثّاني فيتناول النّصّ من جيث هو كلّ ويعتبره منطلقا ويدرس تركّبه ومفاصله صياغة ومحتوى، وجعل في هذا الاتّجاه Petöfi وvan Dijk، والغالب على الاتّجاه الثّاني اعتبار مستوى التّكوّن مجرّد مرحلة تمهيديّة للسانيات النّصّ بها يتمّ عبور المجال الفاصل بين الجملة والنّصّ.

2.6 نحو شامل للجملة مستعملة في النّص

قد تبيّنّا في حديثنا عن إشكال النّصّ الأحاديّ الجملة كيف أنّهم ذهبوا إلى التّمييز بين الجملة باعتبارها وحدة نظاميّة والأقوال أو الجمل المستعملة باعتبارها وحدات نصيّة. وتفاوت الدّارسون في درجات الفصل بين هذين الجانبين، ولعلّه من المفيد للمقارنة لاحقا بين مختلف هذه المنوالات والمنوال الذي أقام عليه النّحو العربيّ تحليل الخطاب أن نذكر ما ختم به Sgall (1979، 98) حديثه عن علاقة نحو النّصّ بنحو الجملة، فقد ذكر أنّه ليس من المفيد بالنّسبة إلى الدّراسة اللسانيّة جمع الحجج والأدلّة والبراهين على ضرورة إقامة ميدان جديد في الدّراسة اللغويّة، بل المفيد في المقام الأوّل هو الدراسة الضّافية الشّاملة للأساسين اللذين تقوم عليهما الرّوابط الجمليّة واستعمال الجمل في عمليّة التّواصل.

وعلى هذا النّحو نتبيّن أنّ المنوال المقترح لا يميل إلى إقامة ميدان مستقل يكون خاصّا بنحو النّصّ إزاء ميدان آخر خاصّ بنحو الجملة بل يرجّح كفّة منوال يكون فيه استعمال الجمل ومظاهر التّرابط بينها جانبا من جوانبه.

3.6 منوال Petöfi ومنوال Bellert

أ - منوال Petöfi :

سبقت الإشارة إلى التّقابل بين المنوال القائم على تفسير معاني الجمل اعتمادا على نظام قائم على تعدّد المستويات تركّب فيه القضايا بتضمين بعضها في بعض واحتواء بعضها لبعض على النّحو التّالي : (قضيّة1 (قضيّة2 (قضيّة3))) ، فيبدأ بأولى القضايا وأعلاها وتتمثّل في قضيّة التّواصل وهي قضيّة ليس لها ما يوافقها في صيغة القول لكنّها تعتبر من مقتضيات القول ومستلزماته، ويمكن تمثيلها بشيء يشبه قولك "صحيح أنّه في الزمان كذا وفي المكان كذا يبلّغ communicate فلان فلانا..."، وبعد هذه القضيّة ينتقل إلى القضايا التي يتضمّنها نصّ القول.

ب - منوال Bellert :

أمّا Bellert فإنّه حسب Titzmann (1979، 114) يقتصر على المحتوى القضويّ لنصّ القول أي القضايا التي توجد في المستوى الثّاني في منوال بيتوفي، أمّا القضايا التي اعتبرت في المستوى الأول فإنّها تستخلص من المعارف غير

اللغويّة، وبالتّالي فإنّ مصدر القضايا يصبح مصدرين : أحدهما غير لغويّ والآخر لغويّ توفّره صياغة النّصّ.

فإذا بأمر الاختلاف بين المنوالين راجع إلى اختلاف اعتباريّ وليس قائما على اختلاف جوهريّ: فالرّجلان يقولان بوجوب اعتماد القضايا التي هي من مستلزمات التّواصل (التّخاطب) ومقتضياته، لكنّ أحدهما يعتبرها من البنية العميقة ، والأخر يرجعها إلى المعارف غير اللغويّة، فإذا تبيّنت الفرق بين البنية العميقة والمعارف غير اللغويّة تبيّنت الفرق بين المنوالين.

4.6 بين لسانيات الجملة ولسانيات النّصّ علاقة انفصال أم علاقة اشتمال : تنازع الجملة والنّصّ على اقتسام ميدان الدّراسة اللسانيّة

أ - الانفصال :

ومن الدّارسين من اعتبر أنّ النّصّ والجملة من قبيل الكيانات المختلفة الماهية المنتمية إلى أصناف شكليّة متباينة. فقد اعتبر Gopnik (1979، 168) وجوب الفصل بين لسانيات الجملة ولسانيات النّصّ باعتبارهما أمرين متقابلين منفصلين disjoints إلا في بعض الظّواهر العامّة، بل ذهب إلى أنّ بناء النحو المناسب للجملة يكون رهين بناء نحو النّصّ. ويعني القول بأنّ النّصّ والجملة ينتميان إلى قسمين شكليين مختلفين أنّهما يحتلاّن موضعين مختلفين وأنّه لا يمكن أن يكون أحدهما متولّدا مباشرة من الآخر. وبمقتضى هذا التّخصيص يكون النّصّ مجموعة والجملة عنصرا فردا.

ب- الاشتمال :

من الدّارسين من اعتبر أنّ نحو النّصّ مشتمل على نحو الجملة حملا على اشتمال النصّ على الجملة، فكلّ ما دخل في موضوع لسانيات الجملة هو أيضا داخل في موضوع لسانيات النّصّ ، لكنّ العكس ليس صحيحا. فقد ذهب Wirrer (1979، 135) إلى أنّ "كلّ ما كان من نحو الجملة فهو جزء من نحو النّصّ ولا ينعكس". فإذا بالعلاقة تتحوّل من القيام على التّكامل إلى القيام على الاحتواء والاشتمال احتواء الكلّ (نحو النّصّ) للجزء (نحو الجملة). وذهب van Dijk (1972، 11) نفس المذهب في القول باشتمال نحو النّصّ على نحو الجملة.

ويمكن أن نشير إلى رأي ثالث يفضي إلى استيعاب الجملة للنّصّ، وهو رأي

منطلقه تقدير أفعال في البنية العميقة بها يمثّل مكوّنات عمليّة القول، فهي عمليّة عمادها الانطلاق من تقدير فعل القول في بداية كلّ جملة أو نصّ فيضحي للنّصّ محلّ في الجملة يتحكّم فيه فعل القول (Langages n°26 Juin 1972 pp 53-54)، وهو أمر لا يختلف كما سنتبيّن عن ظاهرة الحكاية في النّحو العربيّ. ويترتّب عن هذا الاعتبار انضواء النّصّ في شكل الجملة باعتباره مكوّنا من مكوّناتها.

فبين نحو النّصّ ونحو الجملة إذن علاقات متوتّرة وحدود متحوّلة، فإذا صحّت علاقة اشتمال النّصّ على الجملة أبطلت صحّة العلاقة القائمة على انفصال الواحد عن الآخر والعكس بالعكس، إذ لا يمكن أن يعتبر الشّيء جزءا من آخر وصنوا مقابلا له في آن. لأنّه يكون وجها من وجوه الجمع بين القول ونقيضه، لكنّ ما يخفّف من حدّة هذا التّناقض أنّهما قولان من قائلين مختلفين.

5.6 الخطاب والقول : النّصّ والخطاب

ذهب van Dijk (1972، 512) إلى التّمييز بين النّصّ والخطاب معتبرا الأوّل بناء نظريّا والثّاني عبارة يستعملها عامّة النّاس استعمالا حدسيّا وتطلق على ما تشهد الملاحظة والمشاهدة على وجوده. وبهذا الكلام يصبح الفصل بين الجملة والنّصّ محلّ شكّ أو على الأقل في حاجة إلى مراجعة وتدقيق، وهو ما لم يبخلوا به ، فأقاموا التّمييز التّالي بين البناء النّظريّ في مستوى الجملة والبناء النّظريّ في مستوى النّصّ :

- البناء النّظريّ في مستوى الجملة : الجملة بنية مستنبطة من المستعمل باعتبارها أمرا موجودا فيه بالقوّة ،
- البناء النّظريّ في مستوى النّص : النّصّ شيء مبنيّ تدخل فيه متغيّرات التّحقّق .

وأرجعت العلاقة بين الخطاب والنّصّ إلى الاعتبار التّالي : النّصّ يشكّل الخطاب والخطاب يحقّق النّصّ. واعتمادا على هذا التّمييز اعتبر هدف لسانيات النّصّ وضع نظريّة للخطاب وبناء نحو له.

ومن نتائج الفصل بين الجملة والنّصّ والخطاب أن تصبح الثّنائيّة (لغة / كلام أو ما وازاها من الثّنائيات) ثلاثيّة، ومثل هذا الإكثار من إقامة المستويات والأقسام

يكون رهين النّتائج التي يمكن أن يحقّقها. فإذا كان في الفصل بين اللغة والكلام ما يفضي إلى مجانبة حقيقة الظّاهرة اللغويّة فإنّنا نرجّح أنّ الفصل بين النّصّ والخطاب سيزيد الشقّة بين النّظريّة والواقع اتّساعا وبعدا.

وستتجسّم آثار اتّساع هذا الخرق في إقامة أصناف من الوحدات والظّواهر اللغويّة إلى صنف تابع للجملة واللغة والنّظام وآخر تابع للنّصّ والإجراء والاستعمال (كالإضمار والإحالة والإشارة والتّعريف) فإذا جعلت إزاء النّصّ الخطابَ واعتبرته وجها آخر من وجوه الظّاهرة اللغويّة وجب أن تخصّه بضرب من الظّواهر لا تكون في النّصّ ولا في الجملة، وهو ما وجده Berendonner (1979، 351) في عبارات من قبيل " باختصار" أو في الخلاصة" أو "ما قصدت إليه" : فقد حملت هذه العبارات على أنّها المحقّقات التي تمكّن من تجسّم النّص في الخطاب كما يمكّن الإجراء والإحالة من تجسيم الجملة في النّصّ. ومثل هذا التّمييز يبقى مشروطا بوجاهة الفصل القاطع بين وجوه الإجراء والأشكال النّظريّة المستنبطة منه.

ومثل هذه الثّنائيّة التي تهدّد بأن تنقلب ثلاثيّة ليست خطرا في حدّ ذاتها، لكنّ الخطر في ما ستفضي إليه من كثرة الأصناف والفروع (من تحليل للخطاب ونحو أو لسانيات للنّصّ ونظريّة للقول énonciation وأخرى لتأثير المتخاطبين أحدهما في الآخر interactions verbales). وليس التّفريع في العلم شرّا في حدّ ذاته (كما تلاحظ ذلك في علم اللغة إلى علم الأصوات والصّوتميّة والاشتقاق والتّركيب...) إنّما الشرّ في التفريع الذي يقام على حدود واهية بين الفروع، فتكون النّتيجة التّفتّت والتّكرار والتّنازع في قسمة مختلف الظّواهر والمسائل اللغويّة على مختلف العلوم.

1.6.6 القواعد الجمليّة والقواعد النّصّيّة

اعتبر Gopnik (1979، 165) أنّ كلّ قاعدة يمكن أن تجاوز حدود الجملة قاعدة نصّيّة وأنّ كلّ قاعدة تطبّق داخل حدود الجملة ولا تتجاوزها تعتبر قاعدة جمليّة. وفي هذا القول حرص على إقامة حدّ يفصل بين نوعين من القواعد، وبصرف النّظر عن المقياس المقترح في التّمييز بين الصّنفين يمكن أن نلاحظ أنّ هذا المنطلق يقوم على افتراض قدر من الاختلاف بين النّوعين من القواعد يوجب الفصل بينهما، مقدّما

هذا الحلّ على حلّ آخر يمكن أن يكون من قبيل افتراض اتّفاق من حيث الطّبيعة والهويّة بين القواعد واختلاف في مجال الإجراء، كما أنّه من النّاحية المبدئيّة يفضي إلى التّكثير من أصناف القواعد وعددها.

2.6.6 من أمثلة القواعد النّصيّة

اعتبر Genot (1984، 109) من القواعد النّصيّة :

1- العطف، وحمل إرجاع ما كوّن منه جملة واحدة إلى جملتين على التّأكيد.

2- الرّبط بمختلف الأدوات التي لا تصلح إلاّ للرّبط بين الجمل (مثل : لكنّ، إلاّ أنّ،...) وذكر لـ Longacre (1979، 263) بشأنها رأيا مغريا يتمثّل في حصر تبعيّتها للجملة في التبعيّة الفنولوجيّة دون التبعيّة النحويّة، وهو اعتبار يسّره خلوّ لغاتهم من قيود البنى الإعرابيّة، ولو رمت أن تقول بما قالوا في اللغة العربيّة لحال دون ذلك كون بعض هذه الأدوات عاملة في مكوّنات الجملة (مثل عمل 'لكنّ' في الاسم)، وبالتّالي تفقد ملاحظة Longacre من قيمتها لاقتصارها على ما يتوفّر في اللفظ وتهاونها بالمعنى عند غياب الإعراب.

3- استعمال طرق التّعيين وبالخصوص ما قام منها على التّعريف،

4- الإحالات النّصيّة،

وقدّم مثالا طريفا يبيّن أنّه ليس كلّ تقدّم في الذّكر مفضيا إلى التّرابط ، ففي (2) ترابط إحاليّ بين الجملتين لا يوجد مثله في (1) :

(1) يريد زيد أن يصنع طائرة. للطّائرة جناحان كبيران

(2) صنع زيد طائرة. للطّائرة جناحان كبيران

5- الإضمار : تقتضي خطّيّة الخطاب وسننه ذكر الشّيء الواحد مرّات عديدة (PaleK 1968، 256)، وإذا كان نحو الجملة يهتمّ بحالات الإضمار الواجب فإنّ نحو النّصّ يهتمّ بالخصوص بالحالات التي لا يكون فيها إضمار(Hendricks 1973، 55) ولعلّ هذه الملاحظة، وإن كانت في حاجة إلى التّدقيق، من ألطف الملاحظات التي أبداها المحدثون بشأن الإضمار. ثمّ أشاروا إلى أنّ سلاسل الإضمار تمتدّ على عدد كبير من الجمل (Longacre1979، 260) وأنّ ظاهرة الإضمار لا يمكن دراستها الدراسة الملائمة إلاّ بحصرها في حدود الجملة الواحدة.

7.6 مهامّ نحو النّصّ العناية بإنتاج الوحدات اللغوية

تتقاسم نحوَ النّصّ نزعتان كبيرتان : إحداهما تغلّب محاولة صياغة قواعد نحويّة تركيبيّة للنّصّ (كقواعد الإضمار...) والثّانية تغلّب التّأويل والعناية بالجانب الدّلاليّ والمضمون وتزهد في الجانب الصّياغيّ النّحويّ. وذهب Segre (1979، 82) إلى أنّ التّغلّب على هذا التّوزع لا يمكن أن يتمّ إلاّ إذا أولينا عناية أكبر لإواليات إنتاج النّصّ ، فتكون مهمّة نحو النّصّ في نظره دراسة إنتاج الوحدات التّواصليّة، دراسة عمادها وظيفة التّواصل.

وبقطع النّظر عن كون هذه العناية بإنتاج النّصّ ليست في حدّ ذاتها قادرة على محو الثّنائيّة (صياغة / تأويل) يمكن أن نبرز القيمة التي أصبحت تولى إلى جانب الإجراء والاستعمال واقترانه بوظيفة التّواصل، وقد كانت هذه الوظيفة في جلّ النّظريات اللسانيّة تغيب وتحضر بدرجات متفاوتة.

خاتمة الفصل

لقد قام تحديد النّصّ والبحث في مكوّناته على المقابلة بينه وبين الجملة بالخصوص. فالنّصّ حدّد بإزاء الجملة واعتبر مقابلا لها كما تدلّ على ذلك العبارة versus في عدد كبير من الأعمال التي اهتمّت بالنّصّ ، وكان ذلك التّقابل إمّا باعتبار الجملة وعدد الجمل المتوفّرة في النّصّ من حيث ابتداؤه وانتهاؤه وقصره وطوله واشتراط الجملة الواحدة على الأقلّ لوجوده، وإمّا دون اعتبار الجملة بمحاولة تحديد النّصّ على القضايا والأقوال .

وفي جميع الحالات كان التّساؤل حول النّصّ مرتبطا بمفاهيم نحويّة جمليّة منشؤها المنوالات التي تناولوا بها الجملة كالبنية العميقة والبنية السّطحيّة والقدرة والإنجاز ومرتبطا بقضيّة علاقة النّصّ بفروع اللسانيات أو العلوم المتاخمة لها من نحو وبلاغة وأسلوبيّة ، وكان التّفكير في جميع الحالات داعيا إلى البحث عمّا يتوفّر في النّصّ من الخصائص والقواعد والأبنية سواء ما شارك فيه الجملة أو ما اختصّ به دونها . وسنحاول أن نتبيّن في الفصل اللاّحق من هذا الباب ما ظفروا به منها .

الفصل الثّاني

شروط قيام النّصّ وطبيعة العلاقات بين الجمل

7 شروط قيام النّصّ

1.7 وجوب توفّر شروط البنية في النّصّ

اعتبر Palek (1979، 283) وجوب الاهتمام بصورة ائتلاف الجمل في النّصّ، وما هي الصّور التي نعتبرها توليفات طبيعيّة والبحث عن الأسباب التي تجعل الجمل لا تقبل أي ضرب من ضروب التّوزيع في النّصّ، (ذكره Genot 1984 ، 85).

وأشار Conte (1977،17) إلى أنّ انسجام النّصّ ليس مجاله التّتالي الخطّيّ الأحاديّ البعد للأقوال إنّما مجاله تنظيم تراتبيّ متعدّد الأبعاد (ذكره Genot 1984، 90 عن Hendricks 1973، 20) وأنّك متى تناولت العلاقات بين الأقوال لاحظت أنّها قائمة على أبنية و أشكال . وأنت واجد إلى هذا حديثا عن الأبنية النّصّيّة : فقد أشار van Dijk (1979، 520) إلى أنّ فهم الأقوال يقتضي اعتماد إواليات قائمة على ضروب مختلفة من الأبنيّة النصّيّة، فالمخاطب في إقامته لمختلف علاقات الانسجام بين الجمل يعتمد على أطره الإحاليّة cadres ومعرفته بالعالم على نحو يمكّنه من إكمال الحلقات النّاقصة . فنلاحظ أنّ هذه الأبنية ليست من قبيل ما عهدته من الأبنية اللغويّة ، لأنّ الأطر "أبنية" ذات طبيعة إحاليّة وليست أبنية لغويّة.

2.7 مقوّمات النّصّ وشروطه

أرجع Bertinetto (1979، 146) مقوّمات النّصّ باعتباره مجموعة من الجمل (أو جملة واحدة) إلى وجوب توفّر ثلاثة شروط هي :

1- أن تكون الجمل منسجمة من حيث الموضوع،

2- أن تكون ذات وظيفة تواصليّة،

3- أن تكون منجزة في عمليّة تواصليّة .

وهذه الشّروط عند Beaugrande و Dressler (1981، 3-11) سبعة هي :

1- التّرابط أو الاتّساق cohésion : ومجاله البنية السّطحيّة المتكوّنة من وحدات متضامّة مترابطة connexe .

2- الانسجام cohérence : باعتبار أنّ عالم النّصّ متكوّن من متصوّرات وعلاقات مفيدة وقابلة للإدراك،

3- النّيّة intentionalité : المتتالية في النّصّ خاضعة لقصد المتكلّم وخطّته .

4- المقبوليّة acceptabilité : وهي رهينة عون المتقبّل وحسن استعداده .

5- الإفادة informativité : العلاقة بين المتوقّع وغير المتوقّع، وبين عون المتقبّل والفائدة .

6- ملاءمة مقام ما situationalité : أي أن يكون النّصّ مفيدا في مقام معيّن.

7- التّناصّ intertextualité : أي أن يكون استعمال النّصّ رهين المعرفة بنصّ أو نصوص متقدّمة عليه .

وأنت تلاحظ الكثرة النّسبيّة لهذه الشّروط لكنّها متى تعلّق الأمر بالنّصّ من حيث هو صياغة لغويّة تنقلب قلّة، فأنت لا تكاد تظفر بما يعتمد على صياغة النّصّ إلاّ في الشّرط الأوّل المتمثّل في التّرابط والاتّساق، وقد اتّخذ هاليداي وحسن من هذا الشّرط مدخلا لما حدّثا به عن النّصّ في مؤلّفهما Cohesion... 1976 . أمّا سائر الشّروط فالغالب عليها الاهتمام بالنّصّ من حيث هو صيغة لغويّة منجزة بما يقتضيه الانجاز من تعيين للهدف والفائدة والإفادة والحلول في السّياق المقاميّ .

3.7 النّصّ وحدة تامّة وكلّ

اعتمَدت بعض الحدود شرط تحقيق النّصّ للوحدة والتّمام المفضيين إلى الاستقلال :

ونجد التّصريح بهذا الشّرط عند هاليداي- حسن (1976، 1) في تعريفهما للنّصّ فهو " كلّ قطعة شفويّة أو مكتوبة طالت أو قصرت وكوّنت كلاّ موحّدا "، واعتبر van Dijk النّصّ " الوحدة اللغويّة **الأساسيّة** التي تتحقّق باعتبارها خطابا في أقوال " (1972، 3) واعتبر Dressler النّصّ رديفا للقول التّامّ énoncé

achevé (1972، 1) . وذكر Gopnik أنّ النّصيّة يجب أن تقام على أحكام تتعلّق بالنّصّ في كلّيته لا على أحكام تتعلّق بأجزاء منه" (1979،161) . ودعموا هذه الخاصيّة بالإشارة إلى ظاهرتين تبدوان متناقضتين في الظّاهر : أولاهما أنّ الصحّة النّحويّة لكلّ جملة من الجمل المكوّنة للنّصّ لا تقتضي بالضّرورة صلاح النّصّ من حيث هو كلّ، والثّانية أنّ ما يمكن أن يوجد من فساد في بعض الجمل المكوّنة للنّصّ يمكن أن ينقلب استقامة بفضل حلوله في النّصّ من حيث هو كلّ، ذلك أنّ المعنى "ينتقل من الكلّ إلى الأجزاء لا العكس " (Genot 1984، 87)، ولا تخفى عليك منزلة الخاصيّة الثّانية في بناء نظريّة نحو النّصّ، إذ أنّها إن صحّت، يمكن أن تصبح حجّة قويّة في تبرير شرعيّة تجاوز نحو الجملة، وإن توفّرت على شرط عدم الانعكاس (أي ألاّ يكون للجزء دور في توجيه معنى الكلّ، ونحن نشكّ في ذلك كثيرا) انقلبت الشّرعيّة وجوبا لانعدام سبل أخرى منها تدرك المعنى الحاصل من البنية الكلّيّة .

على أنّ هذا الكلام كما تلاحظ يصدر عن تصوّر للنّصّ التّامّ المغلق باعتباره نتيجة، وهو أقرب إلى صور النّصوص الأدبيّة أو المؤسّسيّة المكتوبة، فإذا اعتبرت منها بعض الأمثلة المغرقة في الطّول استنتجت أنّ نصيّة نصّ يمتدّ على عدد من الصّفحات يكون رهين توفّر هذه الخاصيّة فيه من حيث هو كلّ، فإذا حدث أن اختلّت في جزء منه حكمت باختلالها فيه كاملا . وقد خيّل إلينا أنّ هذا الحديث، وإن كان صريحه النّصّ والنّصيّة فإنّه يكاد يتّحد بالأدبيّة، بل إنّ هذا الذي لاحظناه يدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ الحديث عن النّصّ على هذا النّحو لم يقطع كلّ صلة بالتّصوّر الذي يغلب عليه نوع معيّن من النّصوص، بل قل إنّه لم يخرج بالنّصّ من مجال الأدب أو سائر المجالات غير اللغويّة إلى مجال اللغة .

وتزداد هذه الملاحظة خطورة إذا ذكرت ما استقرّ من الحدود الجارية على ألسنة النّحاة العرب في تعريف الجملة - رديفة الكلام - من إقامته هو أيضا على التّمام والاستقلال وحسن السّكوت، وهو اشتراك يمكن أن يدفع إلى التّساؤل عن الوجه الذي يجعل النّصّ والجملة متّفقين في هذه الخاصيّة، فإمّا أن يكون هذا الاتّفاق من باب القيام على نفس القواعد والأصول البنيويّة وإمّا أن يكون تمام الجملة الذي حدّث به النّحاة العرب أمرا مختلفا لا يمتّ بصلة إلى تمام النّصّ كما حدّث عنه المحدثون .

4.7 صور تمثّل النّصّ : النّصّ الخريطة أو الصّورة

قاس بعضهم النّصوص اعتمادا على اعتبارها في كلّيتها وانغلاقها بالخرائط : فللخرائط والنّصوص حسب Palek (1979، 288-289، ذكره Genot 1984، 87) وظائف وخصائص متماثلة ، وحملت قراءة هذه على قراءة تلك : فللكلّ معان لا توفّرها الأجزاء منعزلة، وهذا يدلّ على أنّ المفيد هو تحليل الخريطة في كلّيتها ... ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من الوجاهة والقوّة لضيق السّبل في وجه من يروم دحضه وردّه إذا تعلّق الأمر بنفي المعنى الحاصل بالكلّ عن معاني الأجزاء . لكنّك إذا نقلت السّؤال من المعنى الكلّيّ إلى الطّرق التي بها يحصل المعنى الكلّي فإنّنا نشكّ في القيمة التي منحت للكلّ في توجيه المعنى ونرجّح أنّه يعود إلى الأجزاء المكوّنة للكلّ بعض القيمة .

لكنّ الأخطر من جميع ما تقدّم بشأن هذا التّصوّر للنّصّ القائم على التّمام والكلّيّة والانغلاق وقياسه بالخريطة هو اعتبار هذا الكلّ من المسلّمات والحال أنّ كامل القضيّة تقوم على البحث فيما يقوم به النّصّ كلاّ، وبالتّالي تلاحظ أنّ موضوع الاستدلال اعتبر في هذا الحديث مسلّمة قبل قيام الدّليل عليه . ونحن نرجّح أنّ هذا التّصوّر إنّما هو وليد الصّورة بل قل الصّور التي تمثّلوا بها النّصوص وهي صورة أغنانا تشبيههم للنّصّ بالخريطة عن مزيد الاستدلال على تأثّرها بالتّقديم الماديّ الغالب على النّصوص الأدبيّة المنشورة ومثل هذا التّصوّر أقرب إلى النّصوص منه إلى النّصّ باعتباره جنسا جامعا وبنية موحّدة . ولوأطلقت العنان لفساد الطّويّة وسوء النّيّة بهم لأفضى بك الأمر إلى القول بأنّهم كادوا يدعون إلى وضع نحو النّصوص أو نحو الكُتب لا نحو النّصّ .

إنّ ما قلناه بشأن تمثّلهم للمادّة اللغويّة وأثرها في توجيه بناء النّظريات التي ارتأوها للنّص ما كان ليظهر على النّحو الذي قدّمنا لولا ما لاحظناه من الفروق بين الأسس التي يقوم عليها هذا المنوال والأسس التى قام عليها منوال النّحاة العرب كما سنبيّن ذلك في مختلف مراحل هذا العمل .

1.8 بين الاتّساق والانسجام

ذكر Beaugrande (1979، 490) أنّه من المفيد أن نميّز بين الاتّساق

باعتباره نصيّة قائمة على الصّياغة والانسجام cohérence باعتباره cohésion نصيّة قائمة على نقل المعلومات information . فإذا استقام هذا الفصل بين المجالين أمكن حسب رأيه أن تعتبر الاتّساق من مظاهر النّحويّة والانسجام من مظاهر المقبوليّة .

ودراسة الاتّساق هي بالأساس دراسة علامات تحقّق الانسجام وقرائنه المتحقّقة باللفظ، ويمكن ألاّ يعتمد الانسجام إلاّ على عدد قليل من القرائن اللفظيّة بل إنّه قد يتحقّق دون توفّر أيّ قرينة من القرائن التي تعتبر منها كالضّمائر و**التّسمية الإشاريّة** والمطابقة بين الأفعال في الزّمان والجهة. وقد صرّح Hendricks (1973، 60) بأنّ "عددا كبيرا من مظاهر البنية النّصيّة ليس لها ما يقابلها في الصّيغ اللغويّة " فتعتبر تلك الظّواهر بناء تأويليًا لا بنية لغويّة (Genot 1984، 89) . وإلى نفس الخاصيّة أشار Virrer (1979،126-127) فظهور أدوات الرّبط حسبه ليس ضروريًا لانسجام النّصّ (Genot 1984، 89).

وبنوا على مثل هذه الملاحظات اعتبار مظاهر التّرابط اللفظيّ عاملة في مستوى الجملة أو بين الجمل ومظاهر الانسجام التي ليس لها عماد لفظيّ عاملة في مستوى تكوّن النّصّ. ونحن نستغرب في هذا الطّرح أمرين : أوّلهما الفصل بين الصّياغة والمعنى والثّاني ألاّ يكون لمظاهر البنية والمعنى عماد صياغيّ .

2.8 مظاهر الاتّساق

أصبحت مظاهر الاتّساق بعد عمل هاليداي وحسن (1976) مظاهر تعدّد تعديدا، فقد ذكر Kukharenko (1979، 238) منها أدوات الرّبط والتّنغيم بعد أن تعمل فيه الكتابة فتحوّله إلى علامات تنقيط والمظهر والزّمان والعدد والشّخص والتّكرار الإحاليّ وتناظر البناء بين الجمل والتّكرار المعجميّ، وقد اعتبرت هذه الظّواهر من الأدلّة على قيام وحدات أكبر من الجملة، وستكون لنا عودة إلى هذه المظاهر في الفصل الأوّل من الباب الثّالث في هذا المدخل.

3.8 أنواع العلاقات المعنويّة في النّصّ

من شروط قيام البنية توفّر المعنى والقيمة فيها، ويجب أن يعتمد نحو النّصّ على المعنى ليتوفّر فيه شرط الملاءمة الاختباريّة للواقع اللغويّ adéquation

empirique (Wirrer 1979، 129) . ومن الدّارسين من قاس النّصّ على الجملة فاعتبر أنّ له بنية سطحيّة وتمثيلا دلالياً . ومن وجوه الانتقال من الدّلالة إلى الصّياغة التّركيبيّة يذكر Isenberg (1971، 3) اثني عشر وجها (نقلها Genot 1984، 113-114، وانظر كذلك مجلّة Langages 26, 1972 ص 61-62) هي :

1- المحورة أي جعل المتقدّم في الذّكر مبتدأ thématisation
2- الرّبط العلّيّ القائم على السّبب
3 - الرّبط العلّيّ القائم على الغاية
4- الرّبط القائم على التّكهّن
5- الرّبط القائم على التّخصيص
6- الرّبط القائم على التّرييض
7- الرّبط الزّمانيّ
8- الرّبط الافتراضيّ / الاقتضائيّ
9- الرّبط التّبايني
10- الرّبط سؤال - جواب سؤال
11- ربط المقارنة
12- ربط التّصحيح .

وأنت تلاحظ أنّ هذه القائمة تتوفّر على خاصيّتين : أمّا الأولى فهي جمعها بين اعتبارات شديدة التّنوّع وأمّا الثّانية فهي عدم الانغلاق إذ يمكن أن تضيف إليها علاقة أخرى كالرّبط بين الطّلب وجواب الطّلب قياسا على السؤال - جوابه أو تطرح منها بإرجاع النّوعين الثّاني والثّالث إلى الأجليّة وجعل الرّابع منها باعتباره من قبيل الأجليّةالمفترضة .

وذكر Genot أنّ Isenberg ينطلق من مصادرة مفادها أنّ عدد هذه العلاقات عدد متناه " فالجمل المكوّنة للنّصّ لا يمكن أن تترابط حسب عدد لا متناه من العلاقات لذلك يجب أن نفترض وجود إواليّة منغلقة نسمّيها نحوا grammaire وتكون قادرة على توليد عدد لا متناه من النّصوص بخصائصها الشّكليّة والدّلاليّة (Isenberg 1971،الفقرة 3) .

وستكون لنا في القسمين الثّاني والثّالث من هذا العمل عودة إلى مسألة العلاقات بين الجمل في مستوى نصّ الخطاب كما تبيّنّاها عند النّحاة العرب .

4.8 الانسجام

للانسجام دور في تمييز النّصّ ممّا ليس نصّا، وإذا ذكرت أهمّيّة المميّزات في إقامة الحدود علمت ما هو مناط بعهدة هذه الظّاهرة، إذ أنّها ستمكّن - إن كانت قادرة على ذلك - من تحقيق شرط المنع في حدّ النّصّ (وهو أيضا ما يحقّ لك أن ترتقبه من سائر القيود التي اعتبروها في تعريف النّصّ) .

فقد اعتبر Isenberg الانسجام قيدا من قيود حدّ النّصّ إذ هو " متتالية منسجمة من الجمل " (1970، 1، ذكره Genot 1984، 88)، وأشار ليونس (Deixis and anaphora. in :The Development of Conversation and Discourse 1977، 631) إلى نفس الظّاهرة وإن بأقلّ صرامة مرجعا الانسجام إلى ما في النّصّ من الصّنعة باعتبار أنّ النّصوص في الغالب نصوص أدبيّة، واعتبر الانسجام في نطاق الجملة الواحدة كما اعتبره بين الجمل (Dressler 1772، 2) .

وعلاوة على كون الانسجام أمرا نسبيّا (يكون بالنّسبة إلى سامع ولا يكون بالنّسبة إلى آخر) فإنّه أمر اختباريّ تشهد على قيامه الملاحظة . وقد يتحقّق الانسجام بالرّوابط اللفظيّة بين أجزاء النّصّ كما يمكن أن يتحقّق دونها، وهو في الحالتين (عند عدم توفّر الرّوابط وكذلك عند توفّرها) يعتمد على معرفة السّامع بالعالم الذي تحيل عليه الجملة أو الجمل (أي معرفته بما يسمّى أيضا الأطر frames (Wirrer 1979، 127)، فيكون النّصّ الواحد منسجما أو غير منسجم بحسب كون السّامع عارفا أو جاهلا بتلك الأطر (اذكر المثال "ملك فرنسا أصلع ") .

ولئن كنت لا تنازع في صلة معارف المتكلّم بإقامة تجانس النّصّ فإنّك تلاحظ قلّة عنايتهم بما يحدثه النّصّ في معارف السّامع ومن تغيير في الأطر المستقرّة في ذهنه . ولعلّ قلّة هذه العناية راجعة بالأساس إلى اعتبارهم النّصّ كلاّ يواجه بمجموعة من الأطر بدل اعتبار مباشرة النّصّ عمليّة تجري في الزّمان فينال جريانها من الوضع الذي تكون عليه معارف المتكلّم لحظة لحظة . وتقوى هذه الظّاهرة بالخصوص في تلك النّصوص التي تستهلّ بوضع أطر خاصّة بها تخالف ما عهده

النّاس (ما يعتبر من الأدب الخياليّ أو الرّمزيّ مثل كليلة ودمنة أو رحلات ڤوليفار أو أليس في بلاد العجائب ...)

9. دور الإجراء والاستعمال في تأويل النّصّ وانسجامه

1.9 شرط التّأويل : الإجراء والاستعمال من محقّقات الانسجام .

لا يحصل الانسجام في النّصّ إلاّ متى اقترن بإنجازه، إذ بمقتضى تلك العمليّة ستكتسب العناصر الخطابيّة بعدها الإحاليّ (ولو ترجمت هذا إلى كلام النّحاة العرب لقلت إنّ إجراء القول هو الذي يكسب اللفظ دلالته ومعناه) .

ونقل Genot (91،1984) عن Dresseler وجوب اعتبار العناصر الإحاليّة في مستوى أعمق لكونها إحالات دلاليّة قد تتحقّق في البنية السّطحيّة وقد لا تتحقّق فيها .

2.9 قيام انسجام النّصّ وتأويله على الأطر ومعرفة العالم

اعتبر انسجام النّصّ رهين الأطر المعرفيّة التي يستند إليها مستعملوه . فما يبدو منسجما لبعضهم قد يبدو غير منسجم لبعضهم الآخر، فالنّصّ حسب Berrendonner (1979، 346) " لا يمكن تمثيله في ذاته ولذاته ولا يمكن أن تجعل له بنية فيضيّة، فانسجامه ليس رهين نسقه الدّاخليّ الذي ينتظم مكوّناته فحسب إنّما هو كذلك رهين جملة المعارف الحاصلة في ذهن منشئه أو متقبّله"، ويشتدّ أمر هذه الملاحظة خطورة بالنّسبة إلى النّصوص الأدبيّة التي يقوى فيها حظّ الإبداع، فترى الشّيء مفكّكا لا تهتدي إلى إقامة الانسجام بين مكوّناته إلاّ بالتّوسّل بضروب من أبواب الانسجام لا يقدر عليها إلاّ أصحاب ذلك الفنّ ومن توفّرت له مفاتيحه .
وكان هذا الوضع مطيّة للدّعوة إلى أمور لا تقلّ طرافتها عن غرابتها من قبيل :

- افتراض انسجام النّصّ الذي يضمن وجود تناسب معنويّ isotopie يوفّر أصل الانسجام ويحقّقه،
- اقتراح اعتبار القارئ أو السّامع بمثابة المعيد لإنشاء النّصّ ré-émetteur (Serres 1974،221-229) .
- القول بموت الكاتب منشئ النّصّ كما ذهب إلى ذلك Barthes في كلام لا يخلو من المجاز والتّصوير، بل لعلّه مجاز مأخوذ على الحقيقة، وقد نقل مؤلّفو

Dictionary de linguistique (1973، 461) القولة التّالية منسوبة إلى H. Meschonnic : " لقد مات الكاتب الذي يتكلّم ويشفّر " .

ومثل هذا الطرح للمسألة يجعل الانسجام أمرا قائما بين القارئ والنّصّ أكثر من قيامه بين الأجزاء المكوّنة للنّصّ، وهو اعتبار يمكن أن يعدّ له لو أنّه كان من قبيل الإضافة وبعد الكشف عن وجوه الانسجام بين أجزاء النّصّ، أمّا إذا بُوّئ هذه المنزلة وجعل الأصل الوحيد فإنّه ينقلب ضربا من البديهيات التي تبعدك عن الحلّ وتحول دون إدراكه . فأنت بعد أن تقبل انقلاب القارئ معيدا لإنشاء النّصّ (ولو رمت مشاكسة صاحب هذا الرّأي وأخذت كلامه بحذافره لأفضى بك إلى ضرب من الأنا المخاطب أو الأنت المتكلّم !!) وبعد أن تقبل موت الكاتب لا يسعك إلاّ أن تبحث عن المجال الذي سيجري فيه الانسجام إذ لا بدّ له من حامل وعماد وعناصر يجري بينها، فإذا بقضيّة تكوّن النّصّ تعود من جديد وبأكثر حدّة وإلحاحا .

3.9 الانسجام لا يكون إلاّ بالأقوال والجمل المنجزة في السياق

يمكن الإشارة في هذا المضمار إلى أنّ معتمد الأعمال التي تناولت الظّواهر المتجاوزة للجملة الواحدة كان الكلام المنجز المستعمل دون ما اتّصل باللغة والمقدرة، ويمكن أن يحمل ما سبق إليه Harris في تحليل الخطاب هذا المحمل .

كما يمكن أن نشير إلى تشكيكهم في قدرة الدّراسة التّركيبيّة على الكشف عن مظاهر التّرابط في النّصّ (Hendricks 1973، 53)، وقد أفضى الأمر في نهاية المطاف إلى إرساء تناول ظاهرة الاتّساق بين الجمل على سياق التّخاطب وعلى اختيارات المتكلّم والمخاطب الحقيقيّيْن المنتجيْن للقول لا المتكلّم والمخاطب باختبار إدماجهما في شخص وهميّ واحد هو المتكلّم-المخاطب النّموذجيّ أو المثاليّ الذي دعا إليه دعاة النّحو التّوليديّ وعدّ من مفاخرهم (ولعلّها صورة من صور إحلال الدّارس الملاحظ محلّ المستعمل) .

4.9 الانسجام أمر نسبيّ مظروف بسياق إنجازه وتقبّله

استدلّ بعض الدّارسين على ذلك بأمثلة أصبحت من الأقوال السائرة من قبيل " ملك فرنسا أصلع " أو" فقد نلسون عينا في معركة كالفين ضدّ الفرنسيين، فبكاه شكسبير بدموع حرّى " (Genot 1984، 93) فقالوا إنّ هذين القولين منسجمان

بالنّسبة إلى السّامع الذي يجهل أنّه ليس لفرنسا حاليّا ملك وأنّ نلسون متأخّر عن لشكسبير .

وازداد تأكيد التّقابل بين الجملة باعتبارها وحدة من وحدات النّظام أي بصرف النّظر عن إنجازها والنّص باعتباره إنجازا لتلك الجملة أو لعدد أكبر من الجمل، وبالتّالى انقلب التّقابل بين النّظاميّ والمنجز إلى التّقابل بين الجملة والنّصّ . فالجملة تكون جملة متى اعتبرتها قبل إنجازها ثمّ تنقلب نصّا متى اعتبرتها متحقّقة منجزة .

واعتمد Genot (1984، 94، وانظر كذلك ص 107) على الجملة الشّهيرة التي انطلق منها Russell وهي " ملك فرنسا أصلع " فرأى أنّها جملة لا مجال للحديث فيها عن الانسجام إذا صرفتها عن التّحقّق، وتصبح تلك الجملة نصّا متى تحقّقت وأنجزت فيكون بالتّالي منسجما أو غير منسجم . ودعم هذا التّمييز بعدم تطلّب الجملة النّظام للمستلزمات présuppositions أي الأحوال المقتضية على حدّ عبارة السّكّاكي مقابل حاجة النّص المتحقّق لتلك المستلزمات أو الأحوال المقتضية (وهي في الشّاهد السّابق أن يكون بالفعل لفرنسا ملك) وإن في شكل جمل غير متحقّقة، واعتمد على هذه الخاصّية ليستدلّ على صحّة قول الذين يعتبرون النّصّ حدسا مجموعة من الجمل، وهذا الاستدلال من غريب الأمور لأنّ صاحبه ناقض فيه مرّتين : مرّة عند اعتبار المستلزمات في النّصّ جملا والحال أنّ كلامه منصبّ على نفي الجملة من النّصّ ومرّة عند الاستدلال بهذا على كون النّصّ مجموعة من الجمل، فكيف يستقيم للمرء أن يستدلّ على صحّة ما يروم نقضه .

فإذا تجاوزت هذه الجزئيّة خرجت بالنّتيجة التّالية وهي قيام تقابل بين الجملة باعتبارها وحدة نظام والنّصّ باعتباره وحدة استعمال، وعدم حاجة الأولى إلى مقتضيات الأحوال مقابل حاجة الثّاني إليها . ودعم Genot هذا القول بأقوال أخرى اعتبر فيها أصحابها الجملة وحدة نظاميّة تنتمي إلى اللغة والنّصّ متتالية من الأقوال " فلا وجود للنّصّ قبل أن يتلفّظ به متلفّظ " Sgall (1979، 89) . ومثل هذا الرّأي يلتقي بما أشرنا إلى وجوده عند ليونس من تمييز بين الجملة النّظاميّة المنقطعة عن السّياق والجملة القوليّة التّابعة للسّياق .

فمدار الكلام السّابق أنّ النّصّ مهما كان الوجه الذي تناولته منه (تكوّنه واتّساق مكوّناته وانسجامه) تابع للتّحقّق والإنجاز وضارب جذوره في هذه التّبعيّة ولا تكاد تجد له باعتباره كيانا أو باعتبار خصائصه التي ذكرناها نصيبا في الجهاز اللّغويّ من حيث هو نظام .

فالنّصّ عمل اجتماعيّ (Longacre 1979، 258)، والنّصّ عمل تواصليّ والنّصّ أقوال متحقّقة ... لكنّك إذا تأمّلت ما خصّوا به النّصّ من ألقاب وصفات وقيود لاحظت أنّها قيود لا ينفرد بها بل إنّه يشترك فيها مع سائر الوحدات اللغويّة، ولنأخذ على سبيل المثال من الجملة التي مثّل بها B. Russell : " le roi de France est chauve " العبارة التّالية :"le roi de France" أو المركّب الإضافيّ الذي يقابلها في اللغة العربيّة : " ملك فرنسا"، فأنت تلاحظ أنّهما ليسا بأسعد حظّا من الجملة التّامّة في التّنزّل في اللغة النّظام أو في القول المتحقّق : فبإمكانك أن تعتبرهما وحدتي نظام فتحدّث عنهما حديثا مطوّلا وتتناول من خلالهما خصائص المركّب الإضافيّ في العربيّة أو متمّم الاسم في الفرنسيّة فتقبلان منك ذلك الحديث عنهما وأنت تقصد بهما عموم الدّلالة، وتستطيع أن تحدّث بالعبارتين عن لويس الرّابع عشر فتقول " كان ملك فرنسا لا يغتسل" أو العبارة التي تقابلها في الفرنسيّة فيصبح التّركيبان وحدتين متحقّقتين تقصد بهما شخصا معيّنا .

بل إنّنا نعتقد أنّ هذه الظّاهرة تنطبق حتى على الألفاظ المفردة : فأنت تستطيع أن تحدّث عن الاسم "ملك" باعتباره وحدة نظاميّة معجميّة حديثا لا يقلّ طولا عن حديثك عن المركّب الإضافيّ " ملك فرنسا " كما تستطيع أن تحدّث بهذا الاسم عن لويس الرّابع عشر فتقول "قتل الملك سنة كذا" عامدا إلى استعمال تلك الوحدة المعجميّة النّظاميّة للدّلالة على شخص معيّن . فإذا بفساد الجملة المشار إليها ليس مردّه كونها نصّا متحقّقا لم تتوفّر مقتضياته وإنّما مردّه الإخلال بقاعدة من قواعد التّسمية أي استعمال الاسم وهي إطلاق الاسم دون أن يتوفّر المسمّى، وهو إخلال لا ينتظر الوصول إلى مستوى الجملة ليفعل فعلته إنّما يحدث أثره بمجرّد تلفّظك بالاسم دون توفّر المسمّى، وإذا الفرق بين المفردة والمركّب الإضافيّ والجملة والمتتالية من الجمل ليس قائما على جعل الثّلاثة الأولى ضمن نظام اللغة وجعل متتالية الجمل أي النّصّ خارجه إنّما هو من قبيل ضروب من الوحدات يمكن أن

تتناولها جميعها باعتبارها وحدات نظام أو باعتبارها وحدات متحقّقة دون أن يوجد ما يقتضي الوقوف بالنّظام عند حدود الجملة الواحدة، اللهمّ أن " تُستشار " متتالية الجمل فلا تستجيب للدّخول في النّظام بسبب إخلالها بشرط الانتماء إلى النّظام والشّكل، أمّا أن تقصى منه قبل فحص أمرها فهو من باب الحلول المسبقة المسقطة . ونحن بالكلام السّابق لم نقصد إلى التّهاون بدور الإنجاز والتّحقّق في نشأة المعنى إنّما قصدنا إلى التّعبير عن شكّنا في اتّخاذ جلّ المهتمّين بنحو النّصّ من المحدثين التّحقّق والإنجاز قيداً لازما في تحديد كيان النّصّ وخصّه به دون ما سواه من الوحدات اللغويّة .

0 1.1 دور الإجراء في نشأة الإحالة على المرجع في الخارج

من نتائج اعتبار النّصّ مرادفا للأقوال المجراة أن يكتسب النّصّ مختلف الأدوار التّابعة للإجراء في الظّاهرة اللغويّة، فدور الإجراء والتّحقّق أن يتوفّر كلّ جزء من أجزاء القول على إحالة ومرجع، إذ " لا سبيل حسب Longacre إلى الكشف عن مختلف ظواهر الإحالة على المشاركين دون اعتماد نصّ أو خطاب " (1979، 259) .

ولئن بدا الأمر بسيطا لبداهته (فالوحدة اللغويّة مهما كانت تدلّ على متصوّر عامّ ولا تحيل على شيء إلاّ متى أجريت وتحقّقت) فإنّنا نتنبّأ بأن متّبع هذا القول سيضطرّ إلى نقل جميع الظّواهر اللغويّة التي لها صلة بالإجراء والتّحقّق من مجال اللغة النّظام ومنتهاه الجملة (هذا إن لم تعتبر قول بنفينيست في هذه القضيّة بإقصائها منه) إلى مجال النّصّ والخطاب باعتبارهما المجال الوحيد للإجراء، وهي عمليّة كما نلاحظ أقرب إلى مراجعة الأدوار وإعادة توزيعها بعد تعويض الكلام parole بالنّصّ، كما أنّها عمليّة لا يمكن أن نتنبّأ بخطورتها ولا بالفساد الذي ستحدثه في توزيع الأبواب والمسائل بين الجهاز واستعمال الجهاز .

كما أنّنا نعتقد أنّ هذا الوضع الذي آل إليه اعتبار النّصّ الوجه الممثّل للإجراء إنّما كان ناتجا عمّا أقامته النّظريات اللسانيّة السّابقة من الحدود والفصول بين مختلف المجالات كالفصل بين اللغة والكلام أو الفصل بين الظّاهرة اللغويّة والواقع غير اللغوي أو مختلف المواقف التي وقفتها من المعنى والسّياق المقاميّ .

0 2.1 النّصّ واحد أحد

ذكر Sgall (1979، 92) أنّ شرط وحدة المتكلّم والمخاطب وسائر العناصر الإحاليّة ستفضي إلى استحالة تكرار النّصّ الواحد وإعادة نشأته ثانية، فالنّصّ يكون دائما واحدا أحدا فلا سبيل إلى أن تنشئ من جديد نصّا تقدّم إنشاؤه وإن عمدت إلى تكرار لفظه.

إنّ هذا التّصوّر يقضي قضاء تامّا على اعتبار النّصّ ذا بنية تتوفّر فيها أدنى درجة من درجات التّجريد إذ أنّه يعتبر النّصّ في فرديّته (كالتّحدّي بالقرآن في أن يأتوا بمثله)، وإن أنت رمت أن تجعل من هذه الأحاديّة خاصّيّة مميّزة للنّصّ دون سائر الوحدات اللغويّة لاحظت إن أنت عرضت سائر الوحدات على محكّ الإجراء أنّه لا ينفرد بها لكون الإجراء بالطّبع حدثا ولكون الحادث عنه فردا متجدّدا .

0 3.1 تمكّن السّياق من النّصّ تمكّنا

محصّل ما تقدّم من الكلام أنّ كلّ متتالية من العلامات اللغويّة مهما تباعدت وانفصلت لا تصبح نصّا إلاّ متى أمكن أن تجد لها السّياق المناسب الذي تنطبق عليه. ومثل هذا القول يجعل السّياق والنّصّ أمرين متلازمين إذ لا سبيل إلى تحقّق انسجام النّصّ كما تقدّم إلاّ بعد أن يتدبّر له سياق.

وهذا المنطلق قد أقامه أصحابه على افتراض إمكان الفصل بين النّصّ وسياقه، وهو افتراض ناتج عن اعتماد نوع خاصّ من النّصوص هي النّصوص الأدبيّة، ومعلوم أنّها نصوص يَغيب فيها السّياق أو يُغيّبه مؤلّفها تغييبا مقصودا .

ونحن نفضّل على هذا التّصوّر أن تقام علاقة النّصّ بالسّياق على تمكّن أحدهما بالآخر، إذ يتعذّر الفصل بينهما ولا يتصوّر أحدهما والآخر ليس متلبّسا به . وقريب من هذا ما ذهب إليه هاليداي وحسن 1976، 293 عند اعتبارهما النّصّ الوحدة المعنويّة الأساسيّة وقولهما باتّصال المعنى بالسّياق اتّصالا يقوم على الاسترسال continuum ولا يعرف الانفصال .

0 4.1 انفتاح الإحالة وانغلاقها مقياس التّمييز بين الجملة والنّصّ

ويلخّص Genot (1984، 99) الفرق بين الجملة والنّصّ على النّحو التّالي

مؤكّدا التّقابل بين الجملة النّظاميّة والنّصّ المجرى: " ما يكون منفتحا إحاليًا يسمّى الجملة ، وما يكون منغلقا إحاليًا يسمّي النّصّ"، وهي صورة أخرى من التّعبير تكرّس انتماء الجملة إلى الجهاز والنّصّ إلى الاستعمال .

وما يمكن أن يقال بشأن هذا التّمييز أنّه سيفضي إلى القول بوجود شيء لا وجود له في الواقع وهو الجملة المنفتحة إحاليًا . فالغرض من وضع الأبنية النّظريّة إنّما هو تجاوز خصوصيات الاستعمال وتوفّر قدر من التّجريد به ندرك الأبنية الأصول وأحكامها ، أمّا أن يفضي البناء النّظريّ إلى خلق كائنات أو كيانات لا وجود لها مطلقا فهذا ليس من أغراض أيّ علم من العلوم، إذ من الواضح أنّه سيفقد شرط الملاءمة بل إنّه سيفضي إلى التّضليل والتّزوير .

0 5.1 تأهيل المرجع في الخارج دون أن يصبح جزءا من مادّة اللغة

يحتلّ الخارج أي المرجع في جلّ الدّراسات اللسانيّة الحديثة منزلة "الأمور المتهاون بها وغير المرغوب فيها"، وقد شهد هذا الموقف تحوّلا وتطوّرا بحسب موقف أصحاب النّظريات والمدارس من المعنى والسّياق المقاميّ وبحسب الصّور التي تمثّلوا بها علاقة اللغة بالعالَم، وهي صور تراوحت بين القول بتمام انقطاع الصّلة بينهما والقول بتمام اتّصالهما وغلب عليها القول بترجيح عمل اللغة في إدراكنا للعالم على عمل العالم في تشكيل اللغة .

ولا بدّ من الإشارة أوّلا إلى أنّ المناطقة واللغويين متّفقون على قيام حدّ فاصل بين اللغة والعالم وعلى التّمييز بينهما فلئن كانت الوحدات اللغويّة لا تخرج على ما يوجد في العالم من موجودات فإنّها لا تختلط بسائر ما فيه من الكيانات غير اللغويّة. على أنّ الاختلاف كان بالخصوص بشأن الحدّ الذي يجب أن يقف عنده موضوع الدّراسة اللغويّة من حيث اقتصارها على أشكال العبارة أو تجاوزها إلى المدلولات باعتبارها متصوّرات ذهنيّة أو تجاوز كلّ ذلك إلى علاقتهما بالأشياء المناسبة لها في العالم الخارجيّ ولكن دون أن تصبح تلك الأشياء منَ المادّة اللغويّة .

وقد كان من نتائج الاهتمام بالإجراء والاستعمال تحت وطأة تحليل الخطاب ونحو النّصّ من الأسباب التي أعادت الاعتبار للاعتداد بعلاقة الوحدات اللغويّة بالعالم الخارجيّ وتوسيع الجانب الدّلاليّ بتجاوز المدلولات والمتصوّرات إلى ما يناسبها في الخارج .

خاتمة الفصل

قد يكون من الأنسب - بدل الخوض في نقاشات عامّة قصد البحث عن منزلة النّصّ في نظام اللغة وفي المقدرة اللغويّة - توجيه العناية إلى إيجاد النّظير فيما يعتبر من نظام اللغة ومن المقدرة اللغويّة أي له بنية متميّزة دون أن يعرف الانغلاق وإيجاد النّظير فيما يعدّ تابعا للتّركيب والنّحو مع قيام مقبوليّته وصحّته على اعتبارات خارجة عن البنية التّركيبيّة ومتجاوزة لها، فإذا وجد هذا النّظير قام دليلا على إمكان اعتبار ما تجاوز بناء الجملة تابعا للجهاز ولنظام اللغة .

إنّ لسانيات النّصّ، رغم المطوّلات والمجلّدات التي ألّفت فيها وأفردت لها ظلّت حتّى في نظر أصحابها بمثابة الرّغبة أو الأمنية - لكن ليس كلّ ما يتمنّى المرء يدركه - أو هي بمثابة مشروع أو برنامج يمكن التّكهّن ببعض خصائصه في حين أنّ بعضها الآخر يبدو في الوقت الرّاهن أبعد منالا وأشدّ تمنّعا (Sgall 1979، 98) . وقد بدت لنا النّتائج التي حقّقوها أشدّ بساطة، فلا مناسبة بينها وبين درجة تشعّب النّماذج وتعقّد المنوالات النّظريّة التي راموا تفسيرها بها (Petöfi 1973 , 207 نقله GENOT 1984، 4).

على أنّ نحو النّصّ قد ساهم إلى جانب مباحث أخرى (كالتّداوليّة ...) في تحقيق نتائج لم تكن لتتحقّق قبل ظهوره وقبل تجاوز منوال الجملة، ويمكن أن نخصّ بالذّكر تأهيل الخارج (المرجع) والعناية بالسّياق بنوعيه المقاليّ والمقاميّ ودورهما في تصريف وجوه المعاني أو ما أصبح يسمّى بالأعمال اللغويّة وتنزيل هذه الجوانب منزلة لم تكن لها قبل أن يصبح النّصّ جزءا من مادّة الدّراسة .

ولمّا كانت وجوه الرّبط بين الجمل قائمة على ما لكلّ جملة من معنى ولمّا كان معنى الجملة رهين استعمالها فإنّك تتبيّن ما تحرم منه ظاهرة الرّبط بين الجمل إن أنت اعتبرت الجمل معزولة عن الاستعمال . ومن هذا الباب كانت عنايتهم بتحليل الخطاب وأشكال التّواصل والتّداوليّة ونحو النّصّ، ولكن من هذا الباب أيضا دخل التّضييق في ما اعتبر من النّصّ عند حصره في ما يتعلّق بوجوه الاستعمال .

بالرّغم ممّا قيل بشأن عدّ النّصّ الوحدة الاستعماليّة المقابلة للجملة باعتبارها

الوحدة النّظاميّة فإنّ هذا القول لا يكاد يدوم إلا زمان الإدلاء به فإذا الدّارس الذي قاله وجلّ الدّارسين يعودون إلى تكوّن النّصّ من جمل، وإن كانوا يذهبون إلى أنّ جمل النّصّ ليست جمل اللغة . ووصل الأمر ببعضهم إلى إقصاء الجملة من النّظام واعتبارها تابعة للخطاب دون اللغة . وفي هذا دليل على أنهّ وإن انصبّ الحديث عن النّصّ بالخصوص على إبراز ظاهرتي الاتّساق والانسجام فإنّ القول في تكوّنه وطبيعة الأجزاء التي يتكوّن منها كانت أقوالا بعيدة عن التّجانس والاتّفاق .

لقد فَطَمت النّظرياتُ اللسانيّة في بعض أطوارها الدّراسةَ اللغويّة بحرمانها من البعد الإجرائيّ، وكان فطاما لها عمّا به حياتها، فكان شلل الحركة والاختناق والموت، ثمّ عادت تنهل ممّا حرمت منه، لكنّه نهل الظمآى يهدّدها الشرق .

وقد انصبّ جهد الباحثين على المقارنة بين الجملة والنّصّ بحثا عمّا يتميّز به كلّ منهما عن الآخر من حيث التّكوّن ومن حيث القيمة، وغلب على تلك المقارنة اعتبار النّصّ أمرا حاصلا من قبيل المسلّمة على غرار الجملة، فكان ذلك على حساب البحث في العلاقات التي بين الجمل وفي تتبّع مختلف وجوه تعلّق الجملة بالأخرى، وأوضح ما يجسّم حضور هذه الصّورة من طرح الإشكال عناوين ما ألف في المسألة من مقالات ومؤلّفات جماعيّة غلبت عليها عناوين من قبيل Text versus Sentence (وقد جعل Petöfi هذه العبارة عنوانا للمجلّدات الثّلاثة التي نشر فيها عددا كبيرا من المقالات المتعلّقة بنحو النّصّ) . وقلّما اقتصر الأمر على البحث عمّا يمكن أن يوجد من الأبنية المتجاوزة للجملة . وقد يكون الاهتمام بطرح هذا السّؤال دليلا على قيمته، لكنّ ما نخشاه هو أن تكون قلّة المناسبات التي حاولوا فيها تجاوزه تنمّ عن عجز المنوالات التي صدروا عنها عن تجاوز هذه الصّورة من الطّرح . ولا غرو أن يقفوا ويطيلوا الوقوف وأن يلاقوا ما لاقوا لصدورهم عن نظريات ورثوا منها إرثا نظريّا ثقيلا يعتبر الجملة المنفردة أقصى الدّرجات التي يمكن أن تبلغها الدّراسة اللغويّة .

والغالب على المادّة التي أشرنا إليها عند المحدثين ممّن رأوا للنّصّ شرعيّة الاستقلال بنحو خاصّ قيام منوالاتهم على ظواهر متفرّقة منعزلة سواء ما تعلّق منها بمظاهر التّرابط التي لها عماد صيغيّ أو ما تعلّق بتدبّر العلاقات المعنويّة بين

الجمل، فإذا شأنهم أقرب إلى شأن المحتطب يجمع بحسب الاتّفاق والصّدفة ما يصادفه منه إلى من يصدر عن خطّة أو منوال واضح سابق في التّصوّر على مراحل الاكتشاف . وفي هذا دليل على أنّ ما قام من دراسات تتعلّق بنحو النّصّ إنّما كان من قبيل تزامن عمليّة وضع المنوال وعمليّة الوقوف على ما يجسّمه ويتحقّق به، ومثل هذا الوضع، وإن كان في العلوم أمرا طبيعيّا، فإنّه يعرّض من يكون فيه إلى الإكثار من الكرّ والفرّ، ويجعل المنوال الذي يرام وضعه منوالا ذا هندسة دائمة التّغيّر لا تعرف الاستقرار على حال والنّتائج المحقّقة نتائج وقتيّة تتّسم بقدر كبير من النّسبيّة، ولئن هي حدّثت عن الملاءمة والشّمول، فإنّما ذلك فيها من باب التّوق . وليس تغيّر الهندسة الذي أشرنا إليه من قبيل تلك التي تقدّ عليها بعض الآلات المتطوّرة البناء كالطّائرات المتغيّرة الهندسة géométrie variable لكون التّغير فيها مغلقا وكون وجوهه معلومة مسطّرة سلفا ويكون منها بحسب ما يجدّ، أمّا التّغيّر الذي أشرنا إليه فهو تغيّر لا يمكن التّنبّؤ بوجوهه وصوره .

الباب الثّالث

نموذجان من نحو النّصّ

الفصل الأوّل

النّحو النّظامي ومظاهر اتّساق النص

0 تقديم

نشر المؤلّفان M. A. K. Halliday ورقيّة حسن كتابهما Cohesion in English سنة 1976، ومن المعلوم أنّ نظريات Halliday تندرج ضمن ما يسمّى بالنّحو النّظامي [1] grammaire systémique ، وهو نحو ينتمي إلى النّظريّة النّظاميّة الوظائفيّة ، وسمّيت هذه المدرسة بالنّظاميّة نسبة إلى مفهوم النّظام (انظرالمقال Systemic Grammar بقلم M.A.K. Halliday في موسوعة Asher ص 4505-4508) . وجذور هذه النّظريّة هي جذور التّيّار الفكري للسانيات الأروبيّة الذي نشأت بعد دي سوسير، وهي نظريّة يغلب فيها المنزع الوظيفيّ الدلاليّ على المنزع الشكليّ التّركيبيّ ، وتعتمد النّصّ موضوعا للدّراسة أكثر من اعتمادها الجملة ، وتحدّد دورها بالاعتماد على الاستعمال أكثر من اعتمادها على[الصّحّة] النّحويّة . وتعود أصول هذه المدرسة إلى تعاليم اللغويّ الانقليزيّ ج. فيرث ومدرسة لندن .

1- اعتبر محمّد خطّابي (لسانيات النّصّ، 11) منظور المؤلّفين "منظورا وصفيا"، وأقام هذا الاعتبار على التّقابل بين اللسانيات الوصفيّة واللسانيات النّظريّة القائم بدوره على التّمييز بين العلوم الوصفيّة والعلوم النّظريّة، وعلّل حمله عمل المؤلّفين هذا المحمل بقول نقله عنهما وترجمه على الصّورة التّالية : "وكما هو الأمر دائما في اللسانيات الوصفيّة سنناقش أشياء «يعرفها » متكلّم اللغة النّاشئ لكن دون أن يعلم أنّه يعرفها " (لسانيات النّصّ، 12)، على أنّ المؤلّفين استعملا في النّصّ الأصلي الانقليزيّ العبارة " linguistic description (انظر Cohesion، 1) التي تعني الوصف اللساني ولو قصدا اللسانيات الوصفيّة لقالا descriptive Linguistics ،

I . مظاهر الاتساق والترابط حسب هاليداي وحسن

0.1 طبيعة الاتّساق

اعتبر المؤلّفان مفهوم الاتّساق مفهوما دلاليّا قوامه العلاقات المعنويّةا لموجودة في النّصّ وهو في الآن نفسه ما يكون به النّصّ نصّا (Cohesion، 4) . و"يكون الاتّساق متى اعتمد تأويل جزء من أجزاء النّصّ على تأويل عنصر آخر منه، فلا يتسنّى |الأوّل إلاّ بالثّاني ".

وأنت تلاحظ أنّ مثل هذا التّحديد للاتساق قاصر عن اشتمال جميع العلاقات التي يمكن أن تقوم بين الأجزاء المكوّنة للنّصّ (ولم نقل الجمل لأنّ المؤلّفين يعتبران النّصّ مكوّنا بالجمل لا من الجمل !). فإذا قلت : "جاء زيد وجاء عليّ" أفلتتا لعلاقة بين الجملتين من قبضة |الاتّساق لعدم قيام تأويل إحداهما على ما تؤوّل به ا لأخرى.

واعتبر |المؤلّفان الاتّساق جزءا من نظام اللغة (Cohesion، 5) ، كما أشارا إلى أنّ الظّواهر المحقّقة للاتّساق في مستوى النّصّ هي، من حيث طبيعتها **نفس الظّواهر التي تعمل داخل الجملة الواحدة** (من حذف وإضمار وتعريف وإشارة واستبدال معجميّ) على أنّ الظّاهرة لا تعتبر ذات دور اتّساقيّ متى جرت في حدود الجملة الواحدة وتعتبر ذات دور اتّساقيّ متى تجاوزت حدود الجملة الواحدة، وعلّلا هذا التّمييز بكون الظّاهرة في حالة جريانها داخل الجملة خاضعة لضغوط نظاميّة أمّا في حالة جريانها خارج حدود الجملة فهي ليست خاضعة لمثل تلك الضّغوط، ولذلك فإنّها تخلص لتحقيق الاتّساق. بل إنّ |الباحثين يصلان إلى التّمييز بين ضربين من الاتّساق (Cohesion، 18) : "اتّساق باعتباره علاقة في النّظام، واتّساق باعتباره إجراء في النّصّ، فيعرّف الاتّساق بكونه مجموع الإمكانيات المتاحة في اللغة لجعل [أجزاء] النّصّ متماسكا بعضها ببعض".

إنّ ما يزعج في هذا الحديث أمران :

فكيف السبيل إلى الجمع بين نفي أن يكون النّصّ مكوّنا من جمل (فالمؤلّفان يفضّلان على هذا أن يعتبر النّصّ مكوّنا بالجمل)وإجراء مظاهر الاتّساق بين الجمل !!

وكيف السّبيل إلى اعتبار الظّواهر المحقّقة للاتساق نظاميّة عند جريانها في الجملة ا لواحدة وغير نظاميّة عند تجاوزها لحدود الجملة، ومثل هذا القول لا يستقيم إلاّ إذا كنت قد أخرجت مسبّقا - لنيّة في نفسك - ما تجاوز الجملة من النّظام. ومثل هذا القول يمكن أن يكون فرضيّة عمل، لكنّه لا يعقل أن يتّخذ مسلّمة أو مصادرة وضعت لغرض توجيه النّظريّة وجهة مقرّرة سلفا.

الإحالة كما نجدها عند الغربيين أفضى بك إلى القول بانتفاء الإحالة المقالية البعديّة انتفاء تاما، إذا علمنا هذا تساءلنا عن سبب وضع المحدثين هذين النوعين من الإحالة على قدم المساواة في حين منعه القدامى بمنعهم تأخر المفسّر عن المبهم وكادوا يقصرون الأمر على الإحالة القبلية القائمة على تقدّم المفسّر. وسنخصص لهذه القضية مبحثا عند الحديث عن المبهمات في النّحو العربيّ وشروط استعمالها ودورها في ترابط الكلام (انظر االقسم الرّابع من هذا العمل ص 1047-1249) .

والعناصر الإحاليّة حسب " هاليداي وحسن " ثلاثة أنواع هي : الضمائر وأسماء الإشارة وصيغ المقارنة.

2.1 الضمائر

صنّف المؤلّفان الضّمائر، بحسب دورها في عملية التخاطب، إلى :

- ضمائر لها دور في عملية التخاطب، وهي ضمائر المتكلّم والمخاطب. وهي بالأساس عناصر ذات إحالة مقاميّة وبالتالي لا دور لها في تحقيق تناسق النصّ. وقد تكون عرضا ذات إحالة مقالية، وبالتالي يصبح لها دور في تحقيق اتساق النصّ.

- ضمائر لا دور لها في عملية التخاطب، وهي ضمائر الغائب (اعتبر " هاليداي وحسن " المتكلّم قابلا للتعدد : المتكلّم أكثر من واحد، ولعل ذلك من باب السهو، انظر الجدول الثّاني Cohesion، 44). وهي بالأساس عناصر ذات إحالة مقالية وبالتالي لها دور في تحقيق تناسق النصّ. وقد تكون عرضا ذات إحالة مقاميّة، وبالتالي يبطل دورها في تحقيق اتساق النصّ (هاليداي حسن 51).

ويقتضي تقديم الضمائر على هذا النحو ملاحظتين :

أمّا الأولى فثانويّة وتتعلق باعتبار الغائب من قبيل الضمائر التي ليس لها دور في عملية التخاطب، ويبدو لنا أنّ هذا القول في حاجة إلى شيء من التدقيق، فلئن لم يكن الغائب متكلما ولا مخاطبا فإنّه يتحدّد بمقابلته لهما وبالتالي يكون لعملية التخاطب دور في تحديده. ثمّ إنّ الغائب وإن لم يكن أحد المتخاطبين فهو المتحدَّث عنه أو المتخاطَب بشأنه بل إن الشيء لا يصبح غائبا إلاّ متى لتّخذ منه المتخاطبان موضوع خطاب، فإن لم يفعلا فإنّه لن يكون له أيّ وجود لغويّ، وهذا يدلّ

على أنّ للغائب دورا في عملية التخاطب وإن كان دورا غير مباشر.

وأمّا الملاحظة الثانية فتتعلّق باعتبار ضمائر التخاطب (المتكلم والمخاطب) ذات إحالة مقامية تارة فلا تحقق التناسق وذات إحالة مقالية أخرى فتحققه، واعتبار ضمائر الغائب ذات إحالة مقالية تارة فتحقق التناسق وذات إحالة مقامية تارة أخرى فلا تحققه. ونحن نستغرب التمييز بين هذين النوعين من الضمائر بالاعتماد على نوع الإحالة وما يترتّب عنه من دور في تحقيق التناسق مع اجتماع هذين الضربين من الإحالة فيهما وما ينتج عنه من اتفاق في تحقيق التناسق والحال أنّ اجتماع الخاصّيتين المتقابلتين في عنصرين من عناصر النظام يفضي إلى إبطال اعتماد هما في التمييز بينهما[2].

لذلك نعتبر أن إحالة ضمائر التخاطب إحالة مقامية ولا يمكن أن تكون مقالية وبالتالي فإنها لا تساهم في تحقيق تناسق النص ، أي إنها لا تربط لاحقا بسابق أو بعبارة أخرى لا يكون مفسّرها مقاليا، وأنّ إحالة ضمائر الغائب إحالة مقالية ولا يمكن أن تكون مقاميّة وبالتالي فهي تساهم دوما في تحقيق تناسق النصّ أو بعبارة أخرى يكون مفسّرها مقاليا دائما، لأنّها تربط دائما لاحقا بسابق. وهو ما سنستدل عليه عند الحديث عن نظام الضمائر ودوره في عمليّة التخاطب. ولعلّ ما دفع المؤلّفين إلى الذّهاب هذا المذهب والجمع بين الدّورين في المتكلّم والمخاطب هو زهدهما في الجانب التّركيبيّ في مستوى النّصّ وإهمالهما لتركّب النّصّ بالتّعاقب أو التّضمّن فيما تكوّن منها من قولين أو أكثر.

الضمائر والإحالة البعدية :

ذكر " المؤلّفان " المثال التالي : He who hesitates is lost (Cohesion، 56)

واعتبرا أن ضمير الغائب لا يفترض تقدّم أيّ إحالة فيما سبق من النص، وخلصا إلى أنّه يحيل على المركب الموصولي who hesitates.

وغنيّ عن الملاحظة أننا هنا تجاه حالة من حالات التخصيص لا تجاه حالة من حالات الإحالة البعدية، بدليل أن ضمير الغائب يبقى مبهما مفتقرا للمفسّر.

---

2 - لو كانت علامة النصب مثلا تدلّ تارة على الفاعلية وأخرى على المفعولية لتعذّر اعتمادها في التمييز بينهما . وبما أن علامة النصب لا تكفي للتمييز بين مختلف المفاعيل فإنها لم تعتبر علامة على نوع من المفاعيل دون آخر .

3.1 الإحالة الإشارية

عرّف " هاليداي وحسن " هذا الضرب من الإحالة بكونها إشارة لفظية verbal pointing، وصنّفاها صنفين (57،Cohesion) : صنف الإشارة المحايدة وتكون بـ the أي ما يوافق أداة التعريف، وصنف الإشارة الانتقائيّة وتصنّف عناصرها حسب القرب والبعد في الزمان والمكان، وتستعمل لها أدوات من قبيل this و that.

وذكرا لأداة التعريف the نوعين من الإحالة هما :

- إحالة مقامية تحدد بسياق الحال أو بإطلاق الجنس أو بالعرف homophoric
- إحالة مقالية قبلية أو بعدية (هاليداي وحسن 71)

ونلاحظ بشأن حديث المؤلّفين عن العناصر الإشارية الأمور التالية :

- اعتبار الإحالة باسم الإشارة في بعض الاستعمالات إحالة بعدية [3] أي إنّ المشار إليه متأخّر عن أداة الإشارة، ونحن نعتقد أنّ الأمر ليس كذلك. وسنبيّن ذلك عند التعرّض إلى تحليل النحاة العرب لظاهرة الإشارة.
- اعتبار أداة التعريف من أدوات الإشارة يقوم على توسيع مفهوم الإشارة على نحو يصبح فيه مشتملا على ما يمكن أن نطلق عليه اسم إجراء التسمية أي ذكر اسم الشيءقصد الحديث عنه، وفي هذه الحالة ينعدم مقياس الفصل بين التسمية بالنكرة والتسمية بالمعرفة، إذ يمكن اعتبار النكرة أي ما لم يقترن بأداة التعريف ضربا من الإشارة أيضا تخصل بإطلاق الاسم على الشّيء المسمّى.
- اعتبار أنّ أداة التعريف قد تكون محيلة إحالة قبلية تارة وإحالة بعديّة أخرى، وقد تكون في الآن نفسه ذات إحالة قبليّة وبعدية بل إنّ المؤلفين يدّعيان أنّه بإمكانهما صياغة مثال تجتمع فيه أنواع الإحالة الثلاثة :

Look at the moon ! The daytime moon always seems sad

«انظر القمر! إنّ القمر النهاريّ يبدو دائم الكآبة»

حيث اعتبرا أداة التعريف الثانية ذات إحالة مقاليّة بعدية تجاه daytime وذات إحالة مقالية قبلية تجاه كلمة القمر الأولى وذات إحالة مقامية باعتبار العرف

---

3 – نقل محمد خطابي عن المؤلّفين " أنّ أسماء الإشارة تقوم بالربط القبلي والبعدي ، (انظر محمد خطابي : لسانيات النص ، ص19). وقام تحليل الأزهر الزناد للدّور الرّابطيّ للإشارة على نفس المنطلق أي على القول بالإحالة القبليّة والإحالة البعدية. (انظرالأزهر الزناد : نسيج النص ص 119) .

(Cohesion، 73). ونحن نرى أنّ هذا الاعتبار يقوم على خلط فادح بين الاسم الذي تقترن به أداة التّعريف ومعهودها (ما سمّاه ابن هشام مصحوب أداة التعريف ومعهودها)، وقد زينت لهم طريقتهم في الكتابة القائمة على فصل أداة التّعريف عمّا تتعلّق به الذّهاب هذا المذهب وسهّلت الوقوع في الخلط بين الإحالة المقاليّة والإحالة المقامية أو العرفية.

4.1 الإحالة القائمة على المقارنة

صنّف المؤلفان المقارنة صنفين : عامّة (وتكون إشارية) وخاصّة (وتكون غير إشاريّة). وذكرا أنّ التشابه أو المماثلة خاصّية إحالية، فالشيء الواحد لا يمكن أن يكون «مثل» فقط بل يجب أن يكون مثل شيء آخر، وبالتالي فإنّ المقارنة ضرب من الإحالة إلى جانب الإشارة والإضمار.

وذكرا أنّ نفس المبادئ التي تعمل في أنواع الإحالة الأخرى تعمل في المقارنة أيضا، فتكون ذات إحالة مقاليّة قبليّة وتكون ذات إحالة مقالية بعدية وبالتّالي تسهم في الاتساق كما تكون ذات إحالة مقامية فلا تسهم فيه. وترجع المقارنة حسبهما إلى اتحاد الهوية (نفسه) أو المشابهة (مثله) أو الاختلاف (مخالف له).

فمن المقارنة ما يكون ذا إحالة قبلية، وقد يكون المحال عليه جزءا من الكلام المتقدّم يمكن أن يطول ويقصر، وقد يكون النص وقد اعتبر حدثا أو أمرا ما، ومنها مايكون ذا إحالة بعدية، ويمثل عنها المؤلفان بـ :

He 's a better man than I am.

The little dog barked as nosely as the big one.

أمّا الإحالة المقامية فيمثلان عنها بمثال الصيّاد يحدّث عن حجم السمكة التي اصطادها فيقول : هي أكبر من..." ويشير إلى ذراعه مثلا، أو الحلاق يقول للزبون : "هل تريد أن يكون الماء أبرد".

والملاحظ أنّ تناول "هاليداي وحسن" لمسألة المقارنة قام على الجمع - ولك أن تقول : على الخلط - بين الإحالة من ناحية والتركيب في علاقته بالدلالة من ناحية أخرى. فما بدا لهما في المقارنة راجعا إلى الإحالة هو في حقيقة الأمر من مقتضيات

البنية الدلالية للألفاظ والصيغ التي تستعمل في المقارنة والتفضيل، فمفردات من قبيل "مثل" و"شبه" وما جاء من الكلمات على صيغة التفضيل تقتضي دلاليًا أوقل منطقيًا بنية ثنائية وبالتالي لا يجري استعمالها إلاّ في بنية تركيبيّة تتوفّر فيها تلك الاثنينية بوجه من الوجوه. فإذا اعتبرت هذه الظاهرة الدلالية التركيبة من قبيل الإحالة فتحت بابا يصعب عليك أن تغلقه، **إذ سيدخل فيه جميع البنى الدلالية التركيبية التي تقتضي عنصرين اثنين** بما في ذلك الصيغ الدالة على المشاركة بل وحتّى الأفعال التي لا تتحقق إلاّ بتوفّر عدد معيّن من العناصر وإذا بالإحالة تبتلع جميع مقتضيات الدلالة والإعراب.

والملاحظ أيضا أنّ وجوه المقارنة هي أقرب إلى السمات الدلالية منها إلى المبهمات أو العناصر الإحالية. وإنّ ما بدا للمؤلفيْن من اتصالها بالإحالة راجع إلى خصوصيّة في اللغة الانقليزية أوهمت بذلك، وإذا تجاوزنا خصوصية هذه اللغة لاحظنا أن الإطار الأنسب لتناول مظاهر الربط هذه ليس عملية المقارنة في حدّ ذاتها وإنما ما يصحبها من عمليات أخرى تعود أساسا إلى الإضمار والحذف. ومتى تسنّى لك إرجاع نفس العدد من مظاهر الترابط إلى تفسير واحد (الحذف) بدل إرجاعها إلى تفسيرين (الحذف تارة والمقارنة تارة أخرى) لم تحتج إلى الاستدلال على تفضيل الحلّ الأوّل على الثاني .

وهو الحلّ الذي اتبعه النحاة العرب في تحليل ظاهرة المقارنة، وقد تناولوها بالتفصيل في باب التفضيل. ويبدو لنا أن الجهاز الذي وصفوا به هذه العملية يكشف عمّا تقوم عليه من قابلية التعميم و بالتالي فهو جهاز أقوى من ذلك الذي اقترحه هاليداي وحسن .

5.1 المقارنة كمّ والتّشبيه صفة وتحلية

المقارنة والتّشبيه ظاهرتان قائمتان على تحكّم الكمّ في الأولى وتحكّم الصّفة في الثّانية، فالشّيء يشبه الشّيء حليّة ويفضله كمًا (وإن في الصّفة)، وعلى هذا الفارق يتأسّس التّمييز بين التّشبيه والتّفضيل، على أنّ هذا لا يفسّر - ولعلّ فيه ما يفسّر - سبب انتشار التّشبيه (في مباحث علم البيان) انتشارا لا يكاد يحصر وانتشار التّفضيل انتشارا لا يكاد يذكر.

فمن المعلوم أنّ البنية المنطقيّة للمقارنة والتّشبيه - أو قل بعبارة أبسط

طبيعتهما - تقتضي الاثنينيّة اقتضاء، وهو ما يجعل تعذّر قيامهما على عنصر واحد. وهذه الخاصيّة تجعل كلّ مقارنة وكلّ تشبيه غير صالحين في حدّ ذاتهما لتحقيق الاتّساق والتّرابط بين الجمل، وما خيّل لبعضهم من ذلك إنّما مردّه سائر حالات الإبهام، وبالتّالي يمكن أن يرجع إلى حالات الحذف والإضمار والإشارة. ونحن نعتقد أنّ هذه الخاصيّة تمكّن من نقل ما قيل بشأن المقارنة (سواء ما كان من باب التّفضيل أو التّشبيه) إلى بعض حالات الإبهام التي يصلح شأنها بقواعد الحذف، وذلك متى غاب من المقارنة أحد العنصرين لفظا، وأمر الحذف لا يركب ولا يتأتّى إلاّ متى قامت القرينة وتوفّر الدّليل عليه.

وذلك أنّ بنية المقارنة الصّريحة تشبيها أو تفضيلا لا تتجاوز بنية الجملة الواحدة كما في المثالين (1) و(2)، فإذا غاب منها أحد الطّرفين بحثنا عنه في المقام كما في المثال (3) أو في سابق المقال كما في المثال (4) حيث يطلب المفضّل عليه في الجملة الثّانية "هو أطول" من الجملة السّابقة بتقدير «منّي" :

(1) أنا أطول من فلان

(2) زيد كالبدر

(3) هو أطول

(4) أنا طويل وهو أطول

والطّريف أنّنا نلاحظ أن ظاهرة المقارنة تشبه في هذه الخاصّية ظاهرةالتّشبيه، فهو لايجري إلاّ في حدود الجملة الواحدة، فإذا انتشر وتجاوز حدود الجملة كان من باب التّشبيه الضّمنيّ.

2. الاستبدال والحذف :

لقد بدا لنا التّخطيط الذي جعله المؤلّفان لكتابهما تخطيطا مضلّلا، فأبوابه وفصوله لا تراعي التّقسيم المنطقيّ للظّواهر التي عولجت فيه، ومن عيوب التّقسيم المتّبع اعتبار الاستبدال أصلا للتّقسيم وفرعا من فروعه، وهو أمر يضطرّك إلى القول بأنّ الاستبدال فرع من الاستبدال [!!] . ولنتجاوز هذه النّقطة للنّظر فيما حدّث به المؤلّفان عن هذه الظاهرة.

فقد ذكرا أنّه يوجد ضرب آخر من التناسق والترابط بين أجزاء النص، يظهر على شكلين اثنين هما الاستبدال والحذف. ويمكن أن يعتبر الاستبدال والحذف من العمليات التي تحدث داخل النص.

والاستبدال هو تعويض عنصر بآخر، أما الحذف فهو "نسيان" عنصر وتغييبه ويمكن إرجاع هاتين الظاهرتين إلى ظاهرة واحدة وذلك متى اعتبرت الحذف ضربا من الاستبدال يكون فيه التعويض بانعدام العنصر أو بالعنصر الصفر. لكن العمليّة التي تقوم عليها كل ظاهرة تختلف عن الأخرى (Cohesion، 88).

واعتبر " هاليداي وحسن " أن الفرق بين الإحالة والاستبدال فرق يرجع إلى المستوى الذي تتمّ فيه كلّ ظاهرة : فالاستبدال علاقة مجالها الصيغ اللغوية من قبيل المفردات والمركبات، وهو يتمّ في المستوى المعجمي النحوي، أمّا الإحالة فهي علاقة معنويّة وهي تتمّ في المستوى الدلالي. ويوضّحان هذا الفرق بالشكل التالي (Cohesion، 89) :

نوع العلاقة الاتساقية	المستوى اللغوي الذي تتمّ فيه
الإحالة	في المستوى الدلالي
الاستبدال (بما في ذلك الحذف)	في المستوى النحوي

ونلاحظ بشأن البناء التصنيفي الذي قدّم فيه " هاليداي وحسن " الإحالة والاستبدال أنه متكلّف مفتعل، فقد فصلا حيث لا موجب للفصل، فالإحالة وإن كانت ظاهرة تتعلق بالدلالة فإن لها عمادا لغويا أي صيغا لغويّة خاصّة تتحقق بها (الضمائر وأسماء الإشارة وألفاظ المقارنة التي اعتبرت خطأ من الإحالة)، والاستبدال وإن كان ظاهرة تتعلق بالنحو والوحدات المعجمية فهي محكومة أيضا بقواعد دلالية معنوية وبالتالي يصبح التمييز بينهما اعتمادا على كون الأولى نحوية معجمية وكون الثانية دلالية معنوية تصنيفا فاسدا.

ولعلّ هذا التّصنيف هو الباب الذي تسرّب منه الاضطراب : فقد اختار المؤلّفان فصل الحديث عن الاستبدال باعتباره أمرا قائما على الصّيغ اللغويّة عن حديثهما عن الإحالة باعتبارها أمرا قائما على المعنى والدّلالة، فأوقعهما ذلك الفصل حتما في فساد التّصنيف وتداخل الجنس والنّوع : فأنت لا تحدّث عن الأوّل إلاّ في اتّصاله بالدّلالة والمعنى ولا تحدّث عن الثّاني إلاّ باعتبار قيامه على الصّيغ أو

الصّياغة اللغويّة، فإذا رمت الفصل اختلط حديثك عن الصّيغ بالمعنى والدّلالة واختلط حديثك عن الإحالة بالصّيغ .

ثمّ إنّ الإضمار يبدو أقرب إلى الاستبدال منه إلى الحذف إذ يعمد فيه المتكلّم إلى تعويض عنصر لغويّ بآخر، وبالتالي يحسن نقل الإضمار من القسم الذي جعله المؤلفان للإحالة إلى القسم الذي جعلاه للاستبدال. وجميع هذه الملاحظات دعتنا إلى مقارنة المثال الذي اعتمده " هاليداي وحسن " في تناول مظاهر الاستبدال والإحالة بالمثال الذي وضعه النحاة العرب في تناولهم لنفس الظاهرة [4]، وسنتبيّن في موطن لاحق أنّ حديث النّحاة كان قائما على الصّياغة (وإن كانت صورتها إضمارا وحذفا) وما يرافقها من الدّلالة والمعنى، فسلموا من التّداخل وضمنوا وضع نموذج أوضح وأمتن.

1.2 أنواع الاستبدال

قسّم المؤلّفان الاستبدال بحسب نوع العنصر المستبدل إلى :

- استبدال الأسماء ومنه استعمال one و same، في الانقليزيّة
- استبدال الأفعال ومنه استعمال do،
- استبدال الجمل ومنه استعمال so،

وبتأمّل ما اعتبر من قبيل استبدال الجمل تلاحظ أنّه يمكن أن لا يعتبر من هذا الباب : فإذا اعتبرت أنّ لـ so في الانقليزيّة معنى "أيضا" في العربيّة و aussi في الفرنسيّة وauch في الألمانيّة لاحظت أنّ ما اعتبره المؤلّفان من قبيل استبدال الجملة ليس في الحقيقة سوى تغييب لها من اللفظ. ودون أن ننازع القوم نحوهم نقتصر على الإشارة إلى أنّ ما حمل على الاستبدال إنّما هو من قبيل الحذف بدليل إمكان الجمع بين ما حذف وما اعتبر بدلا، وقد أوحت لهم هذه الحالة، مع تقاطعها بقضايا العطف، بأمثلة من قبيل :

il aime sa femme, moi aussi (1)

وهي جملة تحافظ على نفس القدر من التّضليل مهما كانت اللغة التي تنقلها إليها.

على أنّك إذا توغّلت في فحص الحالات التي حملت على استبدال الأسماء والأفعال ولم تخش القول فيها لاحظت أنّه ليس من العسير إلحاقها بحالات الحذف :

4- انظر القسم الرابع و الأخير من عملنا (ص1071- 1211) .

yes i do it = yes i do (2)

one (...) = one (3)

فإذا استقام لنا هذا القول أصبح الاستبدال بابا فارغا ولم يبق فيه نوع واحد، وهو وضع مفض إلى اختلاط الجنس بالنّوع وحلول أحدهما في الآخر، ومتى كان الأمر كذلك وجب إبطال اعتبار الجنس فيظلّ النوع يبحث عن الجنس الذي يضمّه، فإن لم يجده ارتقى إلى مصافّ الجنس، وهو ما نميل إليه من اعتبار الحذف أصلا لمختلف هذه الظّواهر.

2.2 الحذف

سبق أن أشرنا إلى أنّ المؤلّفين اعتبرا الحذف ضربا من ضروب الاستبدال، فهو من قبيل استبدال عنصر بلا شيء أي بصفر (Cohesion، 142)، ونحن نستغرب هذا الضّرب من الجمع، لا لكونه ليس في محلّه، بل لأنّه ذكّرنا إلى حدّ كبير بإدخال سيبويه باب الحذف في باب الإضمار، معتبرا إياه من قبيل الإضمار دون علامة (دون أن يختلط هذا بظاهرة استتار الضّمير) قلنا استغربنا هذا الضرب من الجمع لأنّه يقتضي درجة كبيرة من التّجريد، وقد عوّدنا المؤلّفان بالابتعاد عن التّجريد. على أنّ هذا التّقارب لا يعدو أن يكون تقاربا ظاهريًا، فقد كان مدخل سيبويه، من حيث المصطلح والمفهوم، مدخلا ذهنيًا عرفانيًا في حين أقام المؤلّفان ظاهرة الحذف على الجانب المادّيّ باعتبار اللفظ : فاللفظ يستبدل بآخر أو يستبدل بلا شيء.ولنتجاوز هذه الملاحظة للنّظر فيما قاله المؤلّفان عن ظاهرة الحذف ودورها في قيام اتّساق النّصّ. فالمحذوف في نظرهما أمر غير مقول لكنّه مفهوم [لاحظ خروجهم عمّا بدآ به من اعتبار الحذف استبدالا]، وتعني العبارة مفهوم أنّه ' going without saying' أو ما يقابلها في الفرنسيّة ' il va sans dire' أو ' il va de soi'، وإذا كنت تكتب لهما بالعربيّة قلت : " ما كان من تحصيل الحاصل". ويشيران إلى أنّ اللّغة لا تستعمل منعزلة بل تعمل في شكل نصّ !!

ويؤكّدان على دور البنية في تحديد العنصر المحذوف، ويكون ذلك متى تمّ الاعتماد على البنية السّابقة لإرجاع العنصر المحذوف، وساقا المثال التّالي :

Joan brougth some carnations, and Catherine some sweet peas (1)

وقد أصبح هذا المثال عند خطّابي :

(2) John is reading a poem, and Catherine a story

واقترح له التّرجمة التّالية :

(3) تقرأ جون قصيدة وكاترين قصّة

وليست مشاحّتنا في التّصرّف في المثال ولا في ترجمته، وإنّما في عدم الانتباه إلى أثر النّظريّة المعتمدة في تحديد الجملة من انعكاس على نتيجة الوصف. فالنحو الغربيّ يعتبر هذا المثال قائما على جملة واحدة تتكوّن من مركّبين clauses معطوفين. وعلّق خطّابي على هذا الضّرب من الحذف بقوله " على أنّ الحذف في هذا المستوى غير مهمّ من حيث الاتّساق، وذلك لأنّ العلاقة بين طرفي الجملة علاقة بنيويّة لا يقوم فيها الحذف بأيّ دور اتّساقيّ، وبناء عليه، فإنّ أهمّيّة دور الحذف في الاتّساق ينبغي البحث عنه في العلاقة بين الجمل وليس داخل الجملة الواحدة ".

ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من الصّحة، فهذه الظّواهر التي من قبيل الإحالة والاستبدال والحذف لا تعتبر محقّقة للاتّساق النّصّيّ إلا متى تجاوزت حدود الجملة الواحدة (Cohesion، 146). لكنّ خطّابي لم ينتبه - ولعلّه فعل، لكنّه غضّ الطّرف - إلى أنّ صحّة هذا الكلام إنّما هي رهينة صحّة إرجاع المثال المقترح إلى جملة واحدة، فإذا لم يستقم ذلك، ونحن لا نرى وجها لاستقامته إلاّ بالتّفريط فيما يقوم عليه تحديد الجملة من مقاييس شكليّة، لم تستقم النتيجة التي بنيت عليه، ويصبح هذا المثال من الحالات التي للحذف فيها دور رابطيّ يحقّق الاتّساق بين أقسام النّصّ على خلاف ما ذهب إليه المؤلّفان .

ولنتجاوز هذه النّقطة إلى تصنيف هاليداي وحسن لأنواع الحذف بحسب لدّور لذي له في تحقيق الاتّساق النّصيّ. فبعد الإشارة إلى أنّ الحذف، شأنه شأن لاستبدال، ظاهرة مجالها النّصّ ذكرا أنّها في معظم الحالات تقوم على وجود العنصر المحذوف في سابق النّصّ، وبالتّالي فإنّها تتنزّل في صنف العلاقة القبليّة anaphoric re ation لكنّها قد تكون عرضا، كما هو الشّأن بالنّسبة إلى الاستبدال، من قبيل العلاقة المقاميّة exophoric relation، ومثّلا عنها بقول المرأة لبائع الحليب " ثنين من فضلك"، وهي تقصد " اعطني لترين اثنين من الحليب من فضلك"، وأشار، إلى أنّ هذا الضرب من الحذف ليس له أيّ دور في تحقيق اتّساق النّصّ

(لاحظ أنّ هذا النّوع من الحذف القائم على المقام قد اعتبره الدّارسان قليلا نادرا في حين اعتبره النّحاة العرب الغالب. ويرجع هذا الاختلاف في تقدير النّسب منه إلى طبيعة النّصوص المعتمدة، وفي هذا مثال من أمثلة تأثير طبيعة المادّة اللغويّة المعتمدة في النّتائج التي تفضي إليها الدّراسة، وفي بناء النّظريّة).

ولم ير المؤلّفان في التّوسّع في عرض أصناف الحذف حرجا، فقد استغرق الحديث عن هذه الأنواع من الحذف أربعا وثمانين صفحة كانت مناسبة لتفصيل الحديث عن خصائص المحذوفات في اللغة الانقليزيّة بحسب قسم الكلام الذي تنتمي إليه، ليست غايتنا نقل ما ضمّن في هذا التّصنيف من تفريعات لشدّة تعلّقها بخصوصيات اللغة الإنقليزية، لكنّنا رأينا من المفيد عرض أهمّ الأنواع التي جعلت في كلّ ضرب منها لنتبيّن منزلة هذه العناصر في نظام اللغة والقواعد المتحكّمة في استعمالها ودورها في تحقيق الاتساق النّصّيّ ولنتبّن ما يقابلها في غير اللغة الإنقليزيّة وفي غير الأنحاء الغربيّة من الظّواهر، جميع ذلك قصد تحقيق درجة من درجات تجاوز خصوصيات اللغة الواحدة والوقوف على بعض الأصول العامّة التي يقوم عليها عمل المؤسّسة اللغويّة.

وقام المؤلّفان بتصنيف أنواع الحذف بحسب نوع العنصر المحذوف، فكان :

- حذف الأسماء
- حذف الأفعال
- حذف الأقوال.

ويلتقى هذا الكلام عن الحذف بجانب من جوانب التّصنيف التي اعتمدت في مصنّفات النّحاة عن المحذوفات، لكنّه لم يتجاوز مرحلة التّمثيل والتّحليل إلى مرحلة التّفسير بالبحث في قضايا من قبيل الحذف الواجب والحذف الجائز والحذف الممتنع (ص 1140) .

3 . أدوات الربط

ذكر " هاليداي وحسن " (Cohesion، 233-235) أنّ أبسط صيغ الرّبط هي الواو، وميّزا بين الواو العاطفة Coordinate and وهي التي تربط بين مكوّني

مركب العطف واعتبرا أنّها تعلّق العنصر اللاّحق بالسّابق أي المعطوف على المعطوف عليه تعليقا بنيويا والواو الرابطة Conjonctive and وهي التي تحقق الربط بين الجمل واعتبرا أنّها لا تعلق الجمل بعضها ببعض تعليقا بنيويًا لأنّ العلاقة أصبحت بين الجمل، والجمل يتلو بعضها بعضا ولا تخضع لبنية خاصّة بخلاف مكوّنات مركّب العطف، واعتبرا أن من خصائص الواوالعاطفة إمكانية تجميع العناصر التي تربط بينها ونفيا ذلك عن الواو الرابطة بين الجمل.

ومن هذا التّقديم الموجز لنوعي الواو كما حدّث عنها المؤلّفان نلاحظ أنّهما ميّزا بين نوعين من الواو :

- واو نظاميّة بنيويّة رابطة بين المعطوفات من غير الجمل
- واو غير نظاميّة غير بنيويّة وظيفتها تحقيق الاتّساق بين الجمل المستقلّة،

ومثل هذا التّمييز غلّب البحث عن الفرق الذي ينتج عن اختلاف المستويات التي يتمّ فيها استعمال الواو (بين المفردات والمركّبات غير التّامّة / بين الجمل التّامّة) على البحث عن الأصل الجامع بين مختلف استعمالاتها. وقد بدا لنا هذا التّمييز شبيها بالتّمييز الذي أصبحنا نقيمه بين واو العطف وواو الاستئناف وبدا لنا تمييز المؤلّفين بين هذين النّوعين من الواو بعيدا كلّ البعد عمّا اختاره النّحاة العرب عند إرجاعهم هذين الاستعمالين من الواو إلى نوع واحد هو واو العطف سواء عطفت المفردات أو الجمل.

ومن النّتائج التي أقامها المؤلّفان على التّمييز بين واو العطف وواو الرّبط إمكان إجراء عمليّة التّجميع بإرجاع العناصر المتعدّدة إلى واحد أو التّصرّف في ترتيب العناصر في الواو العاطفة وامتناعهما في الواو الرّابطة بين الجمل (Cohesion، 235) وإذا ذكرت ما حدّث به النّحاة عن إمكان إرجاع الجملتين المعطوفتين إلى واحدة وما ذكروه من عطف الاثنين على الاثنين والثلاثة على الثلاثة، وحديث ابن هشام والجرجاني عن ربط الجملتين أو الكلامين بالجملتين أو الكلامين (ص 585 - 603) استغربت أن يصل هاليداي وحسن إلى شيء يناقض ما ذهب إليه النحاة العرب : فإمّا أن يكون النحاة العرب قد رأوا ما رأوا واهمين وإمّا أن يكون " هاليداي وحسن " لم يريا ما رآه النحاة العرب !

وقد حدّثنا في بعض المواضع من هذا العمل عن عملية الجمع (انظر القسم 2 الباب 4 الفصل 1 § 2.2 ص 413 - 415) وقلنا إنّ من خصائصها التجميع والاستبدال والتكرارية، وعملية الجمع من أقرب العمليات الرياضيّة إلى ظاهرة العطف في اللغة وأشبهها بها، فإذا توسّلنا بالمقارنة بينهما لاكتشاف خصائص مركب العطف ومختلف وجوهه في اللغة لاحظنا أن ما ذهب إليه هاليداي وحسن بشأن الواو يمكن أن يعبّر عنه بوجود استعمالين لها واو عاطفة تقبل التكرارية والتجميع وواو رابطة تقبل التكرارية دون التجميع، في حين أنّ قول النحاة العرب بشأن الواو يمكن أن يعبّر عنه باعتبارهم الواو العاطفة للجمل والواو العاطفة لغير الجمل تتوفّر فيهما على حدّ سواء ظاهرتا التكرارية والتجميع معا. والاستقراء يرجّح ما ذهب إليه النحاة العرب على ما ذهب إليه " هاليداي وحسن ".

ونحن نرجّح أنّ سبب الاختلاف في تناول العطف بالواو بين النّحاة العرب والدّارسين الغربيين بصورة عامّة يكمن في الأصل الذي يتأسّس عليه منوال كلّ فريق واختلاف المجال الذي يناسب العطف في كلّ منوال : فقد بنى النّحاة منوالهم على نظريّة العامل فأفضت إلى تغليب وحدة الأصل في الواو وبنى الغربيون منوالهم على منطلقات أخرى أفضت بهم إلى التّفريع، فللعطف عند كلّ فريق مجال وبين المجالين تقاطع ولكن ليس بينهما تطابق واتّفاق تامّ.

1.4 الاتساق المعجمي

يمثّل الاتّساق المعجميّ الوجه السّادس والأخير من الوجوه التي تحقق اتّساق النّصّ، على أنّ منزلته في هذا التّرتيب لا تنمّ عن حقيقته، فهو حسب المؤلّفين متميّز عن الوجوه السّابقة لاعتماده على غير ما تعتمد : فعماد الأولى النظام النّحويّ وعماد الاتّساق المعجميّ المعجم وما يقوم بين وحداته من العلاقات.

وانطلق الباحثان (Cohesion، 274) من الإشارة إلى وجود ضرب من الأسماء أطلقا عليه مصطلح "الاسم العام" general noun، واعتبراه ضربا انتقاليّا واقعا على تخوم الوحدات المعجميّة الخالصة والوحدات النّحويّة، معتمدين في ذلك ما أرسته الدّراسة اللسانيّة العامّة من فصل بين الوحدات النّحويّة والوحدات المعجميّة باعتبار انتماء الأولى إلى قائمات مغلقة وانتماء الثّانية إلى قائمات مفتوحة.

واعتبرا الترابط القائم على هذا الضرب من الأسماء واقعا بدوره على تخوم الترابط النحويّ والترابط المعجميّ. وتتميّز هذه المجموعة المحدودة من الأسماء العامّة بأنّ لها إحالة عامّة، ومثّلا عنها بالأسماء التي تطلق على البشر أو الأماكن والأحداث وما شابهها، ويمكن أن نذكر من مقابلاتها في اللغة العربيّة - دون أن نكون قد رمنا ترجمتها ولا ترتيبها كما رتّباها - :

- من العاقل : الإنسان والشّخص والرّجل والمرأة والولد والطّفل والبنت،

- من غير العاقل : الكائن والمخلوق والشّيء أو الفعل والعمل والصّنيع أو المكان والزّمان أو المسألة والقضيّة والفكرة والحكاية والشّأن...

وعجّل الباحثان (ص 275) بالإشارة إلى أنّ هذه الأسماء العامّة لا تكاد تقوم بالدّور الرّابطيّ إلاّ متى عضدها في ذلك الاقترانُ بالعنصر الإحاليّ the في الانقليزيّة (أو هل بالألف واللاّم في العربيّة)، وهو عنصر قائم على الإحالة القبليّة، فتكون النّتيجة أن يعمل المركّب من the والاسم العامّ المتعلّق بها عمل العنصر الإحاليّ إحالة قبليّة. كما يمكن أن يقترن بلفظ الإشارة this بدل اقترانه بـ the.

وإذا تجاوزنا ما هو راجع إلى خصوصيات اللغة العربيّة وخصوصيات اللغة الإنقليزيّة (من قيام استعمال the و this على التّناوب والتّراقب في الثّانية إذ لا يصحّ فيها مثل قولك this the man* ولا قولك the this man* وقيام استعمال اسم الإشارة والألف واللاّم على الاجتماع والتّعاقب في الأولى إذ يصحّ مثل قولك "هذا الرّجل") لاحظنا أنّ ما اعتبر من قبيل التّرابط المعجميّ مشروط بمعاضدة التّعريف العهديّ أو الإشارة المقاليّة، فإذا كان ذلك كذلك جاز التّساؤل عن الدّور الحقيقيّ الذي يقوم به ما اعتبر من التّرابط المعجميّ. ولبيان هذه النّقطة يمكن أن ننطلق من الأمثلة التّالية :

(1) بشّر فلان بغلام فقال : ما أنا صانع بهذا المولود ؟

(2) بشّر فلان بغلام فقال : ما أنا صانع بهذا

(3) بشّر فلان بغلام فقال : ما أنا صانع بالمولود

(4) بشّر فلان بغلام فقال : ما أنا صانع به

(5) بشّر فلان بغلام فقال : ما أنا صانع

(6) *بشّر فلان بغلام فقال : ما أنا صانع بمولود

فأنت تلاحظ دون عناء أنّ جميع الصّور التي ورد عليها المثال السّابق ممكنة باستثناء الصّورة السادسة حيث تمّ اعتماد مجرّد الاتّساق المعجميّ القائم على استعمال اسم من الأسماء العامّة للإحالة على السّابق، وفي هذا ما يدفع إلى الاعتقاد بأنّ الدّور الذي يختصّ به استعمال هذا الضّرب من الأسماء ليس مجرّد تحقيق الاتّساق بين جمل النّصّ .

ثمّ إنّ الحدود التي ينضوي تحتها هذا الضّرب من الأسماء العامّة لا يقوم على مقاييس متفاصلة إذ لا شيء يقتضي اعتبار الاسم 'مولود' جنسا عامّا جامعا يشتمل على الاسم 'غلام' باعتباره نوعا منه، ونحن قبل تقديم المجموعة السّابقة من الأمثلة لم نصدر مسبّقا من اعتبار الاسم 'مولود' اسما عامّا إزاء الاسم الخاصّ 'غلام'، بل إنّه ليس من العزيز عليك أن تجعل المثال السّابق (6) على النّحو التّالي :

(7) *بشّر فلان بمولود فقال : ما أنا صانع بهذا الغلام

ولم يغب عن المؤلّفين الفرق بين اعتماد المتكلّم على مجرّد العناصر الإحاليّة الصّرف من تعريف وإشارة قائمين على العهد المقاليّ واعتماده إلى جانب ذلك على استعمال هذا الضّرب من الأسماء العامّة، ففي الأولى مجرّد عود عنصر سابق (أو ما يمكن أن تعبّر عنه بتعطيل تجدّد التّسمية أو تعطيل تجدّد الدّلالة وتعطيل تجدّد الإحالة على الخارج) أمّا في الثّانية ففيها تجدّد في التّسمية وإن وافقت عدم تجدّد في الإحالة على الخارج. وفي هذه العمليّة تجدّد في تعبير المتكلّم عن موقفه ممّن يحدّث عنه أو ممّا يحدّث عنه.

فإذا أنت احتكمت إلى مجرّد الرّابطيّة أمكنك أن ترى في استعمال هذا الضرب من الأسماء ما يقلّص من دورها الرّابطيّ في النّص، قياسا بما توفّره الظّواهر الرّابطيّة الإحاليّة، لما يعوزه من عودة العنصر السّابق خالصا، أو قل لما يحدثه من تجدّد في عودة العنصر السّابق، لكنّ هذه الظّواهر لا يعمل بعضها بمعزل عن الآخر، إنّما تعمل متداخلة متراكبة على نحو من اللطف قد يحجب الحدود الفاصلة بين مختلف الأدوار التي تكون لكلّ واحدة منها. فهذه الظّاهرة لا تخرج في الأصل عن مطلق التّسمية وما تقوم عليه من التّعبير عن موقف المتكلّم وحكمه، وهو تعبير يناسب عادة الغرض الموجّه للكلام ولا يناقضه. وهذه التّسمية يمكن أن تقع بدءا، كما

يمكن أن تقع متجدّدة مرّة أو مرّتين أو أكثر، وهي في كلّ مرّة تحدث أثرا من نفس القبيل أي من قبيل تعيين موقف المتكلّم ممّا يحدّث عنه، وهي مواقف يمكن أن تتراوح بين مطلق الحياد (وتوفّر له اللغة لبلوغ تلك الغاية طريقتين : استعمال مختلف المفردات بمعانيها الوضعيّة أو استعمال العناصر العهديّة الإحاليّة الخالصة كالحذف والإضمار والإشارة والعهد المقاليّ القائم على الألف اللاّم ومصحوبهما) ومطلق التّحيّز (وهو يتحقّق في اللغة بتنويع التّسمية وتجديدها دون تجدّد الخارج، أي بعض ما اعتبره المؤلّفان من قبيل التّرابط المعجميّ) ولعلّ أقصى هذه الدّرجات هي تلك التي يحقّقها المتكلّم بتجاوز ما تسمح به مختلف صور التّسمية واللجوء إلى ما يتيحه المجاز من بيان الصّور (وقد اعتبر البيانيون إطلاق الكلّ على الجزء وعكسه وغيرهما ممّا يمكن أن يعدّ من مظاهر الاتّساق المعجميّ من المجاز)، كما أنّها قد تتعدّد تعدّدا يقوم على إدراك الشّيء الواحد من زوايا مختلفة، إضافة إلى ما يمكن أن يطرأ على مواقف المتكلّم من تغيّر بحسب التقدّم في الخطاب . ولا حديث عمّا يمكن أن يقع من هذا الاختلاف في التّسمية متى تعلّق الأمر بتخاطب بين متخاطبين، ولعلّ هذه الصّورة من أخصب الحقول لتفتّق هذه الظّاهرة وفشوّها.

والملاحظ أنّ هذه الأسماء لم توضع بدءا لتحقيق مثل هذا التّرابط المعجميّ، بل وضعت للغرض الذي وضعت له سائر الأسماء الذي من وجوهه استدعاء الشّيء أو قل الإحالة على خارج الأشياء بإجراء التّسمية، يشترك في ذلك أشدّ الأسماء تخصيصا كالاسم العلم وأشدّ الأسماء إطلاقا وعموما كقولك "الأمر والشيء والكائن..."، بل إنه قد يصادفك أن ترى أنّ في ما فيها من الإطلاق والعموم لا يفي بالحاجة فتلجأ إلى المزيد منه باستعمال صيغة الجمع : تستطيع أن تقول مبتدئا الكلام :" ما الأمر؟ " أو "هي الأمور"، فتحقّق بهذه الاستعمالات ما يتحقّق باستعمال سائر الأسماء، لكن لا سبيل إلى القول هنا بأنّك حقّقت بها أيّ ضرب من ضروب التّرابط النّصيّ.

وليست الغاية من إشارتنا المتقدّمة إلى التقاء المجاز في صوره المختلفة بأحد مظاهر الاتّساق النّصيّ إدخالَ أصل المجاز في مظاهر الاتّساق النّصيّ، فنحن نرجّح أنّه ظاهرة أعمّ وأشمل لا يمثّل فيها التّرابط النّصيّ سوى نتيجة من نتائجه ووجها

من وجوه إجرائه، لأنّ قيامه بهذا الدّور يظلّ مشروطا دائما بالتّقدّم في الذّكر، أمّا إذا جعلته في الكلام تأسيسا فإنّه من المتعذّر أن يكون له مثل هذا الدّور.

والتّرابط المعجميّ حسب المؤلّفين نوعان ، نوع منه يقوم على التّكرير reiteration وآخر يقوم على الجمع والتّضامّ collocation :

أ - التّرابط القائم على التّكرير :

يقترح المؤلّفان جعل هذه الظّاهرة على سلّم أولى درجاته عودة الوحدة المعجميّة ذاتها، وأقصى درجاتها استعمال اسم عامّ superordinate قصد الإحالة على خارج تقدّمت الإحالة عليه باسم متقدم، وبين هذين الحدّين الأقصيين يمكن أن تجعل المترادفات الخالصة وأشباه المترادفات والأسماء العامّة. وتتحقّق عودة الوحدة المعجميّة في إحدى الصّور التّالية : إعادة الوحدة المعجميّة ذاتها أو إعادتها في صورة مرادف لها تامّ أو شبه تامّ أو إعادتها في صورة اسم عامّ [5].

وتتّفق هذه الحالات في قيامها على وحدة معجميّة تحيل إحالة قبليّة على وحدة أخرى تتّفق وإياها في الخارج (أي المرجع). ويتحقّق ذلك بإعادة اللفظة ذاتها أو إعادتها في صورة مرادف أو شبه مرادف لها أو اسم عامّ مناسب لها. وأنت تلاحظ أنّ هذه الحالة تتمثّل في تجدّد اللفظ والدّلالة مع تعطيل تجدّد الإحالة.

ب - التّرابط القائم على التّضامّ collocation :

ولعلّ أهمّ خاصّيّة تميّز عمل الوحدات المعجميّة من عمل الوحدات النّحويّة في تحقيق التّرابط النّصيّ تتمثّل في أنّ كلّ وحدة معجميّة يمكن أن تدخل في علاقة اتّساقيّة، لكنّها لا تحمل في ذاتها ما يدلّ على قيامها بهذا الدّور أو عدم قيامها به، إنّما يكون ذلك بحسب موقعها من النّصّ (Cohesion, 288) . وبخلاف ذلك الطّرق النحويّة المحقّقة للاتساق، فإنّ الأمر فيها أكثر انتظاما وأشدّ وضوحا، ويمكن التّكهّن مسبّقا بدورها الرّابطيّ.

وقد بدا لنا أنّ مثل هذه الخاصّيّة تمكّن من القول بأنّ الدّور الرّابطيّ في الوسائل النّحويّة المحقّقة للانسجام ذات جذور نحويّة نظاميّة، وبالتّالي فيمكن أن

---

5 - من الأمثلة التي قدّمها المؤلّفان إعادة boy في صورة idiot ، وقد سبق أن اعتبرا ذلك من قبيل حذف الموصوف . وبالتّالي فإنّ مثل هذا التّصنيف ليس في مأمن من كلّ تداخل سببه هشاشة العلاقات الدّلاليّة بين الوحدات المعجميّة .

تعتبر ظواهر سابقة للنّصّ بها يتحقّق الاتّساق والتّرابط فيه، أمّا الدّور الرّابطيّ في الوحدات المعجميّة فإنّه أمر لاحق لنشأة النّصّ وناتج عنه، وبالتّالي فلئن كان من الصّحيح أن يقال إنّ اتّساق النّص يحتاج إلى الرّوابط النّحويّة لقيامه عليها، فإنّه ليس أقلّ صحة أن تقول إنّ الوحدات المعجميّة في حاجة إلى النّصّ ليتحدّد معناها السّياقيّ النّصيّ فيه.

2.4 من قواعد التّرابط المعجميّ

ذكر المؤلّفان عن التّرابط المعجميّ القاعدتين التّاليتين :

قاعدة أولى : كلّما ازدادت الوحدتان المعجميّتان قربا في النّصّ ازداد الاتساق الذي تحقّقانه قوّة ومتانة (Cohesion ,290). وقد بدا لنا أنّ هذه القاعدة متأثّرة تأثّرا مبالغا فيه بالصورة التي أصبحت غالبة على تمثيل النّصوص، باعتبار غلبة النّصوص الأدبيّة المكتوبة غلبة شبه مطلقة، في حين أنّك إذا ولجت هذه الظّاهرة من زاوية معنويّة عرفانيّة لاحظت أنّ بعد الوحدات في خطّيّة النّصّ لا يناسب بالضّرورة وهاء علاقات التّناسب والاتساق القائمة بينها.

قاعدة ثانية : كلّما ارتفع تواتر الوحدتين المعجميّتين في الاستعمال عامّة، لا في النّصّ المعنيّ بالأمر، قلّ الاتساق الذي تحقّقانه قوّة ومتانة (الإحالة السّابقة). لا يمكن ألاّ تذكّرك هذه القاعدة بتلك التي أشار إليها المهتمّون بنظريّة التّواصل، ونحن نعلم أنّ هذه القاعدة سيقت بشأن الشّحنة المعلوماتيّة التي يحملها العنصر، وهي شحنة مناسبة عكسا لدرجة تواترها أي احتمال ظهورها.

وبعد النّظر في بعض الجوانب التي قدّمها هاليداي وحسن عن الاتّساق المعجميّ يمكن أن نتساءل عن السّبب الذي منع المؤلّفين من اعتبار الجزء الأوّل منه القائم على التّكرير من بين مظاهر الاستبدال، فتكون لنا منه :

- استبدال العنصر بلفظه
- أو استبداله بمرادفه التّامّ أو شبه التّامّ
- أو استبداله بالاسم المطلق أو العامّ الذي يتضمّنه ويحتويه،

تذهب إلى ذلك كما ذهبا إليه في القول باستبدال العنصر بالضّمير أو

بالعلامة الصّفر (في حالة الحذف، إن صحّ اعتباره من قبيل حالات الاستبدال) أفلا يكون الأمر راجعا إلى قيام الأوّل على الانتظام والثّاني على عدم الانتظام ؟ ففي الحالة الأولى يوجد اتّفاق في العنصر المحال عليه في الخارج، أمّا في الثّانية فإنّ هذ الأمر ليس متوفّرا دائما، إنّما يكون تارة، ولا يكون أخرى... على أننا نرجّح أنّ هذ الاتّساق المعجميّ لم يكن ليتاح لولا ما في المعجم ذاته من علاقات نظاميّة، ولا يمكن أن يعدّ اختلاف الدّارسين بشأن تقدير أهمّيتها وتفاوت النّتائج في الكشف عنها دليلا على انعدامها.

خلاصة هذا القسم الذي عرض فيه المؤلّفان مظاهر الاتّساق في النّصّ أنّه في جانبه الأعظم قائم على عناصر وقواعد نظاميّة، وهو بالتّالي "جزء من النّظام اللغويّ" (Cohesion ,5) ، لكنّهما كانا ذكرا أنّ النّصّ ليس وحدة نحويّة نظاميّة ، (Cohesion, 1)، وهذا يفضي إلى وضع غريب بالنّسبة إلى النّصّ وغيرمريح بالنّسبة إلى دارسيه، وهو أن توجد وحدة تقوم في تكوّنها على قواعد نظاميّة دون أن تكون تلك الوحدة وحدة نظاميّةٌ. وما نخشاه أن يكون هذا التّصوّر قد سلّط على النّصّ نتيجة اختيارات نظريّة ومنهجيّة مسبّقة وضعت والنّصّ مغيّب منها تغييبا، هذا إلى جانب مظاهر أخرى تعمّد الدّارسون إقصاءَها أو إرجاءَها كالمقام والمعنى

II. قضايا الاتّساق العامّة

1. تعريف النص : هل النّصّ وحدة لغويّة ؟

المعنى العامّ : تطلق كلمة 'نصّ' على أي جزء من الكلام الشّفويّ أو المكتوب يكوّن كلاًّ، مهما كان طوله (Cohesion...,1). والنّصّ وحدة من وحدات الكلام في الاستعمال، وهو ليس وحدة نحويّة مثل الجملة أو الجزء من الجملة (الإحالة السّابقة). ومن الأفضل أن يعتبر النّصّ وحدة **دلاليّة** أي أنه ليس وحدة شكليّة بل وحدة معنويّة، وعلاقته بالجملة أو الجزء من الجملة لا تقوم على الحجم بل تقوم على الإجراء والإنجاز realization بتشفير نظام علاميّ في آخر، فالنّصّ لا يتكوّن من جمل، إنّما ينجز بجمل ويشفّر بالجمل. وإذا أدركنا النّصّ على هذ االنّحو لم ننتظر أن نجد بين الوحدات المكوّنة له فيه نفس الضّرب من علاقات الاندراج والاندماج التي نجدها

بين مكوّنات الجملة. والوحدة بين مكوّنات النّصّ ليست من قبيل الوحدة القائمة بين مكوّنات الجملة (Cohesion...,2).

ولا يختلف ما صدّر به المؤلّفان حديثهما عن النّصّ عمّا جعلاه تتويجا لكتابهما في البحث عن مظاهر الاتساق فيه . فليس النص في نظرهما سلسلة string من الجمل ، وبعبارة أخرى إنّ النص ليس وحدة نحويّة أوسع من الجملة ولا شيئا يشبه الجملة لكنّه يختلف عنها من حيث الحجم أي إنّه ليس ضربا من الجملة "العملاقة". والأفضل أن لايعتبر النص وحدة نحويّة بل وحدة من قبيل آخر : أي وحدة معنويّة. والميزة التي يتميّز بها هي كونه وحدة معنوية سياقيّة، أو قل هو نسيج... (Cohesion...,291).

والنص باعتباره وحدة دلاليّة ينجز في شكل جمل، وهذا هو الوجه الذي يجب أن نفهم منه علاقة النص بالجملة : النص ينجز في مجموعة من الجمل المتعالقة، أو في أقصى الحالات في جملة واحدة. والتعبير عن الوحدة المعنوية للنص تكمن في التناسق والترابط بين الجمل التي يتكوّن منها.

والأصل أنّ كلّ جملة في أيّ نصّ، باستثناء الأولى، تتضمّن مظهرا من مظاهر الاتساق يربطها بالجملة السابقة، أو بعبارة أخرى تتضمّن كلّ جملة رابطا إحاليا قبليّا يربطها بما تقدّم عليها، كما تتضمّن أحيانا رابطا إحاليّا بعديّا يربطها بما يليها، لكنّ الرّوابط الإحالية البعدية أقلّ، وهي ليست ضرورية لوجود النصّ (Cohesion...,293). وكلّ قطعة من الكلام يطلب بها وجه وتكوّن وحدة في سياق مقامي ما تكوّن نصا.

وكأنّك بالمؤلّفين لم يُشفيا من داء الفصل المشطّ بين مجال النّظام، باعتباره ميدان النّحو وميدان التّجريد، ومجال الاستعمال والإجراء، باعتباره ميدان المادّة والمعنى والدّلالة. فلكأنّ النّصّ في علاقته بالجملة هو المادّة matière في علاقتها بالهباءات molécules المكوّنة له، حيث تكون المادّة ركاما لا نظام فيه ولا انتظام في حين تتكوّن الهباءة molécule من عناصر خاضعة لبنية صارمة هي بنية الهباءة الخاصّة بكلّ جسم. بل إنّ هذا التّشبيه لا يستقيم ولا يكون إلاّ متى خلّصت الهباءة من الوجود الفعليّ واعتبرتها شيئا مجرّدا يمكن أن تتصوّره لكن يتعذّر عليك الظّفر

به متحقّقا، فيكون التّمثيل الأقرب هو أن تعتبر الجملة من قبيل الجوهر وأن يعتبر النّصّ من قبيل العرض، فإذا بك تنتقل إلى تقابل يشبه التّقابل الذي أقامه أفلاطون بين عالم الهيولى وعالم المثل.

وممّا تقدّم تلاحظ أنّ النّصّ لم يكن في نظر هذين المؤلّفين بأسعد حظّا ممّا كان عليه في نظر متجاهليه أو المنكرين لوجوده إنكارا تامّا. بل لعلّ حظّه معهما كان أنكد: فكيف يستقيم مثل قولهما : "النّصّ لا يتكوّن من جمل لكنّه ينجز بجمل" وماذا يحصل لو أجريت هذا القول على الجملة فقلت : "الجملة لا تتكوّن من كلمات بل تتكوّن بكلمات " أو أجريته على الكلمة فقلت : " الكلمة لا تتكوّن من أصوات بل تتكوّن بأصوات ". والغالب أنّك كلّما قلت هذا صدرت عن اعتبار التّركيب مهما كان نوعه تابعا للإنجاز دون النّظام. ولعلّ الوجه في استقامة قول المؤلّفين بأنّ "النّصّ texte لا يتكوّن من جمل لكنّه ينجز بجمل" هو أن تقصد به إلى معنى الحدثان دون الاسميّة فيلتقي عند ذلك بالمعنى المصدريّ للكلمة "نصّ" في العربيّة. لكنّ الأصول الاشتقاقيّة للكلمة texte في اللغات الغربيّة تأبى الدّلالة عن مثل هذا المعنى.

فما قيمة الفصل المطلق بين الجانب النّظريّ المجرّد وجانب الإنجاز والإجراء ؟ وما قيمة الجهاز النظريّ المجرّد إن هو بقي معلّقا ولم يستوعب قواعد استعمال المادّة التي يدرسها ؟ إنّ ما أقلقنا أكثر في هذا الكلام هو أنّه قد بدا لنا إعادة - لا شكّ أنّها غير مقصودة - لما سبق أن قيل بشأن الفصل بين اللغة والكلام، ولو ذهبت تعوّض، في ما حدّث به المؤلفان، النّصّ بالكلام والجملة باللغة لتحصّلت على نصّ آخر لا نظنّ أنّه يفقد كثيرا من صحّته. فإذا بالخصومة بين اللغة والكلام - ومثلها الخصومة بينهما وبين المقام، وكذلك الخصومة بين الشّكل والمعنى - تنتقل لتحلّ في مجال آخر بين الجملة والنّصّ، وإذا بالنّصّ يصبح ملتقى الخصومات.

2. كمّ النص

لاحظ " هاليداي وحسن " أنّه يمكن أن تختلف النصوص من حيث الطول فيكون لها جميع الصّور والأشكال. وبما أنّ النصّ ليس وحدة نحويّة، وبما أنّه لا يتكون من جمل، فإنه لا يرتبط بالجملة باعتبارها الحدّ الأدنى لصور إنجازه، فكم من

نصّ مألوف يكون منجزا في بنية نحويّة أقلّ من الجملة. تظفر بمثل تلك النّصوص في لافتة أو شعار أو عنوان يكون في صيغة مركب اسميّ أو مركب فعلي أو مركب حرفي كما هو الشّأن في اللاّفتات التالية :

للبيع / البنك المركزي التونسي / فلان بن فلان فلاح تاجر القيروان .

وليس للنصّ أيضا حدّ أقصى، فيمكن أن يكون كتابا كاملا أو قل يمكن أن يكون الكتاب نصّا واحدا... وما سمّيناه بالاتساق يمكن أن يمتدّ على مقطوعات لا متناهية في الطول.

والملاحظ أنّ هذا الكلام على قدر كبير من النسبية، فأن لا يكون النص وحدة نحوية لا يقتضي بالضرورة أن يتكوّن من وحدات أصغر من الجملة. وهذه القضيّة تكون رهينه النظرية المعتمدة في تحليل الكلام وتحليل الجمل، ولنقل إنّ هذه النصوص الممثل بها يمكن أن تحلل إلى جمل أو إلى ما دون الجملة بحسب النظرية النّحويّة المعتمدة في التحليل. فإذا وجد المرء نفسه تجاه أكثر من نظرية، وكانت كلّ نظرية تفضي إلى تحليل يختلف عن ذلك الذي تفضي إليه الأخرى طبّق مقاييس الاختيار العامّة كالبساطة والملاءمة وغيرهما.

هذا إضافة إلى ضعف النتيجة النظرية التي يفضي إليها مثل هذا التحليل، فإذا لم يكن النص وحدة نحوية ذات بنية (شكل مجرّد)، ولم يكن كيانا مكوّنا من وحدات متجانسة (كالجمل أوغيرها) كانت النتيجة أن يعتبر " النص شيئا غير متناسق ولا متجانس" وهي نتيجة سلبيّة لا نظن أنّها في حاجة إلى بحث واستدلال.

لقد بدا لنا تحليل المؤلّفين لمظاهر الاتساق في النّصّ قائما على مداخل تصنيفيّة متباينة، فهو تارة يغلّب قضيّة الاتفاق أو الاختلاف في الإحالة على الخارج، وأخرى على الظّواهر اللغويّة النّظاميّة التي يتحقّق بها وثالثة على نوع الوحدات المحقّقة له باعتبار انتمائها إلى صنف الوحدات النّحويّة أو صنف الوحدات المعجميّة. وكلّما تعلّق الأمر بمدخل تداعت له المداخل الأخرى، فقضيّة الاتّفاق والاختلاف في الإحالة مطروحة في جميع الأقسام التي حدّثنا عنها، وعمليات الاستبدال مشتركة هي أيضا بين هذه الأقسام يمكن أن تعتبر منها ما اعتبر من الظّواهر الإحاليّة وما اعتبر من الاتّساق المعجميّ، وقد سبق أن أشرنا إلى التّداخل

بين قسم هامّ من الاتّساق المعجميّ المتمثّل في التّكرير وظاهرة الاستبدال. وقد لا يكون الأمر راجعا إلى قصور المولّفين أو تقصير منهما، إنّما هو صورة من صور تشعّب الظّاهرة اللغويّة لم يفلت منها كلّ من رام الاهتمام باللغة.

3. النّصّ ظاهرة غير متفاصلة

يرى " هاليداي وحسن " أنّه من الغرر أن نذهب إلى أنّ مفهوم النصّ محدد تحديدا تاما، أو أن ندّعي أنّه من اليسير علينا أن نجزم فنقول إنّ هذا الكلام يكوّن نصا واحدا وأنّ ذاك لا يكوّن نصّا واحدا . فلئن كنّا في الغالب قادرين على التمييز بين الكلام الذي يكوّن نصّا واحدا والكلام الذي يكوّن نصّين أو أكثر فإنّه كثيرا ما تعترضنا حالات وسطى توافق منزلة بين بين نكون فيها متردّدين بين اعتبار قطعة من الكلام جزءا من النص واعتبارها ليست جزءا منه (Cohesion ، 294-295).

واقترح المؤلفان أن يتمّ الاعتماد على مظاهر الاتساق لمعرفة حدود النص، كأن يقال إنّ بداية نصّ جديد تكون حيث تكون جملة لا تتضمّن أيّ مظهر من مظاهر الاتساق مع ما تقدّم عليها، مع الإشارة إلى أنّه قد توجد في النصّ جملة أو أيّ وحدة أخرى لا اتساق بينها وبين ما يحفّ بها ، وقد يكون هذا الأمر قريبا ممّا سمّاه النّحاة العرب اعتراضا ، وعلى كلّ فكلّما انعدمت الرّوابط الاتساقية دلّ ذلك على الانتقال من أمر إلى آخر كالانتقال من الوصف إلى السرد...

ويضيف المؤلفان أنّ في مفهوم النصّ ما يكفي من الدّقة، وأنهّ يمكن أن يحدّد تحديدا واضحا ملائما، لكنّ هذا التحديد لا يمدّنا بمقاييس أوتوماتيكية (لم يقل المؤلفان مقاييس شكليّة) تمكننا دائما من تمييز ما هو نصّ ممّا ليس نصّا.

من الكلام المتقدّم نلاحظ تردّد المؤلفين : أيعتبران النص وحدة أم لا، فيختاران أنّه وحدة، ثمّ يتردّدان : أيعتبرانه وحدة نحوية أم لا، فيفرّطان في اعتباره وحدة ذات بنية نحويّة وإن عزّ عليهما ذلك، فكأنّهما يذهبان إلى أنّه " وحدة ليست وحدة ".

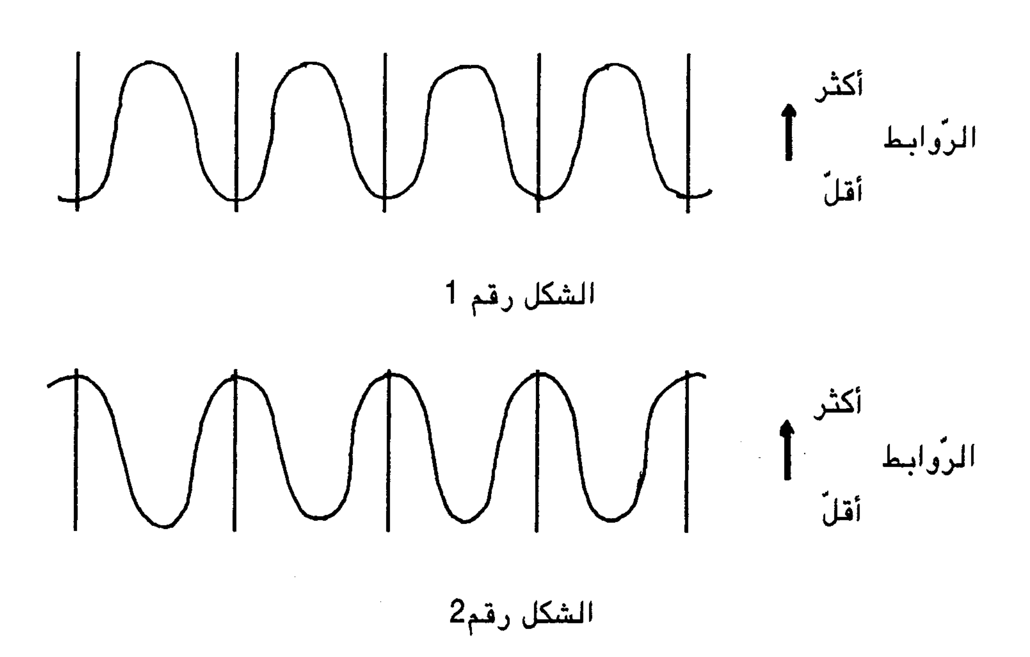
وخلاصة القول أنّهما، وإن قالا بكون النصّ وحدة فإنّهما أخرجاه من مجال الوحدات المتفاصلة، وبالتالي فإنّهما حرماه كلّ نصيب من الصياغة الشكلية

والقواعد والأصول الصارمة : فالمقطوعة من الكلام قد تكون في منزلة بين بين، ومكوّنات النص مكوّنات غير متجانسة، وقواعده (قواعد الانسجام) لا تمكّن من تعيين حدود النصوص ولا من تصنيفها.

4. الاتساق ظاهرة غير متفاصلة :

ذهب " هاليداي وحسن " إلى أنّ النصّية ليست من قبيل الظواهر التي تكون أو لا تكون البتّة، وأنّ مظاهر الاتساق ترد مجموعة متراصّة تارة ولا يرد منها شيء البتّة تارة أخرى، بل نجد في النصّ درجات من الحبك والنسج. فالنصّية ظاهرة تزيد وتنقص.

وبهذا التفاوت في الحبك يفسّران ظاهرة تقسيم النصوص المكتوبة إلى فقرات فيذهبان إلى أنّ مظاهر الترابط تكثر في نطاق الفقرة الواحدة وتقلّ بين الفقرة والفقرة، ويمثّلان ذلك بشكل جيْبيّ sinusoidal تكون فيه كل نقطة سفلى حدّاً يفصل الفقرة عن الفقرة (Cohesion، 296 -297) كما يبيّنه الرّسمان التّاليان:



الشكل رقم 1

الشكل رقم2

ونحن لا نرى أن النصّية ظاهرة متّصلة تقوى إذا ارتفع عدد مظاهر الاتساق وتضعف إذا قلّ، بل هي ظاهرة متفاصلة، فالنص بالنسبة إلى منتجه ومتقبّله يكون نصّا أو لا يكون، فإن كان كذلك فلسبب جعله فيه منشئه أو بدا لقارئه، وإن لم يكن كذلك فلأنّ منشئه لم يجعل فيه عن جهل أو عن تعمّد ما يكون به نصّا أو لأنّ المتقبّل لم يهتد إلى ذلك.

5. دور الاتساق في فهم النص

يتجسّم المعنى العام للاتّساق حسب " هاليداي وحسن " (Cohesion، 298-300) في مفهوم النصّ. فدور الاتساق في نشأة النص إنّما هو توفير عناصر الالتحام والترابط بين عناصره. وما ينشئ النصّ هو النصّيّة Textuel أو قواعد صياغة النصّ باعتبارها جانبا من نظام اللغة، وباعتبار الانسجام جزءا منه (ص 298). والمكوّن النصّيّ من حيث هو كلّ هو مجموع الوسائل اللغوية التي تتمثل وظيفتها الدلالية في التعبير عن علاقة الانسان بـ[الكون] المحيط (ص 298) . وما يميز النصّ هو كونه عمليا في سياق ما.

ويعبّر الاتساق عن التّرابط بين جزء وآخر من أجزاء النصّ. ومن الهامّ أن نؤكّد على أنّ النصّية لا تنحصر في هذا التّرابط. فليس البناء الداخلي للجمل وسائر وحدات النصّ أقلّ قيمة من هذا التّرابط. وتستمرّ نقاط التّرابط أثناء حدوث الخطاب أي من نقطة إلى أخرى في النصّ على الصعيد الدلالي . وهذا التّرابط الحاصل عن الاتساق هو الذي يجعل السامع أو القارئ قادرا على إرجاع العناصر المنسيّة المسكوت عنها (أو المضمرة بعبارة النحاة العرب).

ومن أهمّ القضايا الراهنة المتعلقة بفهم عمليّة التخاطب باعتبارها العملية النصّية الكلّية أو الكبرى قضيّة معرفة الطريقة التي تتيح للسامع أن يكمل المعلومات المسكوت عنها أي (المضمرة)، فالسامع يسند إلى ما يسمعه المعاني المناسبة لكنّه في قيامه بذلك يساهم مساهمة كبيرة في عمليّة التأويل : فالجمل والعبارات والألفاظ التي يسمعها والمصوغة صياغة صحيحة تحمل (خلافا لما يعتقده عامّة الناس من كونها في معظم سياقات الخطاب تامّة الصياغة) عددا كبيرا جدّا من الثغرات. ومظاهر التّرابط ليست مجرّد سمات وخصائص تضاف إلى النصّ ويحلّى بها بل هي أمر ضروريّ لتأويل النص وإدراك معناه.

خاتمة الفصل

ويمكن أن نبدي بشأن ما تقدّم الملاحظات التالية :

- إن صعوبة فهم النصوص القديمة أو البعيدة عنّا لا ترجع إلى كونها أكثر ثقبا أو ثغرات من النصوص الحديثة القريبة منّا، فهي من حيث الصياغة اللغوية مقدودة على غرار النحو الذي قدّت عليه النصوص الحديثة، ولكنّه يكمن في ما يوجد في القارئ من نقص في القدرة على ملء تلك الثغرات.

- إنّ طرح ظاهرة الاتساق كما صوّرها " هاليداي وحسن " طرح يجعلها من قبيل أمر طارئ على النصّ، وليس من صلبه : فهما يتصوّران حالة يكون فيها الكلام ليس نصّا، تليها حالة ثانية تضاف فيها مظاهر الاتساق فيصبح الكلام نصّا. فكأنّ الاتساق أمر يسلّط على الكلام من الخارج، يضاف ليصلح به أمر فاسد، إذ به يصبح ما لم يكن نصّا نصّا. صحيح أنّ فكرة " هاليداي وحسن " ليست على هذا القدر من التطرّف والفصل، فهما يعتبران الاتساق والنصّية جزءا من النظام اللغوي، كما يعتبرانهما بنية دلالية تمكّن من ربط اللغة بالواقع والمحيط... لكن علاقة التضمّن هذه (أي كون الاتساق جزءا من النظام) تجعل من الاتساق أمرا يوجد مع أمر آخر ليكوّنا معا نظام اللغة.

أمّا النظرية العربية فإنّها - كما سنتبيّن في الأقسام الموالية من هذا العمل - قد اعتبرت الظواهر التى توافق تلك التي اعتبرت مكوّنة للاتساق من صلب النظام وأساسه : فالأصل فيما يستعمل في اللغة من الوحدات والصّيغ هو الوضوح لا الإبهام، وفي اللغة وحدات مبهمة (المبهمات)، ووجود هذه المبهمات خاضع لحكمة لغوية منطقيّة واستعمالها خاضع لشروط وقيود لا يخرج عنها، بل إنّ عدم استعمالها، أي استعمال مقابلها يحقق في اللغة معاني أخرى لا سبيل إلى تحقيقها إلا بها، فللإظهار وظيفة التسمية وللإضمار وظيفة أخرى هي تعطيل أثر التسمية، وللتنكير وظيفة وللتعريف وظيفة أخرى وعليهما تقوم أبواب ومسائل عديدة (اذكر حديث السّكّاكيّ عن الحالات المقتضية لكلّ وجه من هذه الوجوه). وجميع هذه الظواهر بصيغها اللغوية التي تجسّمها وبأصول استعمالها متجذّرة في صلب النظام اللغوي وليست أمرا طارئا عليه من الخارج ولا جزءا من النظريّة قائما بذاته

يضمّ إلى الأجزاء الأخرى لتكون منها جميعا النظرية العامة.

لقد أقدمنا على قراءة " هاليداي وحسن " قراءة تختلف عن تلك التي اعتمدها بعض الباحثين في مجال علم النص، فقد كان غرضهم عرض المظاهر التي تجسّم اتساق النصّ وانسجامه في مظانّها، فجمعوا منها وبوّبوا وصنّفوا [6] وبلغوا في ذلك الغاية. واضطرتنا طبيعة عملنا إلى قراءة مثل هذه البحوث والنظريّة النحويّة العربيّة حاضرة في أذهاننا، فقادنا ذلك إلى المقارنة والمقارعة مع ما في هذه العمليّة من خطر، خطر يزداد حدّة، لأنّها وإن سعينا فيها إلى تجاوز الجزئيات فهي تعتمد لا محالة على القراءة الجزئية الانتقائية.

إنّ هذا القول بوجود وحدات أصغر من الجملة أو بصورة عامّة وجود وحدات مختلفة عن الجملة يخلّ بأهمّ شرط من شروط قيام البنية وبأبسط مبادئ التحليل، وذلك لإخلاله بمبدإ تجانس العناصر المكوّنة للبنية، ولإفضائه إلى بنية لا تتكوّن من عدد صحيح من العناصر، ولو أجريته في مجال آخر من مجالات الدراسة اللغوية لأفضى بك مثلا إلى القول بوجود بنية مقطعية تتكوّن من مقاطع ومن أشياء أخرى غير المقاطع وتتضمّن عددا غير صحيح من العناصر (كأن يكون مثلا مقطعين وربع مقطع أو ثلاثة مقاطع وعشر مقطع)، وهو قول لا تقبله أي نظرية من النظريات التي تناولت المقطع.

---

6 – انظر على سبيل المثال : "لسانيات النّص" لمحمّد خطّابي و"نسيج النّص" للأزهر الزّنّاد ، أمّا "علم لغة النّص" لمحمّد بحيري فإنّ صورة الصّياغة والعرض التي اتّبعها صاحبه فيه قد حالت دون الإفادة من المادّة الغزيرة التي يزخر بها هذا الكتاب .

الفصل الثّاني

منظور تحليل الخطاب وتأويله
يول G. Yule وبراون G. Brown

0. تمهيد

اقتصرنا في هذا الفصل على اعتماد ما قدّمه محمّد خطّابي في كتابه "لسانيات النّصّ" (ص ص 47-75) بشأن منظور تحليل الخطاب انطلاقا من مؤلّف G. Yule و G. Brown : Discourse Analysis (1983)، وقد اعتبر خطّابي ما جاء في هذا المؤلّف " نقلة نوعيّة في مجال تحليل الخطاب" (خطّابي، 47) .

1. أهمّ الخصائص التي يقوم عليها منظور تحليل الخطاب

يتمثّل الفارق الأساسيّ بين منظور تحليل الخطاب وسائر المقاربات التي تناولت النّصّ أو الخطاب في اعتبار G. Yule و G. Brown الخطابَ مادّة وموضوعا وغاية، في حين مثّل الخطاب في مقاربات أخرى مجرّد محطّة أو مرحلة اضطراريّة يمرّ بها الدّارس للانتقال إلى ما يعتبر أهمّ منها. فقد كان الخطاب عند غيرهما منطلقا للبحث، وهو بالنّسبة إليهما غايته ونهايته. وممّا تجدر الإشارة إليه:

- استعارتهما بعض الأشكال من اللسانيات الاجتماعيّة واللسانيات النفسيّة واللسانيات الإحصائيّة والذّكاء الاصطناعيّ وعلم النّفس المعرفيّ (خطّابيّ، 47).

- اختزال وظائف اللغة في وظيفتين أساسيّتين : أولاهما وظيفة نقل المعلومات والثّانية الوظيفة التّفاعليّة، وسينعكس هذا الاختيار على الجوانب التي ركّزا عليها في تناول الخطاب واعتبراها مفيدة فيه (خطّابي، 48).

- اعتبارهما المتكلّم / الكاتب والمستمع[1] / القارئ محور عمليّة التّواصل وأساسها، فهما لا يتصوّران قيام عمليّة تواصل دون وجود الأطراف المساهمة فيها، ولئن بدا هذا الكلام من البديهيات فإنّه يكتسب قيمة عظيمة إذا أنت قابلته ببعض النّظريات اللسانيّة التي أقصت من منوالاتها أطراف التّخاطب أو زهّدت فيها، وبالتالي يمكن أن يبدو النّموذج الذي قدّمه يول وبراون إعادة للاعتبار لمكوّنات زهّد فيها الحرصُ على تخليص موضوع الدّراسة اللغويّة ممّا يربطها بالظّواهر الخصوصيّة والسّعي إلى إرجاع الظّواهر اللّغويّة إلى مجرّد أشكال مجرّدة قيمتها النّظريّة مناسبة طردا لبعدها عن الاستعمالات الخاصّة.

- تأويل الخطاب لا يتسنّى إلاّ بوضعه في سياقه التّواصليّ زمانا ومكانا ومشاركين فيه ومقاما.

- التّمييز بين عمل اللسانيّ وعمل محلّل الخطاب، ولم يخف على المؤلّفين ما في المبالغة من قدرة على البيان والإقناع، فذهبا إلى أنّ اللغة في نظر اللسانيّ نتاج، وهي في نظر محلّل الخطاب عمليّة وإجراء، بل ذهبا إلى القول بأنّ اللسانيّ يجمع في عمله بين دورين اثنين مختلفين : دور منتج المادّة المقصودة بالدّراسة ودور الدّارس المحلّل، في حين يقصر محلّل الخطاب دوره على تحليل الخطاب الحاصل من أصحابه على نحو طبيعيّ فلا يجمع بين دور المنتج والدّارس المحلّل. فهمّ اللسانيّ ليس "البحث عن تفسير العمليات الذّهنيّة المتمثّلة في إنتاج مستعمل اللغة لهذه الجمل، ولن يهتمّ بوصف السّياق الفيزيائيّ والاجتماعيّ الذي تظهر فيه تلك الجمل، وإنّما سيقتصر على معطيات يضعها محاولا إنتاج مجموعة من القواعد الشّاملة الاقتصاديّة التي ستفسّر الجمل المقبولة في معطياته والجمل المقبولة فحسب " (Discourse Analysis، 20 عن خطّابي، 49). أمّا محلّل الخطاب فإنّه "لا يهدف إلى وضع قواعد صارمة وإنّما إلى تتبّع مظهر خطابيّ معيّن للوقوف على درجة تكراره من أجل صياغة اطّراده، فهدفه هو الوصول إلى اطّرادات وليس إلى قواعد معياريّة،

1 - هل هذه التّسمية من المؤلّفين أم هل هي من نتائج التّرجمة ؟ إن كانت الثّانية هان الأمر بإدخال تعديل في التّرجمة ، وإن كانت الأولى وجب أن نشير إلى الفرق بين دور المستمع المخاطب ودور المستمع وهو غير مقصود بالخطاب ، وهما دوران شديدا الاختلاف والتّميّز ، وللخلط بينهما انعكاس على نتائج وصف الخطاب وتحليله .

باعتبار أنّ معطياته خاضعة للسّياق الفيزيائيّ والاجتماعيّ وأغراض المتكلّمين واستجابة المستمعين..." (خطّابي 49) لذلك يتبنّى محلّل الخطاب " المنهجيّة التّقليديّة للّسانيات الوصفيّة محاولا وصف الأشكال اللغويّة التي ترد في معطياته دون إغفال المحيط الذي وردت فيه. فمحلّل الخطاب يحاول أن يكشف الاطّرادات في معطياته وأن يصنّفها" (Discourse Analysis، 23 عن خطّابي 49).

- إنّ الاطّرادات التي يرمي محلّل الخطاب إلى الكشف عنها ليس مجالها النصّ باعتباره نتيجة لعمليّة الخطاب أي النّصّ بمفرداته ومركّباته وجمله مدوّنة في صفحة إنّما مجالها العمليّة التي بمقتضاها تعمل اللغة باعتماد جميع أطراف التّواصل (المرسل و المرسل إليه والرّسالة ونوعها والسّياق...). فليس ما يسمّى بالنّصّ في نظريّة تحليل الخطاب سوى " بيّنة وشاهد على محاولة منتج ما (متكلّم أو كاتب) إيصال رسالة إلى متلقّ (مستمع أو قارئ) " (Discourse Analysis، 24 عن خطّابي 50).

وقد أخذ المؤلّفان على نفسيهما بالخصوص :

- البحث عن كيفيّة وصول متلقّ ما إلى فهم الرّسالة المقصودة الموجهة من قبل منتج في مناسبة معيّنة.

- السّعي إلى وصف الشّكل اللغويّ ليس كموضوع ساكن، وإنّما كوسيلة ديناميّة للتّعبير عن المعنى المقصود.

- أن يبيّنا كيف أنّ متطلّبات المتلقّي المعيّن في ظروف بعينها تؤثّر في تنظيم خطاب المنتج (Discourse Analysis، 24 عن خطّابي 50) .

وقد أجملا هذه النّقاط الثّلاث في المقدّمة (Discourse Analysis، IX) في صورة السّؤال التّالي : " كيف يستعمل الإنسان اللغة من أجل التّواصل، وبالخصوص كيف ينشئ المرسل رسالة لغويّة للمتلقّي، وكيف "يشتغل" متلقّي الرّسالات اللغويّة عند تأويلها " ؟

ويستدعي هذا الكلام الملاحظات التّالية :

أ - إنّ في اتّهام المؤلّفيْن الدّارسين اللسانيين بوضع المادّة اللغويّة المدروسة والجمع بين دور الدّارس ودور المنتج قدرا كبيرا من المبالغة، وإن كانت هذه المبالغة

مقصودة للغرض. فاللسانيون إن اتّفقوا في قلّة الاكتراث بالمقام الماديّ وطبيعة المتكلّم والمخاطب والدّقائق المعنويّة النّاتجة عنها، فإنّهم لم يكونوا كلّهم من الواضعين للمادّة التي تناولوها بالدّرس (اذكر طبيعة المدوّنة بالنّسبة إلى بعض المدارس اللسانيّة والشّروط التي اشترطوها فيها قصد توفّر الموضوعيّة). وينبغي ألاّ نحمل تمثيل اللسانيين (والنّحاة) بجمل من قبيل "ضرب زيد عمرا" أو "Pierre est venu" أو "John is hungry" على التّسلّط والجمع بين دوري المخبر والمحلّل، وإنّما هي حالات كانت فيها تلك الأمثلة كافية للتّمثيل عن الظّواهر المقصودة بالدّرس ومؤدّية للغرض المنشود منها. على أنّ هذا التوضيح لا ينفي عن اللسانيين الزّهد في المقام وخصوصيات القول كما أنّه لا ينفي حصول بعض الزّيغ في الاستنتاج بسبب تغييب المقام والانطلاق من الأمثلة المعزولة. وسنحاول الكشف عن موقف النّحاة العرب من هذه القضيّة في الإبّان (انظربالخصوص القسم الثّالث من عملنا).

ب - إنّ قصد المؤلّفين إلى تحليل الخطاب ليس مجرّد عمليّة إدماج لما كان مقصى لأسباب منهجيّة من الدّراسة اللسانيّة، إنّما هو يقوم على عدول عن الطريقة القائمة على الافتراض في بناء النّظريّة إلى طريقة تعتمد على الوصف، ولئن وفّر الاستقراء للدّارس ميدانا أكثر أمنا، فإنّه قد يقوده إلى متاهات يصعب الخروج منها.

ج - إنّ هذا التّعديل في المنهج يؤذن، بل قل ينذر بالتّفريط في نوعيّة النّتائج أي القواعد والأصول المرتقبة، فالمؤلّفان يصرّحان بأنّ الغاية من تحليل الخطاب ليست الكشف عن قواعد معياريّة أي أصول اضطراريّة بل هي مجرّد "الكشف عن الاطّرادات" في الخطاب.

والغالب على هذا المنطلق في تحليل الخطاب إعادة الاعتبار إلى منزلة الإنسان في اللغة وإلى الظّروف الطّبيعيّة الحقيقيّة التي ينشأ فيها الخطاب. كما تلاحظ المنزلة الثّانويّة التي جعلت لنصّ الخطاب في هذه النّظريّة، مقابل العناية بما يقوم عليه الخطاب من حركيّة وتفاعل بين منشئه ومتلقّيه. وقد أطلنا في عرض أهمّ مميّزاته، وفي ذهننا نيّة مقارعتها بما قامت عليه النّظريات النّحويّة العربيّة من حيث المنزلة التي جعلتها للمتخاطب ومقام نشأة الكلام ووجوه تفاعلهما مع أبنيته وتوجيها لها.

2. منزلة الفهم والتأويل في انسجام النّصّ

ذهب المؤلّفان إلى أنّ انسجام النّصّ يأتيه لاحقا عند تأويل المتلقّي له، وهو ليس فيه أمرا سابقا على تأويله، ويتمّ توصّل القارئ إلى تأويل نصّ الخطاب اعتمادا على أمرين اثنين : أحدهما تجاور مكوّنات نصّ الخطاب والثّاني افتراض توفّر الانسجام فيه.

وقد استدلاّ على ذلك بمثال معلّقة من تلك المعلّقات التي تجعل في بهو الكلّيات للإعلان عن إلقاء المحاضرات وسائر الأنشطة، ورأينا أن نستعيض عنها بواحدة من تلك اللافتات تعلّق في كلّيتنا، ولم نر بأسا في أن نعضدها بتلك اللاّفتات المألوفة التي توجد في مقدّمة بعض العربات أو في مؤخّراتها لوفائها بنفس الغرض الذي تفي به لافتة الكلّيّة المشار إليها، بل إنّه فيها أوضح وأجلى :

(1) الثّلاثاء 3 فيفري 1980شهادة اللسانيات درس تعويض الأستاذ صالح القرمادي، القاعة 201.

(2) 1542 تونس 32

(3) زيد بن عمرو، فلاّح تاجر، البقالطة

(4) مجزرة الأحباب

(5) هذا ضريح المغفور له يزيد بن عبد الله...

بالرّغم من انعدام الرّوابط الشكليّة بين مكوّنات كلّ نصّ من نصوص هذه اللاّفتات فإنّ تجاور مكوّنات كلّ واحدة منها يدفعنا إلى تأويلها كما لو كانت مترابطة (Discourse Analysis 244 عن خطّابي، 51) ، ثمّ إنّ القارئ لهذه اللافتات ينطلق من افتراض أنّ الخطاب خطاب منسجم، كيفما كانت طريقة تقديمه ورغم خلوّه من الرّوابط الشّكليّة. كما أنّ القارئ يعتمد على ما تراكم لديه من التّجارب السّابقة في قراءة نصوص مثل هذه اللافتات. ويبادر المؤلّفان بالإدلاء بالفرضيّتين التّاليتين :

- الخطاب لا يملك في ذاته مقوّمات انسجامه، وإنّما القارئ هو الذي يسند إليه هذه المقوّمات.
- كلّ نصّ قابل للفهم والتّأويل فهو نصّ منسجم، والعكس صحيح.

ولا يخفى عنك ما في هذا الكلام من الوجاهة بل والطّرافة، لكن لنتوقّف قبل المضيّ مع المؤلّفين في عرض مبادئ عمليات الانسجام، عند بعض ما يفضي بك إليه اتّباعهما فيما قدّماه : تلاحظ أوّلا أنّ ما اعتبر من قبيل تجاور مكوّنات نصّ الخطاب أمر مفرط في البداهة، وهو لإفراطه فيها يفقد كلّ قيمة، فلم يدّع أيّ دارس خلاف ذلك ولم يدع إلى النّظر في نصّ تكون أجزاؤه مبعثرة غير مجمّعة (إلاّ ما يكون من علماء الآثار فيما يعثرون عليه من النّصوص المفكّكة لتلف حاملها، وليس المقام مقام هذا). ثمّ إنّه رغم الدّور الذي جعلاه للمخاطبين والمقام في نظريّتهما فإنّ ما ذهبا إليه يغيّب إلى حدّ كبير دور منشئ النّصّ في اختياره للصّيغة التي يراها مناسبة لخطابه، كما أنّه يطمس اقتضاء المقام لصياغة النّصّ على نحو دون آخر، اقتضاء يكاد يصبح داخلا في قواعد اللغة التي كتب بها الخطاب، ومن المبالغات التي وقع فيها المؤلّفان أنّ حرصهما على تغليب جانب الفهم والتأويل في انسجام النّص جعلهما يعتبران صورة صياغته أمرا ثانويّا.

فكلّ نصّ خطاب من النّصوص الخمسة السّابقة قد صيغ حسب قواعد مناسبة للغرض المقصود منه، وتكاد صورة صياغته تدخل في المتواضع عليه من قواعد الكتابة، ولو عمدت إلى استبدال بعضها ببعض بإحلال الواحد منها محلّ الآخر أو عمدت إلى كتابة غير اللافتات بالأسلوب الذي تكتب به اللاّفتات لأتيت ما يضحك [2]!

3. مبادئ الانسجام

ومبادئ الانسجام عند هذين الدّارسين حسب تلخيص خطّابيّ لها أربعة : السّياق والتأويل المحلّي والتّشابه والتّغريض :

---

2 – اذكر قصّة بائع السّمك لـ Fernand Renaud فقد أشير عليه ببيع البرتقال بدل بيع السّمك ، فقبل . وأشير عليه بكتابة لا فتة بها يشهر ما يبيع ، فكان نصّ اللافتة على النّحو التّالي : Ici on vend de belles oranges bien mûres لكن نصّ اللاّفتة لم يعجب مخاطبه لما بدا له فيه من الحشو والإطناب ، فأخذ يشذّبه ، ومخاطبه يبيّن له كلّ مرّة أن في ما بقي من كلامه حشوا ، إلى أن آل به الأمر إلى محو جميع ما كتب على اللافتة ، وقرّر العود إلى بيع السّمك متعلّلا بأنّ في رائحة السّمك ما يغني عن كلّ لافتة .

1.3 السّياق المقاميّ

1.1.3 السّياق المقاميّ وخصائصه

انطلق المؤلّفان من الحديث عن أهمّيّة الدّور الذي يقوم به السّياق في تأويل نصّ الخطاب وهما يقصدان السّياق المقاميّ المادّي الذي ينشأ فيه الخطاب، ولمّا كانت قابليّة التّأويل هي المحقّقة للانسجام فإنّ السّياق يكتسب دورا رئيسيّا في تحقيق ظاهرة الانسجام. فالسّياق يجعل القول الواحد متى ظهر في مقامين مختلفين ذا تأويلين مختلفين، وهذا ما يحتّم الاعتداد بدور السّياق في تحقيق انسجام الخطاب. واستشهد المؤلّفان بحديث لهايمس Hymes (1964) حدّد فيه دور السّياق. فللسّياق حسب هذا الباحث دور مزدوج : " فهو يحصر مجال التّأويلات الممكنة... وهو يرجّح كفّة التّأويل المقصود " (Discourse Analysis، 37 عن خطّابي 52) .

وبدا لنا في تقديم الأمر على هذا النّحو إشكال إذ أنّه يطرح تحديد المقصود بالقول الواحد والمقاييس التي يجب أن تعتمد لتحديد مقوّمات وحدة القول، وملخّص المسألة هو التّالي : هل يمكن اعتبار القولين المتّفقين في الصّيغة قولا واحدا ؟ وهل يمكن إرجاع قولين اثنين مهما تماثلت صيغتهما إلى قول واحد ؟ الظّاهر أنّ هذا الكلام لا يزال متأثّرا برواسب الدّراسة اللسانيّة التي ترى إمكان إرجاع الأقوال المتماثلة من حيث الصّيغة إلى قول واحد وإن كان من قبيل القول النّمط énoncé type (انظر Eléments de sémantique ،Lyons,1978 ،29-30) والحال أنّ المنطلق بالنّسبة إلى هذين الباحثين يقتضي نفي ذلك ويفضي إلى اعتبار القول واحدا أحدا، فلا سبيل إلى اعتبار القول الذي يقال في سياقين مختلفين قولا واحدا بل يعتبر قولين اثنين وإن اتّفقا في الصّيغة اتّفاقا تامّا.

وتذكّرنا هذه القضيّة بقضيّة طرح سوسير لمسألة اتحاد الهويّة بالنّسبة إلى الوحدات اللغويّة. فقد ذهب كما هو معلوم إلى أنّ اتّحاد الهويّة في الأمثلة التي اتّخذ فيها القطار والثّياب أمثلة يوافق اتحاد هويّة القطار سوسة - تونس السّادسة صباحا مثلا، رغم ما يمكن أن يطرأ عليه من تغيير في العربات والطّاقم، لأنّ هويّته تتحدّد بقيمته ووظيفته (منطلقه وساعة انطلاقه ومنتهاه وساعة وصوله)، لا اتحاد هويّة الثّوب الذي يسرق منك مع ما ماثله من الثّياب لأنّ الهويّة في هذه الحالة

تتحدّد بذات الثّوب لا بما يشبهه من الأثواب. ومثل هذا الطّرح مستقيم في مستوى الوحدات اللغويّة باعتبارها وحدات مجرّدة، لكن إذا اعتبرت جانب الإنجاز والاستعمال اختلف الأمر اختلافا تامّا وانقلب ذلك الاتّحاد والاتّفاق تعدّدا، فإذا لم تضجر من التّمثيل بالقطار أمكنك أن تعتبر مثلَ قطار غادرته وقد نسيت فيه خفّيْك أو حقيبتك : فإنّ ذلك القطار واحد ولا يمكن أن يماثله قطار آخر، وإن كان هو هو مادّة وطاقما ووجهة وزمن انطلاق. فإذا عدت من الغد تبحث عمّا نسيته أمس فيما تعتقده القطار نفسه عدّ منك ذلك خرقا وحمقا، ولو رمت تحقيق وحدة الهويّة بينهما فعمدت إلى ترك خفّين آخرين فيه لعددت من أحمق الحمقى، إذ أنّك لن تحقّق بذلك بين قطار أمسك وقطار يومك اتّفاقا في الهويّة، كلّ ما في الأمر أنّك بفعلك الثّاني ستفقد خفّين آخرين فتعظم الرّزيّة.

ثمّ إنّ اعتماد نظريّة تعتبر السّياق أمرا أو وعاء يجعل فيه القول تقوم بالضّرورة على تصوّر الأقوال في وضعين اثنين : وضع يكون فيه القول معزولا عن السّياق، ووضع يكون فيه القول ضمن السّياق، ولئن كان تصوّر الأمور على هذين النّحوين ممكنا نظريّا فإنّ النّتائج التي يفضى إليها كلّ واحد قد لا تنطبق انطباقا تاما على النّتائج التي يفضي إليها الآخر. فكلام Hymes يفقد جانبا كبيرا من قيمته إن أنت نقلته إلى نظريّة تعتبر كلّ خطاب واحدا أحدا متّحدا ضرورة بالسّياق الذي حدث فيه لا ينفصل عنه، أو قل إنّ الحديث عن دور السّياق على هذا النّحو سيصبح لاغيا لأنّ السّياق إذا اعتبر جزءا من مكوّنات الخطاب سقط الإبهامُ وتعدّدُ التّأويل من تلقاء نفسه، أو قل إنّه سيتقلّص تقلّصا كبيرا يزهّدك في الحديث عن هذا الدّور المزدوج للسّياق حديثا مستقلاّ.

2.1.3 مقوّمات السّياق وخصائصه

ذكر هاليداي وحسن (Cohesion 1976، 21-22) أنّ صياغة مفهوم السّياق المقاميّ Context of situation بدأت مع Malinowski سنة 1923 في تكملته لكتاب 'Ogden and Richards "معنى المعنى"، ثمّ كانت صياغة Firth (1950) في مقال عنوانه Personality and language in society، وزاد عدد من الدّارسين هذا المفهوم تفصيلا، وبلغ به Hymes في كتابه " Models of interaction of

"language and social setting. ثمانية مكوّنات اعتبر أوّلها شكل النّصّ ومضمونه form and content of text، ونحن نستغرب اعتبار النّصّ ذاته جزءا من السّياق المقاميّ (اللّهمّ أن يكون المقصود بالعبارة form of text نوع النّصّ) وهو أمر مستبعد.

ونقل "براون" و"يول" تصنيفين لخصائص السّياق أوّلهما عن "هايمس" والثّاني عن "ليفيس". أمّا "هايمس" فقد اقترح أن تصنّف مقوّمات السّياق على النّحو التّالي:

1 - المرسل : وهو منشئ القول متكلّما أو كاتبا.

2 - المتلقّي : وهو المستمع أو القارئ الذي يتلقّى القول.

3 - الحضور : وهم مستمعون آخرون حاضرون عند نشأة القول، يساهم حضورهم في تخصيص الحدث الكلاميّ.

4 - الموضوع : وهو مدار الحدث الكلاميّ.

5 - المقام : وهو زمان حدث التّواصل ومكانه وكذلك العلاقات الفيزيائيّة بين المتفاعلين بالنّظر إلى الإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه...

6 - القناة : وهي كيفيّة وقوع التّواصل بين المشاركين في الحدث الكلاميّ مشافهة أو كتابة أو إشارة...

7 - النّظام : وهو اللغة أو اللهجة أو الأسلوب اللغويّ المستعمل.

8 - شكل الرّسالة : أي المقصود منها، كأن يكون محادثة أو جدالا أو موعظة أو خرافة أو رسالة غراميّة...

9 - المفتاح : ويتضمّن التّقويم أي هل كانت الرّسالة جيّدة حسنة أو مثيرة للعواطف.

10 - الغرض : أي القصد من حدث التّخاطب الذي ينقلب نتيجة للحدث التّواصليّ.

وذكر خطّابيّ أنّ هايمس أشار إلى أنّ حضور جميع هذه الخصائص ليس ضروريّا في جميع عمليات التّواصل " ولكن بقدر ما يعرف المحلّل أكثر ما يمكن من خصائص السّياق بقدر ما [كذا] يحتمل أن يكون قادرا على التّنبّؤ بما

يحتمل أن يقـال" (Discourse And ysis، 38 عن خطّابي 53).

وأمّا ليفيس فقد اقترح لخصائص السّياق التّصنيف التّالي، حيث أرجعها إلى ثمان:

1 - العالم الممكن : بمعنى الوقائع التي تؤخذ بعين الاعتبار سواء كانت حاصلة أو ممكنة أو مفترضة.

2 - الزّمن : باعتبار الجمل التي تتضمّن إشارة إلى زمان الخطاب (الآن، اليوم، الأسبوع القادم...).

3 - المكان : باعتبار الجمل التي تتضمّن إشارة إلى مكانه (هنا...)

4 - المتكلّم : اعتبار الجمل التي تتضمّن ضمائر المتكلّم (أنا، نحن...)

5 - الحضور: اعتبار الجمل التي فيها ضمائر المخطاب (أنت، أنتم...)

6 - الشّيء المشار إليه : اعتبار الجمل التي تتضمّن أسماء الإشارة (هذا، هؤلاء...)

7 - الخطاب السّابق : اعتبار الجمل التي تتضمّن عناصر تقتضي كلاما سابقا (هذا الأخير، المشار إليه سابقا...)

8 - التّخصيص : متتاليات من الأشياء.

ونحن نلاحظ أنّ الأمر مع Levis يعود بالخصوص إلى ما تتحقّق به عناصر السّياق المقاميّ في نصّ الخطاب إذ أنّ هذه النّقطة تكاد تغطّي جميع ما عدّ من السّياق المقاميّ، هذا بالإضافة إلى عدم التّمييز بين دور المخاطب ودور الحاضر المشاهد لعمليّة التّخاطب (في الخاصّيّة الخامسة).

وغلّب خطّابي على هذه الخصائص المكوّنة للسّياق عند هايمس و مظهر التّقارب والاتّفاق، وأرجع الفوارق بين المسردين إلى الاختلاف في طرق التّجميع والتّفريع، وقد بدا لنا الاختلاف أشدّ تجذّرا، إذ الغالب في المسرد الأوّل اعتبار الجانب الماديّ الحاليّ من السّياق، في حين غلّب الثّاني الوسائل اللغويّة النّصيّة التي تحقّق السّياق، وبدا لنا الطّرح الثّاني غير متقدّم بحلّ الإشكال المتمثّل في علاقة نصّ الخطاب بالسّياق.

ولا نظنّ أنّ مواصلة المقارنة بين مكوّنات السّياق باعتماد ما قدّمه دارسون

آخرون سيزيد في معرفتنا لهذه المقوّمات إحكاما وضبطا، ويخيّل إلينا أنّ سبب ذلك راجع إلى طبيعة مكوّنات السّياق وإلى علاقة تلك المكوّنات بالخطاب النّاشئ فيها.

فإذا كان السّياق هو العالم الذي ينشأ فيه الخطاب، وكانت نشأة الخطاب متجدّدة متعدّدة بتجدّد عمليات التّواصل بين المتخاطبين وتعدّدها، فإنّ هذا الأمر يفضي ضرورة إلى القول بتعدّد تلك العوالم على قدر يساوي تعدّد عمليات التّواصل. فإذا بشأن الباحث الذي يروم تحديد مقوّمات السّياق لا يختلف كثيرا عن شأن من يريد أن يضبط عدد الأقوال المنجزة ضبطا نهائيّا أو شأن من يريد أن يأخذ دور المتخاطبين ويحلّ محلّهم في كلّ آونة وحين، فإذا بمحاولة ضبط مقوّمات السّياق رهينة ضبط عوالم الخطاب، وإذا كانت هذه العوالم غير مضبوطة ولا متناهية تعذّر ضبط مقوّماتها ضبطا صارما .

وإذا علمنا أنّ مقوّمات السّياق لا تدخل مجتمعة دائما وبنفس الصّورة في توجيه عمليّة التّواصل أدركنا الصّعوبة التي يلاقيها الدّارس، والتي يمكن أن تنضاف إلى ما تقدّم في حصر مقوّمات السّياق.

إنّ الغرض من مثل هذا الكلام ليس الاستدلال على تعذّر ضبط مقوّمات السّياق ولا ثني العزائم عن الخوض في قضاياه، إنّما هو من قبيل ما يحسن إدراكه والتّسلّح به عند تناول هذه القضيّة. يدلّك على ذلك ما تلاحظه من عناء الدّارسين في ضبط مقوّمات السّياق، وهو عناء لا تكاد تجد له أيّ أثر لدى مستعملي اللغة عند قيامهم بعمليات التّواصل. ونحن نعتقد أنّ قيام مثل هذا الفارق بين طبيعة الظّاهرة عند مستعمليها والصّورة التي قدّمت عنها في وصفها وتفسيرها تخفي نقصا أو فسادا في الصّورة التي طرح عليها تناول هذه الظّاهرة...

لم يغب السّياق عن النّحاة القدامى وعلماء البيان، وقد حدّثوا عنه بطريقتين : حدّثوا عنه بعبارات عامّة من قبيل المقام وشهادة الحال والعرف وما أنت فيه... تارة، وحدّثوا عنه على باب التّمثيل في تلك السّياقات التي استهلّوها بمثل قولهم "كأن تكون...كأن يكون المخاطب...، كأن يكون المقام مقام كذا...، وقد كان ذلك منهم من باب العدّ وذكر المثال لا التّعديد والحصر لأنّ حصر اللامتناهي خطل.

واستدلّ الباحثان "يول" و"براون" على دور السّياق في تحليل الخطاب بطريقتين : الأولى تقديم أمثلة يتعذّر تأويلها على غير الملمّ بسياق حدوثها، و الثّانية تعتمد في التّصرّف في بعض عناصر السّياق بالتّغيير وبيان تأثير هذه العمليّة في تأويل الخطاب.

3.1.3 نتائج تغييب السّياق

اعتمد الدّارسان على خطاب كتب على أحد جدران مدينة ڤلاسڤو السكوتلنديّة في السّبعينات توجّهت به إحدى العصابات تدعى Made Mental إلى عصابة The insectsمهدّدة، ونصّ هذا التّهديد " Squashed insects don't bite made mental rule". وأشار المؤلّفان إلى أنّ تأويل مثل هذا الخطاب يكون رهين الإلمام بالسّياق الذي نشأ فيه، ويشمل هذا السّياق العلم بمنشئه ومتلقّيه وزمانه ومكانه ومعرفة سابقة بهذا النّوع من الخطابات ومعرفة موسوعيّة من ضمنها هذه العصابات وما يدور بينها...

الأمر كما قدّمه الباحثان مقنع بل قل بديهيّ، لكنّ الأقلّ بداهة هو إرادة الباحثين إحلال الدّارس الملاحظ، محلّ المخاطب الذي وجّه إليه هذا الخطاب، فأن تقول إنّ هذا الخطاب لا يقدر على تأويله إلاّ الملمّ بسياقه أمر عاديّ طبيعيّ، والأمر غير العاديّ هو أن أكون أنا أو تكون أنت قادرا على تأويله دون الإحاطة بما قدّم عنه من معلومات.

ثمّ إنّ جزءا ممّا اعتبر من السّياق يمكن أن يكون خارجا عنه أو على الأقلّ مشتركا بين التّواضع والسّياق، من ذلك اسم العصابتين، فأمرهما هو أمر الاسم العلم، والاسم العلم ضرب من التّواضع اللغويّ له منزلته في نظام اللغة في باب التّسمية وإن كانت جذوره ألصق بالاستعمال، ثمّ إنّك إذا علمت المسمّى بالاسم العلم تداعت معه جميع معارفك المتّصلة بالمسمّى به (لاحظ ذلك من الفرق بين ما يحصل في ذهنك من أسماء أعلام من قبيل " آدم ومحمّد ومسيلمة أوالمتنبّي وريلك Rilke والشّابي أو تونس وباريس وحضرموت " فإنّك في كلّ مرّة تجاه مجموعة من المعلومات تزيد وتنقص بحسب حصيلة المعارف والتّجارب التي كانت لك مع هذه الأعلام ومسمّياتها)... وإذا بأمر السّياق قريب من بعض وجوه التّواضع، يكاد يختلط

به عبر المعجم الطّبيعيّ للمتخاطبين، فإذا كان الدّارس أو الملاحظ فاقدا لهذا الجزء من المعرفة تعذّر عليه تأويل الخطاب، تعذّره على من يروم تأويل بيت من الشّعر الجاهليّ إذا فاته جزء من المعجم الذي اغترف منه قائله (انظر مثلا قول طرفة " لخولة أطلال ببرقة ثهمد" تطرحه على فهم غير العارف بما فيه من أعلام، فإنّ هذا الشّطر لن يكون أسوأ حظّا، من حيث الغموض والإغلاق، من المثال الذي ساقه براون ويول عن عصابتي "ڤلاسڤو".

4.1.3 نتائج التّصرّف في عناصر السّياق بالاستبدال

انطلق الدّارسان من حوار ترجمناه على النّحو التّالي :

- هل أنت هنا دائما ؟
- أنا هنا غالبا، مرّة في الشّهر، جئت الآن لرؤية أبنائي.

فإذا كان المتكلّم شيخا في السّبعين اعتبرت زيارة الأبناء مرّة في الشّهر كافية بل وزيادة حسب بعضهم، وإذا كان رجلا شابّا اعتبرت زيارة الأبناء مرّة في الشّهر أمرا غير عاديّ، لكنّها ستحمل على بعد مقرّ عمل الأب أو غير ذلك...، وإذا كان المتكلّم امرأة في مقتبل العمر حمل الأمر محملا مختلفا إذ لا يعقل أن يعيش الأبناء بعيدين عن أمّهم...

ويستخلص خطّابي ممّا تقدّم أنّ "الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه...، إذ كثيرا ما يكون المتلقّي أمام خطاب بسيط للغاية من حيث لغته، ولكنّه قد يتضمّن قرائن (ضمائر أو ظروفا) تجعله غامضا غير مفهوم دون الإحاطة بسياقه، ومن ثمّ فإنّ للسّياق دورا فعّالا في تواصليّة الخطاب وفي انسجامه بالأساس" (لسانيات النّصّ، 56).

إنّ طرح القضيّة على هذا النّحو ينمّ عن أنّ المؤلّفين صاحبي "تحليل الخطاب " وكذلك خطّابي وسائر الدّارسين المحدثين يطرحون علاقة الخطاب بالسّياق طرحا معكوسا يقوم على إمكان فصل أحدهما عن الآخر. فالقول بكون "الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه" يقوم على تصوّر وجود خطاب نشأ منقطعا عن سياقه، فإذا خطر مثل هذا الأمر في بعض الأذهان فإنّ مردّه الخلط بين موقع المخاطب الحقيقيّ المقصود بالخطاب والملاحظ، دارسا أو شاهدا حاضرا أو

امرءا صادف أن وقع بين يديه نصّ الخطاب، دون أن يكون هو ذاته مقصودا به. وهذه حالة أخرى من حالات الخلط بين أدوار مختلفة : دور المخاطب الحقّ ودور السّامع الملاحظ ودور الدّارس المحلّل.

كما أنّ هذا التّصوّر لدور السّياق يقوم على مطالبة اللغة بما لا قوّة لها عليه : فكأنّ اللغة موضوعة لتنقل وحدها ما يوجد في العالم كما هو موجود في العالم، والحال أنّها تفعل ذلك لكن في حدود : فاللغة لم تجعل لتعوّض الموجود، إنّما جعلت ليتوسّل بها على استدعائه واستحضاره، فالقول لا يمكن بحال أن يكون كمشاهدة العيان : فأنت محصّل بالثّانية ما لا تحصّله من الأولى. فكأنّك بالمؤلّفين يشدّ ن لأمر إلى السّياق شدّا أكثر من اللاّزم فيجعلان فيه ما يمكن أن يعدّ من قبيل التّواضع الرّاجع إلى اللغة.

على أنّ مثل هذا التّناول وإن لم يوفّق في تمثيل العلاقة القائمة بين نصّ الخطاب وسياق حدوثه على الوجه المضبوط فإنّه قد بيّن أنّه لا سبيل إلى تأويل الخطاب إلاّ متى كان المخاطب ملمّا بالسّياق الذي حدث فيه، وما غاب عن الذين تناولوا السّياق هو أنّ إلمام المخاطب به أمر طبيعيّ، ولو لا ذلك لما كان له فيه دور المخاطب. وما غيّب هذا الأمر عن أذهانهم هو انطلاقهم من ضروب من الخطاب لم يضعوها في سياقها الطّبيعيّ، وأرادوا وهم الباحثون أن يحلّوا محلّ المخاطب ويتقمّصوا دوره، فكانت نظريّتهم أشدّ ملاءمة لتفسير النّصوص الأدبيّة والحضاريّة المكتوبة التي يكون فيها أمر السّياق قد فات الدّارسين، لكنّ مثل هذه لحالة حالة خاصّة تصلح أن تكون حالة مخبريّة اختباريّة لكنّها لا تصلح أن تتّخذ مثالا ونمطا في بناء النّظريّة، فكان أمر علاقة الخطاب بالسّياق على النّحو الذي قدّماه أقرب إلى السّياق الوعاء في علاقته بما يجعل فيه : فكما يكون الشّيء في الوعاء تارة وليس فيه أخرى تصوّروا الخطاب في سياقه والخطاب مفصولا عن سياقه.

5.1.3 من القواعد المنظّمة لعلاقة السّياق بنصّ الخطاب

بعد التّعرّض إلى أهمّ ما ذكره "براون" و"يول" عن السّياق بدا لنا أنّ هذه العلاقة يمكن أن ترجع إلى ضرب من التّضامن بين ما يتوفّر من مقوّمات السّياق وما

يتوفّر في صياغة نصّ الخطاب، تضامن لا يتصوّر معه في وضع نظريّة تحليل الخطاب أن يحلّ الدّارس محلّ المخاطب ولا أن يفصل نصّ الخطاب عن السّياق الذي حدث فيه، ويمكن أن يقدّم هذا التّضامن في شكل قاعدة نقترح صياغتها على النّحو التّالي :

يتكفّل نصّ الخطاب بما غاب في السّياق المادّي، والعكس صحيح : فالسّياق يتكفّل بما غاب من نصّ الخطاب، ويتمّ التّواصل متى حدث توازن بين السّياق ونصّ الخطاب على النّحو التّالي :

- ثمّة "كمّيّة" من المعطيات (معلومات أو تأثيرات) يقصد تحوّلها من شخص إلى آخر،
- تتمّ عمليّة التّواصل دائما في سياق مادّي معيّن يوفّر من تلك المعطيات قدرا متفاوتا
- يصاغ الخطاب بحسب ما يتوفّر في السّياق المقاميّ المادّي، فتضمّن صياغته ما لا يتوفّر فيه وتطرح منها ما هو حاضر فيه.
- ما يوفّره نصّ الخطاب من البيان مناسب عكسا لما يوفّره السّياق منه.

وقد يحدث أن يبقى نصّ الخطاب عاجزا عن ملء ما في السّياق من نقص : وهي حال المسافر ينزل في محطّة قطار "فرانكفورت" أو في مطار بيكين وهو لا يفقه من لغة البلدين الكثير ولا القليل، فإنّ ما سيجده من لافتات بالنّسبة إليه في حكم غير الموجود، ولا نظنّ المقام وحده في هذه الحالة كافيا ليهدي هذا المسافر...

وقد يحدث أن يبقى السّياق عاجزا عن ملء ما في نصّ الخطاب من نقص : فإذا وجدت على باب مكتبك ورقة كتب عليها "سأزورك بعد نصف ساعة " ولم تسعفك قرائن أخرى على معرفة صاحبك أو زمان كتابة الرّقعة فإنّك لن تجني من هذا الخطاب إلاّ عناء الشّكّ والحيرة...

2.3. مبدأ التأويل المحلّيّ

"هو ما يجعل المستمع لا ينشئ سياقا أكبر ممّا يحتاجه من أجل الوصول إلى تأويل ما " (Discourse Analysis، 59 عن خطّابي 56) فالمستمع يعتبر ما تقدّم من الخطاب لتقييد التّأويل المناسب.

وانطلق المؤلّفان لبيان المقصود بعبارة التّأويل المحلّيّ من نصّ ترجمناه على النّحو التّالي :

"جلس رجل وامرأة في قاعة الجلوس العائليّة... سئم الرّجل فاتّجه إلى النّافذة ونظر إلى الخارج... خرج ثمّ ذهب إلى ناد، تناول مشروبا وتحدّث مع السّاقي ".

فما تمّت الإشارة إليه في بداية نصّ الخطاب أشخاصا وزمانا ومكانا سيبقى هو هو ثابتا ما لم يشر إلى تغيير يمسّ هذه العناصر. واعتمادا على هذه القاعدة يفترض القارئ :

- أن الرّجل الذي اتّجه إلى النافذه هو الرّجل الذي كان جالسا حذو المرأة،
- أنّ النافذة التي اتّجه نحوها هي نافذة الغرفة المشار إليها في سابق المقال،
- أنّ النّادي الذي قصده ناد من نوادي المدينة التي هو فيها، وليس من نوادي مدينة أخرى، وأنّه لم يستقلّ للانتقال إليه قطارا أو طائرة...
- أنّ تناول المشروب كان في النّادي الذي قصده
- أنّ السّاقي الذي حادثه هو ساقي النّادي الذي قصده وهو نفس السّاقي الذي قدّم له المشروب...

وقد خيّل إلينا بعد قراءة ما اعتبر من مقوّمات السّياق أنّنا تجاه توزيع آخر للأدوار على مختلف الظّواهر اللغويّة، توزيع اشتدّ فيه نهم السّياق فتطاول على ما عدّ في العادة تابعا للظواهر اللغويّة النظاميّة. فمن خلال التعليق الذي ولي المثال المقدّم تلاحظ أنّ هذه المسألة تستوعب مختلف الجوانب التي اعتبرت عند هاليداي وحسن ممثّلة لاتّساق النّصّ، والتي توافق مفهوم العهد المقاليّ في النّظريّة النّحويّة العربيّة [3]. ولا ضير في هذا الجمع، لولا أنّه يوهم بالجديد دون جديد (باعتبار أنّ الأمر هنا لايعدو أن يقال إنّ مظاهر الاتّساق والتّرابط في نصّ الخطاب تمكّن من فهمه وتأويله وتساهم في تحقيق انسجامه . وإذا بهذه المسألة تكاد تستغرق نظام اللغة الذي صيغ فيها نصّ الخطاب، ولا يغرّنّك ذكر السّاقي معرفة رغم عدم تقدّم ذكره، فقد قرأ نظام اللغة لقواعد استعمال التّعريف لهذه الظّاهرة حسابها (في نطاق العهد العرفيّ أو معرفة العالم). وأشار المؤلّفان إلى أنّ هذا التّأويل المحلّي يقوم أيضا على

---

3 - انظر القسم الرّابع الأخير من عملنا .

ما يقيمه المستمع من التّشابه بين ما تقدّم ذكره وما حصل لديه من تجارب سابقة، فيكون التأويل المحلّيّ ملائما لهذين الجانبين : المتقدّم في الذّكر والمعارف السّابقة. ووجد المؤلّفان في هذه النّقطة الأخيرة مطيّة للتّخلّص إلى الحديث عن مكوّن آخر من محقّقات الانسجام في نصّ الخطاب أطلقا عليه اسم التّشابه.

1.3.3 مبدأ التّشابه

أقام المؤلّفان مبدأ التّشابه على ما تقدّم للمخاطب معرفته من الخطابات، واعتبرا أنّ لتراكم ما يحصّله المستمع من الخطابات السّابقة دورا في حصول الفهم والتّأويل بالنّسبة إلى نصّ الخطاب الذي يباشره، فهو ينظر إلى الخطاب الرّاهن "في علاقته مع خطابات سابقة تشبهه، أو بتعبير اصطلاحيّ انطلاقا من مبدإ التّشابه" (خطّابي 58).ولم يغب عن المؤلّفين الإشارة إلى حدود هذا المبدإ فهو ليس من قبيل العصا السّحريّة التي تحلّ كلّ إشكال وترفع كلّ إبهام وتمكّن من إقامة الانسجام في جميع الحالات " فقد تتعطّل عمليّة التّأويل ولا ينفع في حصولها ما تجمّع لدى المستمع من سابق معرفة بالنّصوص فيبقى نصّ الخطاب مغلقا، إن لم تعضد هذه المعرفة معطيات أخرى تأتي لمساعدتها[4].

ومهما كانت قيمة هذا الضّرب من المعرفة بالنّصوص السّابقة، فإن هذا التّناصّ ليس حكرا على السّامع بل هو أيضا أمر ضروريّ لمنشئ نصّ الخطاب، فكما لا يعقل أن يباشر مستمع نصّا وهو خالي الذّهن من كلّ تجربة تخاطبيّة (فمن الصّعب تصوّر مستمع يسمع للمرّة الأولى نصّ خطاب) فإنّه لا يعقل أيضا أن يتكلّم متكلّم دون أن يعتمد على سابق تجربة في الكلام، فإذا تجاوزت هذه الجزئيّة مرجعا إياها إلى تغليب جانب التّلقّي والتّأويل في هذه النّظريّة على جانب الإنشاء، تساءلت عن الصّورة التي يتمّ عليها حفظ هذا التّناصّ، فإذا كان في صورة جملة من

---

4 - لا بدّ أن يذكّرك هذا الكلام بما نجده في الحضارة العربيّة من مناسبات لم يغب عنهم فيها أثر الإحاطة بالنّصوص لصقل ملكة الإنشاء خطابة وشعرا واكتساب القدرة على تدبّر النّصوص فهما وتأويلا ، من ذلك شرطهم في المبتدئ من الشّعراء حفظ شعر السّابقين ، وشرطهم في المفسّر وفي الفقيه ، زيادة على إتقان علوم اللغة الإلمام بكلام العرب من شعر وخطب ... ولعلّ أحسن ما يصوّر ما كانوا يرتقبونه من هذا الضّرب من المعرفة الخطابيّة قولة ابن خلدون " السّمع أبو الملكات اللسانيّة " .

المعلومات الموسوعيّة الحاصلة من مضمون الخطابات أمكن ضمّها إلى جملة المعارف الحاصلة لدى الإنسان في حياته بواسطة التّجارب غير اللغويّة، وفي هذه الحالة قد يتساءل المرء عن قيمة الفصل بين هذا الضّرب من المعرفة وجملة التّجارب الحاصلة للإنسان ووجاهته، وإذا كان في صورة جملة من الخصائص العامّة الحاصلة من أشكال الخطابات، باعتبار أنّ السّابق من الخطابات لا يحفظ من حيث هو نصوص إلاّ في جزء ضئيل منه (ما يمكن للمرء أن يستحضره عن ظهر قلب) بل باعتباره جملة من القواعد والأصول التي بنيت عليها تلك النّصوص، أمكن ضمّها إلى جملة المعارف اللغويّة، وإن اقتضى الأمر توسيع مجال المعارف اللغويّة إلى ما يشمل مختلف أشكال الخطاب دون حاجز يحصرها في مستوى ضيّق. وإذا بهذه القضيّة في الحالتين مهدّدة بالذّوبان إمّا في جملة المعارف الموسوعيّة المتعلّقة بالعالم وإمّا في المؤسّسة اللغويّة ضمن أصولها النّظريّة وقواعد استعمالها.

لقد ورد الحديث عن هذين المبدأين المحدّدين لانسجام الخطاب، قائما على تقسيم ثنائيّ جمع فيه بين مبدإ التّحديد المحلّي ومبدإ التّشابه، وهما أمران ليسا من قبيل واحد : فالأوّل يتعلّق بوجه من وجوه ظاهرة التّأويل والفهم ذاتها، أمّا الثّاني فيتعلّق بإحدى الطّرق التي يتحقّق بها، فأحدث ذلك تضاربا في التّصنيف، زاد منه إقامة الأوّل على الرّوابط النّصّيّة والتّجارب السّابقة وإقامة الثّاني على المعارف النّصيّة الحاصلة ممّا تجمّع للسّامع من سابق معرفة بالنّصوص.

ولعلّ الأنسب أن يكون المدخل للحديث عن هذا الضّرب من الفهم والتّأويل تقابلا بين سابق حاصل وحاضر، تقابل يمكن أن يجري في ثلاثة مجالات أو مستويات :

- مستوى نصّ الخطاب المقصود تأويله، وفيه بحسب التّقدّم فيه جزء سابق وجزء حاضر : وللسّابق المتقدّم منه دور في قيام التأويل المحلّيّ.
- مستوى التّجارب الحاصلة للمستمع، وفيها من المعطيات ما يعتمد عليه فى تأويل نصّ الخطاب التّأويل المحلّيّ المناسب،
- مستوى المعارف النّصّيّة، وفيها يجد المستمع أيضا من المعطيات ما يعتمد عليه في تأويل نصّ الخطاب التّأويل المناسب، وإن كان هذا الضّرب من التّأويل قد

لا يوافق تأويل جزء ضيّق من نصّ الخطاب.

ويمكن تمثيل هذه المجالات على النّحو التّالي :

سابق	راهن
المتقدّم من نصّ الخطاب	الرّاهن من نصّ الخطاب
تجارب المستمع	التّجارب في نصّ الخطاب
المعرفة النّصّيّة العامّة	خصائص نصّ الخطاب

فإذا بالأمر يرجع إلى النّقاط الثلاث :

- الرّوابط النّحويّة والمعجميّة في مستوى النّصّ،
- تجارب المستمع المتقدّمة في صورة مجموع المعارف الحاصلة لديه،
- معارف المستمع النّصّيّة، ويمكن أن ترجع إلى القسم السّابق، باعتباره جزءا من معارفه وتجاربه العامّة.

أمّا التّشابه الذي اعتبر مدخلا من مداخل التّصنيف، فهو في حقيقة الأمر حاضر في جميع هذه المجالات باعتبارها عمليّة ذهنيّة أساسها المقارنة، يقوم بها المستمع في جميع الحالات سواء تعلّق الأمر بالرّوابط النّصّيّة أو بالتّجارب الموسوعيّة أو المعارف النّصّيّة، ومآلها أن تفضي إلى القول بالتّشابه أوالاتّفاق أو الاختلاف.

2.3.3 حسن الظّنّ بمنشئ الخطاب مردّه التّشابه بين نصوص الخطاب

ذكر المؤلّفان أنّه "يوجد لدى الإنسان توقّع قويّ بأنّ ما قيل أو كتب سيكون ذا معنى في السّياق الذي يظهر فيه. وحتّى في الظّروف المثبطة يبدو ردّ فعل الإنسان هو إكساب المعنى لأيّة علامة تشبه اللغة، بحثا عن التّواصل، فلستجابة الآباء للأبناء والأصدقاء لكلام أولئك الذين أصابهم مرض شديد هي إكساب المعنى لأيّة همهمة يمكن أن تؤوّل باعتبارها ملائمة لسياق المقام... إنّ الجهد الطّبيعيّ للمستمعين والقرّاء على السّواء هو إسناد الملاءمة والانسجام للنّصّ الذي يواجهونه، إلى أن يرغموا على فعل عكس ذلك " (Discourse Analysis 66 عن خطّابي 58).

في هذا الكلام تحويل لأصل من أصول التّخاطب كما وردت عند Grice، وهو حسن ظنّ المخاطب بالمتكلّم وإفضاؤه إلى اعتبار التّضامن أصلا من أصول التّخاطب وهو فيما نقدّر أصل اكتشف منذ القديم كما تدلّ على ذلك قولة الجرجاني التي صدّرنا بها عملنا، ويمكن أن نشير إلى أعمال عديدة وضع فيها أصحابها هذا المبدأ المطلق موضع الشّك (وهو دليل آخر على ما في وضع الأصول المطلقة في اللغة من الوهاء والمغامرة).

فقد ذكّر Stati (le transphrastique,1990، 97-98) بما كان اقترحه في عمل سابق (Stati ,1982ص 186-187) من تصنيف ردود الفعل الكلاميّة حسب مقياس سمّاه "la congruence" أي الملاءمة، وذكر أنّه مبدأ يمكن للوهلة الأولى أن يختلط بمفهوم الانسجام ، واعتبر أنّ العبارة تكون ملائمة congruante متى وافق ردّ فعل المخاطب انتظار المتكلّم وأنّها تكون غير ملائمة incongruante متى خيّب انتظاره، وضرب لذلك مثالا في شكل حوار قصيرقريب من المثال التّالي:

- عليك أن تعود باكرا.
- لقد قال لي أخي نفس الشّيء.

فردُّ الفعل منسجم لكنّه غير ملائم لأنّ المتكلّم الأوّل كان ينتظر شكرا أو وعدا باتّباع النّصيحة أو ما شابه ذلك.

وتعرّض بنّور في مقاله (A. Bannour : Texte, contexte et situation de discours,1992) إلى ما في أصل التّعاون coopération كما ورد عند Grice ومن وهاء وقابليّة للطّعن، واقترح لتدارك ذلك استبداله بمفهوم آخر أطلق عليه اسم congruence وعرّفه بقوله : "هو ميل واضح إلى البحث عن انسجام الخطاب " واعتبر أنّه أساس كلّ خطاب إلاّ ما كان من قبيل "تخاطب الصمّ " (بنّور 1992، 98) وعقد كلامه اللاحق ليبيّن أنّ هذا المبدأ آمن جانبا من مبدإ التّعاون عند Grice (بنّور 1992، 106).

ونحن نرى أنّ السّامع يحمل غير المعلوم، أي ما لم يتقدّم له ذكر على المعهود لديه، إلى أن يأتي ما يخالف ذلك. وكلّ سامع - والأمر أوضح إذا تعلّق بقراءة نصّ

أدبيّ – يخلع على الأمكنة والأزمنة والأشخاص والأحداث التي يقرأ عنها صورا ممّا حصل له من سابق التّجارب والمعارف أو قل مثل السكّاكيّ من "خزانة الخيال " انظر ص 179). على أنّه يمكننا أن نضيف إلى هذا الحديث الذي يقتصر على مجرّد الجمع بين مقوّمات الانسجام الممكّنة من الفهم والتّأويل ترتيبا في الإجراء : فالمستمع أو المخاطب لا يعمد إلى البحث في خزانة صوره ليكمل ما يتمّ به انسجام النّصّ وتأويله إلاّ إذا أعياه الحصول على ذلك ممّا تقدّم من نصّ الخطاب أو ممّا يوفّره سياقه. فنصّ الخطاب وسياقه مقدّمان دائما على الالتجاء إلى معارف المستمع الخاصّة.

4.3 مبدأ التّغريض [أو مبدأ وحدة الموضوع والغرض]

أقام المؤلّفان هذا المبدأ على دور الجزء السّابق من الكلام وتأثيره في تأويل اللاحق، ويتراوح ما اعتبراه سابقا بين الجملة الأولى من النّصّ والفقرة الأولى والعنوان (خطّابي، 59). ومن الطّرق التي يتمّ بها التّغريض نقل خطّابي : تكرير اسم الشّخص واستعمال الضّمير المحيل عليه وتكرير جزء من اسمه واستعمال ظرف زمان يخدم خاصّيّة من خصائصه أو تحديد دور من أدواره في نقطة زمانيّة، وذكر أنّ أفضل الأمثلة عن استعمال هذه الأدوات يمكن أن توفّرها كتب التّراجم والموسوعات وساق التّرجمة التي وضعها محمّد الحبيب بلخوجة محقّق كتاب "منهاج البلغاء وسراج الأدباء"لحازم القرطاجنّي في مقدّمة الكتاب [5]، وبيّن كيف أنّ التغريض تمّ في هذا النّصّ بتكرار اسم المتحدّث عنه وبالإشارة إليه وبنسبته إلى مسقط رأسه وبالضّمائر المستترة والبارزة وبأنواع ثقافته وأدواره وأضاف خطّابي قائلا : " واضح إذن أنّ حازم القرطاجنّي هو "تيمة" هذا الخطاب أي نقطة بدايته (العنوان وكذا الجملة الأولى من الخطاب) وقد نظّم بطريقة تجعله متمركزا حول بؤرة واحدة هي "حازم" " (خطّابي، 60).

---

5 – جاء هذا النّصّ في عشرة أسطر ، وقد عمدنا إلى اختصاره على النّحو التّالي، وهو اختصار لا يخلّ بجهة التّمثيل :

حازم القرطاجنّي

ولد حازم سنة 608 هـ ، وقد اشتهر هذا الأخير بنسبته إلى مسقط رأسه حتّى عرف بالقرطاجنّي ...وقد نشأ أبو الحسن حازم في وسط ممتاز ذي يسار ... واكتملت عناصر ثقافته فكان فقيها مالكيّ المذهب كوالده ، نحويًا بصريًا كعامّة علماء الأندلس حافظا للحديث راوية للأخبار والأدب شاعرا (خطّابي ، 60).

لقد بدا لنا أنّ هذا المبدأ الذي أطلق عليه اسم "مبدإ التّغريض" لا يختلف كثيرا عن ذلك السّؤال البسيط الذي يستهلّ به المدرّسون شرح النّصّ عندما يسألون عن " موضوع النّصّ ". وإذا عدنا إلى مكوّنات السّياق المقاميّ كما حدّث عنها Hymes (انظر أعلاه الفقرة 2.1.3) مثلا لاحظنا أنّ هذا المبدأ يلتقي بالمكوّنين الرّابع الذي سمّي "الموضوع" أي مدار الحديث والعاشرالذي سمّي "الغرض" أي القصد من حدث التّخاطب. وبالتّالي يمكن أن نقول بكلّ بساطة إنّ هذا المبدأ مفاده أن يتوفّر في النّصّ الواحد قدر من وحدة الموضوع ووحدة الغرض، لذلك اقترحنا عنوانا آخر لهذه الفقرة وضعناه بين معقّفين هو [مبدأ وحدة الموضوع والغرض] وهو كما نلاحظ عنوان أكثر بساطة وبيانا. فكأنّك بالمسألة قد بنيت على الانتقال من التّقابل بين الموضوع thème (وقد عرّبه خطّابي بـ"تيمة") والمحمول rhème (وهما مكوّنا القضيّة بمعناها المنطقي ويجريان في مستوى القضيّة الواحدة) إلى مستوى نصّ الخطاب بأن جُعل له موضوع هو ما سمّي "تيمة" وغرضا واعتبرت سائرالأجزاء في النّصّ بمثابة المحمول أو بمثابة الـ"ريّمة" له (rhème).

ولئن بدا قياس بنية النّصّ من حيث وحدة الغرض ومتعلّقاته على بنية القضيّة من حيث قيامها على الموضوع (المحدّث عنه) والمحمول (المحدّث به) قياسا مغريا فإنّنا لم نتبيّن وجها من وجوه إجراء هذا القياس ويظلّ أصحابه مطالبين بإقامة الدّليل على توفّر الوجه الجامع بين البنيتين، بل إنّ هذا القياس - إذا ذكرنا ما ذهب إليه بنفينيست من اعتبار الجمل قائمة على التّعدّد في ما سمّاه بمستوى الإسناد التّامّ niveau catégorématique - يبطل من أساسه لأنّ النّصّ يصبح جملة من القضايا لكلّ واحدة منها موضوع ومحمول، وبالتّالي فإنّك تصبح تجاه جملة من الموضوعات لا تجاه موضوع واحد.

على أنّنا إذا عدنا إلى فحص ما اعتبر محقّقا لوحدة الغرض في النّصّ لاحظنا أنّ الرّابط بين تلك العناصر لا يعتمد أيّ أساس بنيويّ وأنّه منقطع الصّلة بمسألة الموضوع والمحمول إنّما أساسه اتّفاق مجموعة من العناصر في الإحالة على نفس المرجع والخارج، هذا من حيث الموضوع، فإذا حقّقت فيما تعلّق به لاحظت أنّها مجموعة من المعاني لا يتحكّم فيها إلاّ قضيّة صدق المحدّث ومطابقة حديثه للوقائع

التّاريخيّة، ولا نظنّ أنّ موضوع النّصّ سيختلّ لو طاب لبعضهم أن ينسب إلى حازم القرطاجنّي ما ليس له.

ويمكن أن نخلص ممّا سبق إلى أنّ ما سمّي بوحدة التّغريض لا يمكن أن يقاس بمكوّني القضيّة (الموضوع والمحمول) وأنّه لا يختلف عن وحدة الموضوع والغرض في الخطاب الواحد، وبديهيّ أن يتحقّق الحديث عن الموضوع الواحد بالعناصر الإحاليّة وأن ينسب إليه من الخصائص بحسب ما يراه المتكلّم متوفّرا فيه منها.

4. عمليات الانسجام

1.4 دور المعرفة الخلفيّة في تأويل الخطاب

انطلق الباحثان من الإشارة إلى أمر بديهيّ لا يكاد النّاس يختلفون فيه لشدّة بداهته، وهو أنّ المخاطب لا يتلقّى ما يتلقّاه من النّصوص وهو خالي الذّهن، إنّما يتلقّاها وقد حصلت لديه جملة من المعارف هي التي سمّيت بالمعرفة الخلفيّة. وقد اكتسبت هذه الملاحظة أهمّيّة منذ أن بدأ الدّارسون يتساءلون عن دور تلك المعرفة في فهم النّصوص وتأويلها، وستنقلب هذه الأهمّيّة إشكالا وموضوع اختلاف بمجرّد الشّروع في فحص الطّريقة التي يتمّ عليها اعتماد تلك المعارف عند تأويل الكلام وتقدير الدّور الذي لها في عمليّة الفهم والإدراك، وسرعان ما طويا مسألة الطّريقة التي يتمّ بها اعتماد المعارف السّابقة في تأويل الخطاب واعتبرا " الفهم عمليّة ذاكريّة" ومن ثمّ " فإنّ فهم الخطاب يعدّ بالأساس عمليّة سحب للمعلومات من الذّاكرة وربطها مع الخطاب المواجه" (خطّابي، 62 نقلا عن Brown & Yule 1983، 236).

2.4 الإطار والمدوّنة والسّيناريو والخطاطة :

وسيظهر تحت وطأة هذا المنطلق مفاهيم متوازية بعضها نشأ بين أصحاب "الذّكاء الاصطناعي" وهما مفهوم الإطار والمدوّنة وبعضها نشأ بين أصحاب علم النّفس العرفانيّ وهما السّيناريو والخطاطة (خطّابي، 62)، ولم يستعمل خطّابي سوى المقابِلات العربيّة لهذه المفاهيم وقد استعنّا بما ورد في كتابي " Introduction aux sciences cognitives" و La pertinence لوضع المقابلات الفرنسيّة والانقليزيّة لها، ويمكن أن نلخّصها في الجدول التّالي :

cadre	frame	إطار
protype	protype	مدوّنة
scénario / script	script	سيناريو
schéma / schème	schema (وجمعها schemata)	خطاطة

وسنكتفي بالإشارة إلى تعريف جامع لهذه المفاهيم ذكره Smolensky : "هي جمل من المعلومات المنظّمة سلفا تمكّن من القيام بالاستدلال [على المعنى المناسب] inférences في وضعيّات نمطيّة جاهزة (Introduction aux sciences cognitives، 97) .

والجامع بين مختلف هذه المفاهيم أنّها نماذج متراوحة بين الآلة تبرمج للقيام ببعض ما يقوم به الدّماغ البشريّ والدّماغ البشريّ يستعان على فهم عمله بالصّورة التي تعمل عليها الآلة، لم يخل الأمر أحيانا من الخلط والتّسرّع في إحلال أحدهما محلّ الآخر : فقد لاحظنا أنّ الآلة بدأت بالاستعارة من الانسان (انظر على سبيل المثال الأسماء التي أطلقت عليها أو على أجزائها : الدّماغ الالكتروني والحاسوب والذّاكرة والذّكاء الاصطناعيّ، وما تقوم به الآلة من أعمال : فهي تحسب وتفكّر وتتكلّم...) ثمّ طوّرت الآلة دون أن يكشف الدّماغ البشريّ عن مغلقاته فلم ير الانسان بأسا في الاستعارة - لكن في الاتّجاه المعاكس - من قاموس الآلة وخصائصها ليقرّب به ما يفترضه من صور اشتغال الدّماغ البشريّ فكان الحديث عن الذّاكرة القصيرة المدى والذّاكرةالبعيدة المدى والأطر والخطاطات مسندة إلى الدّماغ البشريّ وصور الإدراك والتّفكير.

ويمكن أن نجمل القول بترك الفوارق بين هذه المفاهيم إلى أصحاب "الذّكاء الاصطناعيّ وعلم النّفس العرفانيّ " وبردّها إلى أمر أقلّ تعقيدا ممّا قدّموا، وهو أنّ تعاملنا مع ما يعترضنا من النّصوص - ومن غير النّصوص - يكون اعتمادا على أمرين اثنين اعتمدنا في بيان الفرق بينهما على ما ذكره Sperber و Wilson (La pertinence، 138) :

- جملة الأصول والقواعد المنطقيّة التي يعمل بمقتضاها الفكر، وهي أصول

متناهية كمّا وكيفا لا يكاد تختلف النّاس فيها،

- جملة المعارف الموسوعيّة التي حصّلناها، وهي معارف شديدة التّفاوت والاختلاف من شخص إلى آخر، وهي غير متناهية يمكن الزيادة إليها أو تعديلها بالطّرح منها بالعدول عمّا يبدو لنا خاطئا، ويمكن أن ننظر في بعض الصّور التي وظّفت فيها هذه المفاهيم للاستدلال على إمكان الاستعاضة عنها بأثر معارفنا الموسوعيّة في صور الإدراك والفهم والتأويل .

ويمكن الاستدلال على أثر المعارف الموسوعيّة في تأويل الخطاب بالمثال التّالي : اشتغلنا مع طلبتنا على نصّ للمسعدي فيه الكلام التّالي : " امرأة ورجل يصعّدان في عقبة يجرّان وراءهما بغلا..." (السّدّ، 16)، وحدّثنا وحدّث طلبتنا عن الزّوج وزوجها وقلنا بشأنهما ما قلنا، وصادف أن اشتغلنا على نفس النّصّ في مناسبة أخرى، وبمجرّد أن قلت " الزّوج وزوجها " اعترض على قولي بأن لا شيء يدلّ على أنّ المتحدّث عنهما زوجان : ذلك أنّ طلبة الفريق الثّاني كانوا طلبة أجانب.

3.3 من أمثلة الاستدلال على المعنى

يتمثّل الاستدلال في عمليّات التّأويل التي يقوم بها المخاطب متى عمد إلى افتراض معلومات ليس في الخطاب ما ينصّ عليها، ومن صور الاستدلال الاعتماد على الرّابط المفقود (خطّابي، 70) وأساسه عمليّة سمّيت بالانقليزيّة bridging وعرّبت بـ"الافتراض التّجسيريّ" وتقوم هذه العبارة على الاستعارة والتّشبيه : فقد شبّهوا فعل المخاطب عند تدبّر معنى الكلام بافتراض ما ليس في النصّ بفعل من يستعين بالجسر لينتقل من ضفّة إلى أخرى، ويمكن أن نبيّن الأمر بمثالين نقلناهما عن خطّابي (الإحالة السّابقة) : فـفي المثال (1) تمّ الانتقال من الجملة الأولى "تفحّصت الغرفة" إلى الجملة الثّانية "كان السّقف عاليا" اعتمادا على المبدإ "لكلّ غرفة سقف"، (أو بصورة أعمّ لكلّ "س" "ص") ، أمّا في المثال (2) فقد تمّ الانتقال من الجملة الأولى إلى الثّانية اعتمادا على المبدإ "كلّ حافلة هي آلة " (أو بصورة أعمّ كلّ "س" هي"ص"):

(1) تفحّصت الغرفة ، كان السّقف عاليا .

(2) دارت الحافلة بعنف ، كادت الآلة تصدم راجلا .

خاتمة الفصل

يوفّر السّياق جملة من المعطيات والمعلومات الضّروريّة لتأويل الخطاب ، وهي معطيات لا توفّرها الخصائص النّحويّة والمعجميّة للصّيغة اللغويّة ، ويفضي عدم الاعتداد بالسّياق إلى تعطيل فهم الخطاب ، وهذا يدلّ على وجود مبادئ وأصول تنظّمه أهمّها مبدأ التأويل المحليّ القائم على اعتماد المقام الذي يحدث فيه الخطاب ومبدأ التّشابه القائم على ضرب من الرّبط بين النّصّ الحاضر ونصوص أخرى وعلى المعرفة الخلفيّة الحاصلة في ذهن المتقبّل . ويذكّرنا دور هذين المبدأين بمبادئ أخرى ذات صلة بمبادئ Grice كحسن الظّنّ بمنشئ الخطاب ومبدإ وحدة الموضوع والغرض . كما نلاحظ أنّ المنوال الذي قدّمه Yule وBrown يسلّط الاهتمام على المخاطب المتلقّي للنّصّ أكثر من تسليطه على المتكلّم منشئه .

ولم نر بأسا في أن نختم هذا الفصل بتقريب النّتائج التي لخّصناها بكلام للسكّاكيّ حدّث فيه عن أمور بدت لنا متّصلة بالمعرفة الخلفيّة والإطار والمدوّنة والسّيناريو والخطاطة وحمل فيه الأمر على صور الجمع بين الأشياء، وقد أرجعها إلى ثلاث مراتب : الجامع العقليّ (ومن أمثلته الجمع بين العلّة والمعلول)، والجامع الوهميّ (ومن أمثلته الجمع بين الأضداد) والجامع الخياليّ وهو بيت القصيد ، قال السكّاكيّ :

" فإنّ جميع ما يثبت في الخيال ممّا يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدّى إليه، ويتكرّر لديه ولذلك لمّا لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر اختلفت الحال في ثبوت الصّور في الخيالات ترتّبا ووضوحا : فكم من صور تتعانق في الخيال وهي في آخر ليست تتراءى، وكم صور لا تكاد تلوح في الخيال وهي في غيره نار على علم ". واعتبر السكّاكيّ " أنّ لصاحب علم المعاني فضل احتياج في هذا الفنّ إلى التّنبّة لأنواع هذا الجامع والتّيقّظ لها لا سيّما النّوع الخياليّ فإنّ جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تنعقد الأسباب في استيداع الصّور خزانة الخيال" (مفتاح، 257).

خاتمة القسم الأول

يمكن أن نرجع منزلة النّصّ في الدّراسات اللسانيّة الحديثة إلى الحركتين التّاليتين :

- حركة غلبت عليها مجموعة من العوائق أهمّها عائق الفصل بين النّظام والحدثان وعائق اعتبار الجملة أقصى درجات التّركيب وعائق إقصاء المعنى والسّياق، وعائق التّهاون بكلّ ما لم يروا فيه شروط النّظام متوفّرة واعتبارهم إياه في أفضل الحالات لا يتجاوز حدود دراسة من درجة ثانية ومن سقط المتاع فلا يكاد يعتدّ بها في موضوع الدّراسة اللسانيّة ولا مطمع لها في النّيل من شرفها.

- حركة غلب عليها الضّيق بتلك العوائق فأخذت تبطل منها الواحد تلو الآخر فيما يشبه عمليّة تأهيل بما كان مقصى مبعدا، فكان تأهيل الاستعمال والأخذ بأصوله وقواعده وكان تأهيل السّياق النّصّيّ والسّياق المقاميّ.

على أنّ هذه الحركة اختارت علنا الإبقاء على استقلال المنوالين أحدهما عن الأخر ورشّحت هذه الاستقلاليّة علنا أيضا بالبحث عمّا يمكن أن يدعم بعد الشّقّة بين ألسنيّة النّصّ أو الخطاب أو الإنجاز أو الكلام من ناحية وألسنيّة الجملة والقدرة والنّظام واللغة من ناحية أخرى،

ويمكن أن نرى في ما حدث في علم النّصّ عمليّة تدارك récupération بمقتضاها أصبح للقول المنجز الخاصّ المسوّق منزلة في الدّراسة اللغويّة مع المحافظة على إفراده بمنوال خاصّ يضمن عدم اختلاطه بالبناء النّمط العام غير المسوّق. وبمقتضى هذه العمليّة أيضا أعيد الاعتبار للمعنى sens، بل وللمرجع في الخارج عبر البحث عن مظاهر الإشارة والإحالة، لكنّها إعادة اعتبار لم ترتق بالمعنى والخارج إلى صفّ القيمة والدّلالة باعتبارهما أمرين منزّهين عن أدران الإجراء والاستعمال.

القسم الثّاني

النّحو العربيّ
وانعكاس البنى العامليّة والمعنويّة
على تحليل الخطاب

الباب الأوّل

منزلة النّصّ
في النّظريات النّحويّة العربيّة

الفصل الأوّل

مصطلح النّص والمفاهيم الحافّة به في النّحو العربيّ

0. تذكير : مصطلح النص في الدراسات اللسانيّة الغربيّة

سبق أن أشرنا في المدخل الذي خصّصناه للدّراسات اللسانيّة الحديثة إلى أنّ النّصّ مصطلحا ومفهوما كان غائبا من الدّراسات النّحويّة الغربيّة قديمها وحديثها، كما أنّه يكاد يكون غائبا مغيّبا من جميع النّظريات اللسانيّة التي ظهرت قبل العقد السّادس من هذا القرن باستثناء ما ذكرناه عن اعتبار هيالمسلاف النّصّ قسما أكبر قابلا للتّحليل وتجاوز هاريس للجملة واهتمامه بتحليل الخطاب، ثمّ ظهر الاهتمام بالنّصّ واشتدّت عناية بعض الدّارسين به بتأثير الرّغبة في تجاوز المناويل النّظريّة المغرقة في التّجريد المعرضة عن الاهتمام بالاستعمال أو لتلبية متطلّبات بعض النّظريات الأدبيّة، وكان ذلك من مداخل مختلفة بعضها اعتمد مصطلح النّصّ وبعضها اعتمد مفاهيم أخرى كالخطاب والقول والملفوظ. وسنحاول في هذا الفصل أن نبحث في النّصّ مصطلحا ومفهوما من خلال النّظريات النّحويّة العربيّة.

1. مصطلح النّص في النّحو العربيّ :

لمّا كان المجال الذي تتحقّق فيه العلاقات بين الجمل موافقا لما أصبح يطلق عليه في الدّراسات اللغويّة اسم النّصّ كان من المشروع الانطلاق من البحث عن هذا المصطلح ومدى موافقته لهذا المفهوم. ورأينا أن نفعل ذلك برصد المفردات المشتقّة من الجذر (ن ص ص) في مؤلّفات النّحاة وعلماء البيان.

1.1 قدم الجذر: (ن ص ص) ليس من الجذور الدّخيلة ولا المهجورة

الجذر (ن ص ص) قديم في اللغة العربيّة وليس من الألفاظ الدّخيلة ولا المولّدة، فنحن نظفر به في مختلف المعاجم اللّغويّة، ذكر ابن منظور في اللسان : " نصّت الظّبية بجيدها رفعته " (مجلّد III، 648) وهو معنى تشهد على استعماله النّصوص الشّعريّة القديمة كما نلاحظ ذلك في قول امرئ القيس :

وجيد كجيد الرّيم ليس بفاحش إذا هـي نصّتـه ولا بمعطّـل

(المعلّقة البيت الرّابع والثلاثون، الدّيوان ص 16) .

2.1 الجذر (ن ص ص) ممّا استعمله النّحاة والبيانيون

يكفي للتّأكّد من ذلك أن تقرأ من كتب النّحاة وعلماء المعاني أو ما ورد عند أصحاب علوم القرآن. فمن هذا الجذر اشتقّوا الفعل 'نصّ' بشهادة استعمال النّحاة له كما يشهد بذلك، على سبيل المثال، قول ابن هشام : " **ونصّ** جماعة على منع ذلك كلّه " (مغني اللبيب ا، 253) أو في قوله : "الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا، **نصّ** على ذلك سيبويه وجماعة من المحقّقين " (مغني اللبيب ا، 251)، كما اشتقوا من المجرّد المصدر 'النّصّ' كما جاء عند ابن جنّي في قوله : "كما جاء **النّصّ** عن رسول الله صلعم من قوله "أمّتي لا تجتمع على ضلالة" (الخصائص ا، 189) أو في قوله " "...فعلم بذلك وبنصّه [سيبويه] عليه في غير هذا الموضع أنّ 'أنْ' مضمرة عنده بعد 'حتّى' " (ابن جنيّ : الخصائص ج 1، 204)، واشتقّوا اسم الفاعل : " فإن قال 'الحسن' أو قال 'ابن الحنيفة' **ناصّا** على أحدهما معيّنا فهو جواب متطوّع فيه (الخصائص ا، 267)، واشتقّوا اسم المفعول : "اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألاّ يخالف **المنصوص** والمقيس على **المنصوص** " (الخصائص أ، 189).

3.1 غلبة معنى الحدث على النّصّ

باستقراء السّياقات المتقدّمة أو غيرها من السّياقات التي استعملت فيها كلمة النّصّ أو ما اشتقّ منها نلاحظ أنّ هذه الألفاظ قد استعملت للدّلالة على الحدث والقيام بالعمل فهي تعني الحدث ولا تعني الأمر النّاتج عنه أو الحاصل به، ونحن نجد هذا المعنى نفسه في كلام الأستراباذيّ : "وتمثيله بزيد قائم "أبوه" لرفع شبه الفعل للفاعل، وليس **نصّا** فيما قصد، لاحتمال كون "قائم" خبرا مقدّما على أبوه، ولو قال " أبواه" لكان **نصّا** " (شرح الكافية ا،187) أو في قوله : " فهو نصّ في المعنى المقصود...لكونه نصّا في المعنى المقصود..." (شرح الكافية ا، 462).

فهذه الاستعمالات جميعها تدلّ على أنّ كلمة "نصّ" تعني المعنى الصّريح الذي لا يقبل أكثر من تأويل واحد : فالمثال الذي ذكره ابن الحاجب يقبل تأويلين، لذلك اعتبر الأستراباذيّ أنّ معنى الكلمة «نص» لا ينطبق عليه، ولو مثّل بالمثنّى لقبل المثال تأويلا واحدا وبذلك يكون نصّا على الحكم. فالنّصّ لا يقتضي صورة العبارة التي تلفّظ بها النّاصُّ بل يقوم على وحدة المعنى الصّريح. ويمكن أن نذهب إلى أنّ كلمة "نصّ" لا تزال حتى عصر الاستربادي مستعملة استعمال المصدر الدّال على معنى الحدث لا بمعنى المنصوص.

4.1 مصطلح النّصّ من نصيب النّحاة والفقهاء دون الأدباء

سبق أن أشرنا في القسم الأوّل الذي وضعناه مدخلا لهذا البحث إلى أنّ "النّصّ" يمكن أن يعتبر من الأمور الدّخيلة في الدّراسات اللسانيّة الحديثة لقلّة اعتداد أصحابها به مصطلحا ومفهوما في ما وضعوا من المنوالات، إذ أنّك لا تكاد تظفر بذكر له إلاّ عند هيلمسلاف وسبق أن ذكرنا أنّه يمكن أن يعتبر من المفاهيم التي فرضت نفسها على الدّراسات اللسانيّة تحت وطأة بعض النّظريات الأدبيّة، وفي هذه النّقطة يختلف وضع النّصّ عند النّحاة العرب عن وضعه عند المهتمّين به من المحدثين. فقد دخل المصطلح texte الدّراسات اللغويّة الحديثة من باب الأدب ولم يكن وليد النّظريات اللغويّة على كثرتها واختلافها.

أمّا النّحاة العرب فإنّهم لم يستعملوا هذا المصطلح للدّلالة على ما يدلّ عليه

اليوم، يدلّك على ذلك أنّه فيما اعترضنا من استعمالاته كان دالاّ على الحدث ولم يتمحّض للاسميّة، وبالتّالي يمكن أن نقول إنّ استعمال النّحاة للكلمة "نصّ" لا يكاد يمتّ بصلة إلى ما نعنيه اليوم بكلمة "نص"، فنصّهم مختلف عن نصّنا بدليل أنّه لم يعرف عندهم الثّنائيّة المعنويّة القائمة على التّقابل بين معنى الحدث ومعنى الاسم التي عرفها الكلام والخطاب .

ويمكن أن نلخّص هذا الاختلاف الدّلاليّ المفهوميّ على النّحو التّالي :

- النّصّ باعتباره مصدرا يمكن أن يدلّ أصلا على الحدث غير المقترن بزمان وهو مؤهّل نظريّا لأن ينتقل للدّلالة على معنى الاسم شأنه في ذلك شأن سائر المصادر،

- النّصّ عند النّحاة القدامى لفظ دالّ على معنى الحدث لا يفارقه، ومن أدلّة ذلك عدم عثورنا على استعمالات عمدوا فيها إلى جمع النّصّ على نصوص، باعتبار أنّ الجمع أفضل رائز للاستدلال على مفارقة المفردة لقسم المصادر وانتقالها إلى قسم الأسماء،

- النّصّ عندنا اليوم : لفظ تمحّض للاسميّة ويدلّ على معنى الاسم لا يكاد يفارقه، ولك أن تستدلّ على ذلك ببعد استعماله مصدرا قائما على الإضافة اللفظيّة وعاملا في مفعول، كما في القول التّالي " نصّ الأستاذ على الأخطاء " بجعل كلمة نصّ رأس مركّب شبه إسناديّ قائم على عمل المصدر في المفعول.

وبالتّالي فإنّنا نعتقد أنّ استعمالات النّحاة لعبارة 'النّصّ' كتلك التي وردت فيما نقلناه من أقوالهم لا يمكن أن تركب مطيّة للاستدلال على استعمال هذه المفردة بالمعنى الذي أصبحنا نستعملها به اليوم، ويمكن أن نزداد تأكّدا من ذلك بالنّظر في أمثلة أخرى من أقوالهم كتلك التي نجدها في .أبواب المعيّة والتّمييز والمصدر المؤكّد لنفسه :

ففي باب المعيّة جاء عن الأستراباذيّ قوله : "وإنّما يعدل ما بعدها عن العطف إلى النّصب **نصّا** على المعنى المراد من المصاحبة لأنّ العطف في "جاءني زيد وعمرو" يحتمل تصاحب الرّجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر، والنّصب **نصّ** في المصاحبة، وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن

التّنصيص بالنّصب على المصاحبة لكون النّصب في العطف الذي هو الأصل أظهر"(شرح الكافية ا، 516) ، وجاء قوله : "**النّصّ** على المصاحبة هو الدّاعي إلى النّصب" (شرح الكافية ا، 521) ، وفي باب التّمييز جاء عن السّكّاكيّ ذكر للنّصّ، فالتّمييز " هو رفع الإبهام في الإسناد أو في أحد طرفيه **بالنّصّ** على ما يراد من بين ما يحتمل، كنحو "طاب زيد نفسا" " (مفتاح العلوم 93)، وفي باب المصدر المؤكّد لنفسه قال الرّضيّ : " فالمصدر الموكّد لنفسه هو الذي يؤكّد جملة تدلّ على ذلك المصدر **نصّا**، ومنه "صبغة اللّه" و"صنع اللّه" و"كتاب الله" ونحوها لأنّ ما تقدّمها من الكلام **نصّ** على معاني هذه المصادر" (شرح الكافية ا، 123-124).

والعود إلى الأمثلة التي ذكر بشأنها هذا الكلام[1] يبيّن أنّ كلمة 'النصّ' لا تدلّ على النّقل الحرفيّ للكلام، فقد قيل هذا الكلام بشأن الاعتراف الذي في "له عليّ ألف درهم" والدّعاء الذي في "اللّه أكبر" والقسم الذي في " وإنّني إليك لأميل" وثلاثتها معان اعتبرت منصوصا عليها لكونها ممّا يدلّ عليه صريح العبارة، لكن دون أن يكون النّصّ من قبيل الكلام المقول أو المنقول.

5.1 دلالة الجملة على القول نصّا

قال الرّضيّ :"نقول : التّقدير الأصليّ في مثل هذا المصدر [يعني "حقّا"] أن تجعل الجملة المتقدّمة مفعولا بها لقلت، وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت، بيانا للنوع، فالقول النّاصب مدلول الجملة المتقدّمة لأنّ المتكلّم إذا تكلّم بالجملة فهي مقولة. فمعنى جميع هذه المصادر، إن كانت بعد الجملة الخبريّة : قولا حقّا مطابقا للخارج، وهذا المعنى تدلّ عليه الجملة السّابقة نصّا بحيث لا احتمال لغيره من حيث مدلول اللفظ "(شرح الكافية ا، 326) .

فأنت في هذه الفقرة – علاوة على ما يمكن أن تجنيه من اعتبارهم أنّ كلّ جملة

---

1 – وردت في قوله :"...ولهذا قيل إنّ المصدر الظّاهر يؤكّد نفسه . فـ"اعترافا" في قوله "له عليّ ألف درهم اعترافا" يؤكّد الاعتراف الذي تتضمّنه الجملة المذكورة كما أنّ المصدر مؤكّد لنفسه في نحو "ضربت ضربا".ومنه قولهم "اللّه أكبر دعوة الحقّ ... ومنه :

إنّي لأمنحك الصّدود وإنّني ... قسما إليك مع الصّدود لأميل

لأنّ قسما" بمعنى التّأكيد وهو الحاصل في الكلام السّابق بسبب إنّ واللاّم " (شرح الكافية ا،123-124) .

إنّما هي مقول قول حاصل بعمل قوليّ - يمكن أن تتبيّن أنّ المقصود بالنّصّ هو ضرب من الدّلالة أو صورة من صور دلالة اللفظ على المعنى وليس اللفظ ذاته، فكلّ جملة مهما كانت، إضافة إلى ما تدلّ عليه من المعنى، تدلّ على القول دلالة قائمة على ضرب من الاقتضاء وهي بالتّالي من قبيل الدّلالة العقليّة كدلالة المطر على وجود السّحاب، واعتبرت تلك الدّلالة نصّا، وهذا لا يدع مجالا للشّكّ في كون المقصود بكلمة النّصّ ضربا من ضروب الدّلالة وأنّ المعنى الذي أصبح لها من قبيل المعاني المولّدة لا المتأصّلة فيها. على أنّنا لم نتمكّن من تعيين الزّمان الذي تمّ فيه هذا التّوليد المعنويّ، لكنّ ما ورد عند الزّمخشريّ كما سنبيّن في الفقرة الموالية يمكن أن يعتبر منطلقا لهذه العمليّة.

6.1 النّصّ عند المفسّرين والأصوليين

ذكر الزّمخشريّ في مقدّمة المفصّل ما يلي :

"وذلك أنّهم لا يجدون علما من العلوم الإسلاميّة فقهها وكلامها وعلميْ تفسيرها وأخبارها إلاّ وافتقاره إلى العربيّة بيّن لا يدفع ومكشوف لا يتقنّع ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيّا على علم الإعراب، والتّفاسيرُ مشحونة بالرّوايات عن سيبويه والأخفش والكسائيّ والفرّاء وغيرهم من النّحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النّصوص بأقوالهم والتّشبّث بأهداب تفسيرهم وتأويلهم " (شرح المفصّل ا، 8).

وبالإضافة إلى ما يمكن أن نجنيه من قيام استنباط الأحكام الفقهيّة على المعاني والأعمال المتحقّقة باللغة نلاحظ أنّ الزّمخشريّ استعمل كلمة النّصّ بل واستعملها في صيغة الجمع، وقبل التّعليق على هذا الاستعمال نورد ما ذكره ابن يعيش في شرح هذه العبارة، قال :

" والنّصوص جمع نصّ وهو الكتاب والسّنّة، وهو بمعنى منصوص عليه، وأصل النّصّ الرّفع، يقال : نصّ النّاقة ينصّها إذا رفعها في السّير..." (شرح المفصّل ا، 9). ونحن نعتقد أنّ كلمة النّصّ لم تخرج في هذا السّياق عن المعنى الذي أشرنا إليه أعلاه من كونها **ضربا من الكلام تحصل به الدّلالة على المعنى على نحو معيّن** فيقام عليها الحكم الفقهيّ، وممّا يزيد الاستئناس بما ذهبنا إليه من حمل النّصّ

والنّصوص على ضرب من الكلام وضرب من الدّلالة دون مطلق الكلام ما نقله التّهانويّ عند حديثه عن منزلة النّص بين المحكم والمتشابه، قال :

" المراد بالمحكم ما اتضح معناه والمتشابه بخلافه، لأنّ اللفظ الموضوع لمعنى إمّا أن يحتمل غير ذلك المعنى أو لا، والثّاني النّصّ (كشّاف II، 487).

وقد تجد في الكلام المتقدّم ما يمكّن من حمل النّصّ على « المنصوص » أي الكلام المقول فنشتقّ منه حدًا للنّصّ على النّحو التّالي "هو اللفظ الموضوع لمعنى لا يحتمل غيره". على أنّ هذه العمليّة لن تستوعب كلّ منصوص مقول إنّما ستنطبق على نوع من اللفظ دون سائر الأنواع إذ لن يدخل فيها اللفظ المحتمل للمعنى الوضعيّ وغيره، وفي هذا دليل على أنّه لم يكن في لفظة النّصّ الإطلاق الذي أصبح لها اليوم إنّما هي مجرّد صفة قد تتوفّر في الكلام متى لم يحتمل إلاّ معنى واحدا.

فاللفظ نوعان :

لفظ محكم : وهو ما لا يحتمل غير المعنى الوضعيّ = وهو النّصّ،

ولفظ متشابه : وهو ما يحتمل المعنى الوضعي وغيره = وهو ليس نصّا، وبالتّالي فإنّ النّصّ في نظرهم نوع من الكلام وصفة من صفاته، وليس فيه ما في المفهوم الذي أصبح له من العموم والشّمول، ونحن فيما تتبّعنا من كتب النّحاة وغيرهم لم نقف على سياق استعملت فيها هذه الكلمة بالمعنى الذي لها اليوم.

وممّا يدلّ على ما ذهبنا إليه اعتبارهم دلالة النّصّ نوعا من الدّلالة، فقد أورد التّهانوي أنّ دلالة النّصّ عند الأصوليين هي : " دلالة اللفظ على الحكم في شيء يوجد فيه معنى يفهم لغة من اللفظ أنّ الحكم في المنطوق لأجل ذلك المعنى... وتسمّى بفحوى الخطاب وبحسن الخطاب" (كشّاف I، 414).

وذكر من أنواع البيان بيانَ الضّرورة : " وهو بيان يقع بغير ما وضع للبيان إذ الموضوع له النّطق، وهذا يقع بالسّكوت الذي هو ضدّه، فمنه ما هو في حكم المنطوق به أي النّطق يدلّ على حكم المسكوت عنه فكان بمنزلة المنطوق، ألا ترى أنّ ما ثبت بدلالة النّصّ له حكم المنطوق، **وإن كان النّصّ ساكتا عنه صورة لدلالته معنى** " (التّهانوي : كشّاف I، 155).

فللنّصّ عند القدامى نحاة وبلاغيين وفقهاء مفهوم متميّز عن المفهوم الذي أصبح له عند المحدثين وقراءتنا لنصوصهم بهذا الشّأن واستعمالنا لعباراتهم أو لعبارات عامّة من قبيل النّصّ القرآنيّ لا تمتّ بصلة إلى ما كانوا يقصدون إليه من هذه التّسمية. والنّصّ عندهم عمليّة يقوم بها المتكلّم أو قل وجه من وجوه العمليّة التي يقوم بها المتكلّم ونوع من أنواعها، وليست البتّة النّتيجة التي تحصل عن هذه العمليّة : فالنّصّ ضرب من ضروب القول والكلام وليس القول أو الكلام ذاته، وبالتّالي فإنّ المتكلّم في نظرهم يتكلّم فينشئ كلاما أو قولا والكلام لا يخلو من معنى والمعنى يكون نصّا أو لا يكون نصّا، والنّصّ عند المحدثين هو نتيجة كل عمليّة كلام، فلا وجود لمتكلّم يتكلّم دون أن ينتج نصّا.

ولئن كانت دلالة المصدر على معنى المفعول أمرا ممكنا - كأن تطلق الأكل على المأكول والقول على المقول - فإنّنا نرجّح أنّ هذا الاستعمال لم يكن متفشّيا بين النّحاة وعلماء المعاني، ولعلّ أمره عند الأصوليين لم يكن مختلفا كثيرا، نقول هذا نتيجة مؤقّتة قادنا إليها ما وقفنا عليه من استعمالات هذه الكلمة، ولعلّ توسيع مجال الاستقراء - ونحن لم ننظر في كتب الفقهاء والأصوليين إلاّ ما نقله عنهم صاحب الكشّاف - قد يفضي إلى التّعديل ممّا قلنا. وبالتّالي يمكن أن نذهب إلى أنّ لفظة "النّص" تتميّز بالدّلالة على معنى الحدث دون معنى الاسم في حين تجمع كلّ لفظة من الألفاظ الأخرى القريبة منها أي "كلام وخطاب وقول" بين المعنيين على النّحو التّالي :

نصّ	= حدث	+	[-]
كلام	= حدث	+	الاسميّة
خطاب	= حدث	+	الاسميّة
قول	= حدث	+	الاسميّة

2. الخطاب والقول والكلام والجملة والنّصّ

لم يكن مصطلح النّصّ إذن يعني عند النّحاة والبلاغيين والأصوليين ما يعنيه عندنا اليوم (أي مطلق الكلام المنجز) وذلك رغم وجود المادّة (ن. ص. ص) ورغم تصرّفهم في وجوه الاشتقاق منها والشيء عادة إذا لم يوجد اتّهمت أحد أمرين :

- فإمّا أن يكون المفهوم غائبا وبالتّالي تبطل الحاجة إلى تسميته،
- وإمّا أن يكون المفهوم حاضرا لكنّ أطلقت عليه تسميات أخرى تدلّ عليه.

ولم يكن مصطلح النّصّ مهيّئا لأن يولّد هذا المعنى بسبب أمرين اثنين أيضا :

- أمّا الأوّل فلكونه قد شحن بمفهوم دقيق متميّز هو الذي تجده في استعمالات النّحاة والأصوليين،
- وأمّا الثّاني فلكون المحلّ الذي سيشغله مملوءا بل "مرصوصا" بجملة من المصطلحات تنافسه في الدّلالة على ما أصبح يدلّ عليه، فأنت في مجال الأسماء الدّالّة على النّوع تجد القول وتجد الكلام وتجد الخطاب، كما تجد من المصطلحات ما دلّ على التشارك في الكلام كالتّخاطب والمحاورة والمقاولة (مفتاح، 266) والمناقلة والمحادثة والمجاوبة (شرح المفصّل ا، 9) وفي مجال الأسماء الخاصّة تجد التّسميات التي أطلقت على كلّ ضرب من فنون الكلام وأجناسه مثل الخبر و الخطبة والقصيدة والمعلّقة ثمّ الرّسالة والكتاب والمقامة إلخ...

فقد استعملوا مختلف الكلمات المشتقّة من المادّة (ن. ص. ص.) للدّلالة على القيام بعمل قول الشّيء قولا صريحا لا يقبل التّأويل، والمعنى الدّال على الحدث والقيام بالفعل لا يمكن أن يدلّ في الآن نفسه على الشيء الذي يتمّ به ذلك العمل.

ولعلّ ظهور استعمال كلمة "نصّ" بالمعنى الذي أصبح لها اليوم حصل عبر عمليّة مجازيّة تلتها عمليّة معجميّة، وهما عمليّتان نرجّح أنّهما لم تحدثا في ميدان العلوم اللغويّة من نحو وبيان بل حدثتا في ميدان آخر هو ميدان العلوم القرآنيّة من تفسير وفقه. فأمّا التّفسير فمن حيث هو عمليّة تتمثّل في كلام متغيّر متعدّد يتعلّق ضرورة بكلام آخر ثابت مستقرّ هو المتن والأصل، وأمّا الفقه فمن حيث هو استنباط للأحكام اعتمادا على أصول وقواعد تختلف بحسب كون الحكم فيه نصّ أو ليس فيه نصّ.

وأمّا العمليّة المجازيّة التي نرجّح أنّها حدثت ومكّنت من الانتقال من النّصّ باعتباره عملا إلى النّص باعتباره شيئا تجسّم فيه ذلك العمل وتحقّق به فتتمثّل في إطلاق المصدر والقصد إلى معنى المفعول، وهي من الحالات التي اعتبرها البيانيون من المجاز القائم على استعمال المصدر للدّلالة على المفعول (فيكون من

المجاز العقليّ) أو على إطلاق الحدث للدّلالة على الآلة والوسيلة التي يتحقّق بها (فيكون من المجاز المرسل القائم على الآليّة).

لكنّ المجاز بمعانيه الحادثة الطارئة في مجال الاستعمال لا يمكن أن يحدث ذلك التّغيّر في معنى الكلمة "نص" دون أن تعضده عمليّة دلاليّة أخرى تتمثّل في معجمة الكلمة ونقلها من صنف المصدر إلى صنف اسم الذات، وأهمّ رائز لحدوث هذه الظّاهرة كما سبق أن ذكرنا إمكان جمع الاسم بعد أن كان ذلك متعذّرا فيه لكونه مصدرا دالاّ على الحدث. وهي عمليّة تكاد تكون نظاميّة إذ أنّها تحدث في جلّ المصادر (وقد أشرنا إلى حدوثها في المصدرين " خطاب وقول... ") . ونحن لا نذكر أنّ شيئا من هذا اعترضنا فيما اطّلعنا عليه فيما كتب القدامى من نقل للنّصّ من الدّلالة على الحدث إلى الدّلالة على اسم الذّات وصياغة الجمع منه، وقد بيّنا أنّ ما ذكره الزّمخشريّ من جمع النّصّ على "نصوص" يبقى دخيلا عن النّحو وقائما على نوع خاصّ من الكلام تتحقّق فيه الدّلالة على خاصّ أيضا. وعلى هذا اعتمدنا عندما ذهبنا إلى أنّ مصطلح النّصّ بالمفهوم الذي له اليوم أمر دخيل على النّظريّة النّحويّة العربيّة.

2.2 استعمال الأسماء الخاصّة بدل الاسم العامّ الجامع

حدّث النّحاة عن كلام العرب، وقد استعملوا في جلّ الحالات لفظة " القول " للتّعبير عنه في عبارات من قبيل " قوله أو قولك أو قول الشّاعر..." كما استعملوا الألفاظ التي تطلق على نوع القول شعرا أو قرآنا أو حديثا وغيرها والأسماء التي تطلق على القول كلّه كالقصيدة والسّورة أو على بعض أجزائه كالبيت من الشّعر والآية من القرآن، فالآية فيما نقل التّهانويّ هي : "طائفة من القرآن منقطعة عمّا قبلها وعمّا بعدها، وقال ابن العربي : تعديد الآي من معظلات القرآن، ومن آياته طويل وقصير ومنه ما ينقطع ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام ومنه ما يكون في أثنائه (كشّاف I، 105).

والحديث : "لغة ضدّ القديم، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره (كشّاف I، 279).

والفقرة هي : " في الأصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظّهر، وعند أهل البديع هي في النّثر بمنزلة البيت في الشّعر، وتسمّى قرينة أيضا (كشّاف III، 1118)

ونحن نلاحظ استعمال النّحاة لمختلف هذه الأسماء العامّة التي تطلق على مختلف ضروب الكلام وأجزائه كما نلاحظ ذلك من لاحق كلام ابن هشام حيث جمع بين التّنزيل والقرآن والسّورة :

" اختلف فيها [أي "لا" النّافية] في مواضع من **التّنزيل**، أحدها قوله " لا أقسم بيوم القيامة " (القيامة : 75، 1) فقيل هي نافية، واختلف هؤلاء في منفيّها على قولين: أحدهما أنّه شيء تقدّم، وهو ما حكي عنهم كثيرا من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثمّ استؤنف القسم. وقالوا إنّما صحّ ذلك لأنّ **القرآن** كلّه كـ**السّورة** الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة أخرى، نحو " وقالوا : يا أيّها الذي نزل عليه الذّكر إنّك لمجنون " (الحجر : 15، 6) وجوابه " ما أنت بنعمة ربّك بمجنون " (القلم : 68، 2) (مغني اللبيب ا، 275). على أنّك تلاحظ أنّ النّحاة قد استعملوا هذه الألفاظ بمعناها الشّائع استعمالهم لسائر ألفاظ اللّغة أو بالمعنى الاصطلاحيّ الذي لها في علوم أخرى كعلوم القرآن أو الأدب والنّقد ولم يقصدوا إلى أن يسبغوا عليها أيّ وجه من وجوه الاصطلاح الخاصّ بعلم النّحو.

3. غربة مصطلح 'النص' بالمفهوم الحديث في النحو العربي

1.3 لا يعثر المتتبّع لما كتب في النحو العربي إذن على المصطلح 'نص' بالمفهوم الحديث، فالنحويّ متى احتاج إلى تسمية المادة اللغوية استعمل تسميات من قبيل الكلام بمعنى «المتكلم به» والقول بمعنى «المقول» معتمدا في ذلك على إمكان تمحيض المصدر للاسمية لأنّ صيغة المصدر كثيرا ما تدلّ على اسم المفعول. وإنّ ما نجده مشتقا من مادة (ن. ص. ص.) من مفردات كالفعلين " نصّ " و" نصّص " والمصدرين منهما "نصٌّ " و"تنصيص " إنما هي مفردات من قبيل الأفعال أو المصادر، وهي مفردات تدل على الحدث أو العمل الذي يقوم به المتكلّم ولا تدل على النّاتج الحاصل من ذلك العمل.

ولست واجدا أيضا في غير كتب النحو من المؤلّفات التي وضعت في علوم متصلة بالنتاج الكلامي كالبلاغة والنقد والتفسير لفظة " النص " للتعبير عن المفهوم الذي يطلق عليه الآن، وإنما تجد تسميات تعتمد على مختلف الأنواع النصية

بحسب جنس الكلام كالنثر والشعر أو نوعه كالقرآن والحديث والقصيدة والبيت والخطبة أو شكله كالمعلقة والكتاب والرسالة إلخ...

وجميع هذه التسميات لم تخرج عن العموم كالكلام والقول أو الخصوص كالقصيدة والخطبة. وفي هذا ما يرجّح أنّ النحاة والبلاغيين لم يعتبروا الجانب الخاصّ في النّصّ من حيث كونه خطبة أو قصيدة أو غيرهما داخلا في الجهاز النّظريّ النّحويّ، بل كانوا يعتبرونه من قبيل التّوظيف الثّقافيّ العرفيّ للكلام.

ولعلّ الميدان الذي ظهر فيه مصطلح النّصّ بالمعنى الذي له اليوم ليس ميدان اللغة وعلومها، إنّما هو ميدان الأدب، وذلك من باب الحاجة إلى إيجاد المقابل المناسب لمصطلح texte في اللغات التي كان لأصحابها اهتمام بالحضارة العربيّة ولغتها ، يدلّ على ذلك غياب هذه اللفظة من المعاجم اللغويّة العربيّة قديمها وحديثها [2].

ومهما يكن من أمر فإنّ ما قلناه بشأن النّصّ ليس من باب التّأريخ لهذه اللفظة، فهذه المسألة من ميدان العلوم المعجميّة، وهو ميدان له رجال نقدّر أنّه قد أتيحت لهم من الأسباب ما يؤهّلهم إلى القيام بها على أكمل وجه.

2.3 الخطاب :

هو في أصل اللغة : توجيه الكلام نحو الغير للإفهام، ثمّ نقل إلى الكلام الموجّه نحو الغير للإفهام " (التّهانوي : كشّاف ا، 403)، وفي هذا الحدّ بيان لانتقال الكلمة "خطاب " من الدّلالة على معنى الحدث المتحقّق بصيغة المصدر إلى الدّلالة على المعنى الذي يدلّ عليه اسم الذّات، على أنّ استعمال النّحاة لهذه اللفظة بالمعنى الحدثيّ أغلب وأفشى.

---

2 - أورد Dozy فيما استدركه على المعاجم العربيّة (...Suplément، 682II) كلمة " نصوص " واعتبر "النّصّ" مقابلا لـ texte وعرّفه بكونه كلام المؤلف بعبارته الخاصّة " لكنّ جميع الإحالات التي أخذ منها هذه الكلمة ليس ممّا كتبه العرب بل ممّا كتبه الغربيون والمستشرقون مثل de Sacy .ولم نجد في المنجد ما يوافق المعنى الحديث للنّصّ ، وذكره أصحاب المعجم الوسيط : " النّصّ : صيغة الكلام الأصليّة التي وردت عن المؤلّف (مو) ، والنّصّ ما لا يحتمل إلاّ معنى واحدا ، ومنه قولهم : لا اجتهاد مع النّصّ (مو) ج نصوص ، وعن الأصوليين : الكتاب والسّنّة " (المعجم الوسيط II، 926) ونحن نلاحظ أنّ واضعي هذا المعجم أشاروا صراحة إلى أنّ ما يناسب المعنى الحديث للنّصّ استعمال مولّد ، وعرّفوا المولّد في ثبت قائمة الرّموز (المعجم الوسيط ا، 16) بقولهم : " اللفظ الذي استعمله النّاس قديما بعد عصر الرّواية " .

3.3 الكلام : اسم حدث أم اسم جنس أم اسم نوع[3]:

تتنازع الكلام ثلاثة معان هي الدّلالة على الحدث والدّلالة على الجنس والدّلالة على النوع، ومن خصائص الجنس كون الجزء منه هو هو أي كون الجزء منه من قبيل الكلّ والنّوع منه من قبيل الجنس، فالجزء من الثّلج هو الثّلج والنّوع من الطّير كالحمام طير، ومن خصائصه أيضا أنّ بعضه يزاد إلى بعض دون أن تخرج منه فإذا زدت إلى الثّلج ثلجا كان الحاصل ثلجا لا ثلجين وهو لذلك لا يقبل التّسوير بالتّجميع (لا تثنية ولا جمعا) وإن كان يقبل التّكميم كثرة وقلّة إذ يصحّ منك أن تقول " ثلج كثير وثلج قليل ".

أمّا الذّات فمن خصائصها كون الجزء منها مختلفا عنها والجزء منها ليس من قبيل الكلّ، فأجزاء البيت كالباب أو الغرفة مثلا مختلفة عن البيت، ومن خصائصها أيضا أنّك إذا زدت إلى ذات أخرى خرجت من الأولى وكان الحاصل ذاتين، وهي لذلك تقبل التّسوير بالتّجميع.

والحدث أقرب إلى الجنس منه إلى الذّات من حيث عدم اختلاف أجزائه وتجانسها لكون الجزء منه هو هو ومن حيث أنّ بعضه يزاد إلى بعض دون أن يحدث عن ذلك فيه إثنينيّة ومن هذه الجهة كان جمعه ممتنعا.

وبسطنا هذه الخصائص للجنس والحدث والذّات وغايتنا النّظر في تقاطعها مع المعاني التي ذكرناها للفظة الكلام :

الكلام جنسا هو نصّ الخطاب

الكلام حدثا هو العمل الذي يأتيه المتكلّم

الكلام ذاتا : هو الجزء من الجنس أي الجزء من نصّ الخطاب.

لكنّ ما يشكل هو أنّ الكلام ذاتا يغلب على أمره فلا يعرف لهذه الكلمة جمع ولذلك فإنّ زيادة الكلام إلى الكلام ستكون كلاما.

وسنتبيّن في حديث لاحق أنّ الكلام باعتباره اسم جنس أو حدثا لا يقبل الجمع،

---

3 – إنّ التّقابل بين الجنس والذّات قد يتقاطع مع بعض المقولات الأخرى فيتمّ نقل الاسم من إحداها إلى الأخرى : فالجمع عمليّة تنقلك من الجنس إلى الذّات (كما في لبن / ألبان وماء مياه) ، واللام الجنسيّة تمكّنك من نقل الذّات إلى النّوع والجنس (كما في شاعر / الشّاعر و أرنب / الأرنب) .

وأنّ تعذّر انطباق مقولة الجمع على الكلام خذلت النّحاة فجعلتهم يعدلون عن ركوب هذا المصطلح للتّعبير عن التّعدّد الذي يفوق الاثنين إلى مصطلح آخر هو الجملة التّامّة حيث لا إشكال في جمعها. على أنّ هذا الكلام تفسير كلا تفسير إذ أن المقصود من تعذّر جمع الكلام ليس مجرّد صياغة الجمع على وزن من أوزان الجموع، فلا يعقل أن تستعصي عليهم - وهم النّحاة - العمليّة من حيث هي صياغة ولهم أوزان تجمع عليها ما كان على وزن 'فعال' من قبيل 'أفعِلة' و'فعَالات' وكان بإمكانهم أن يصوغوا عليها *أكلمة و *كلامَات ، إنّما التّفسير الحقيقيّ يكمن في طبيعة العمليّة التي يقوم عليها ضمّ الكلام إلى الكلام، فهي عمليّة وإن قامت على التّجميع والضمّ والإشراك فإنّها لا تغيّر من طبيعة النّتيجة : فهي لا تقتل الوحدة التي كانت فيها قبل الجمع ولا تحدث اثنينيّة لم تكن.

فإذا بك تلاحظ أنّ تعذّر الجمع في لفظة "الكلام" وامتناعها عن الدّخول في أوزانه ليس في الحقيقة السّبب الذي صرفهم عن هذا المصطلح إلى غيره إنّما هو نتيجة لطبيعة العمليّة التي يقوم عليها تكوّن الكلام، أو بعبارة أخرى مظهر من مظاهر التّناسب بين تطبيق القواعد اللغويّة وخصائص المادّة الخارجيّة التي تطبّق عليها - وإن كانت في الحالة التي نحن فيها مادّة لغويّة -، وإذا بالأمر يلتقي بالعلاقة القائمة بين اللغة والعالم، وهي علاقة قائمة على التّناسب، وإذا الشّأن في الكلام لا يختلف عن الشّأن في سائر الموجودات: لا تجرى عليها من قواعد اللغة إلاّ ما ناسب الواقع وطبيعة الأشياء كما يتصوّرها المستعملون. فهم مثلا لا يحتاجون إلى جمع "اللّه" لأنّه في اعتقادهم واحد أحد، ولكن إن حدث ما يقتضي ذلك فعلوا فقالو "الآلهة والأرباب والرّبوب" ، وتجد في لغة أهل البلدة السّاحليّة مثالا عن عدم حاجتهم إلى جمع البحر لأنّ "البحر" بالنّسبة إليهم واحد لا يفعلون ذلك إلاّ إذا دعاهم داع إلى الخروج عن عالم الحقيقة كما في حديثهم عن البحور السّبعة.

ومتى عدنا إلى ميدان الكلام لاحظنا أنّه مهما تعدّد لا يخرج عن الكلام، ولو عمد النّحاة إلى جمع الكلام لركبوا أمرا عظيما ولأتوا ما يخالف ناموس القاعدة اللغويّة التي يقوم عليها تكوّن الكلام تلك القاعدة التي تقوم على العطف وتجعل فيه التّعدّد كلا تعدّد. وما أنسب ما قالوه عندما قالوا : الكلام لا يجمع !

فإذا أردت توسيعا لهذا المبدإ أمكنك أن تستحضر ما قالوه بشأن ما شارك الكلام في هذه الصّفة فامتنع جمعه كالمصدر لا يجمع حتّى يتمحّض للاسميّة وكالفعل لا يجمع في حدّ ذاته إنّما يسند إلى الجمع... وإذا بمقولة الجمع بالنّسبة إليهم لم تكن أمرا منعزلا يطبّق تطبيقا آليّا إنّما هو ظاهرة تطبّق مستنيرة بخصائص "المادّة التي تطبّق عليها" وهي خصائص دلاليّة عقليّة منطقيّة عرفيّة طبيعيّة يجمع بينها تصوّر المستعملين للعالم.

خاتمة الفصل

إنّ مصطلح النّصّ بالمفهوم الذي له في الدّراسات الحديثة أمر غريب عن النّحو العربيّ وعن نحاته، فقد أطلقوا لفظة النّصّ على نوع خاصّ من الكلام اعتبروا فيه جهة خاصّة في حصول المعنى : فاللفظ المحكم في نظرهم هو النّصّ أمّا اللفظ المتشابه فليس نصّا ، ونحن نرجّح أنّ انعدام هذا المعنى من كلمة النّصّ راجع إلى كون مجاله المفهوميّ مشغولا بمصطلحات أخرى هي القول والخطاب والكلام، وقد وجد فيها *النّحاة ما يغني لأنّهم لم يصدروا في تناول المادّة اللغويّة* عن تصوّرات غيرهم من المشتغلين بالمادّة اللغويّة كالأدباء والنّقّاد أو المفسّرين إنّما صدروا من تصوّر خاصّ للمادّة اللغويّة، تصوّر يبقيها في أعمّ وجوهها باعتبارها كلاما وخطابا وأقوالا ولا يقيّدها بنوع معيّن من الأشكال التي يمكن أن تكون عليها بحكم المقاييس المؤسّسيّة والعرفيّة. لكنّنا إذا قارنّا بين ما حدّثنا به في القسم الأوّل من عملنا من غياب النّصّ مصطلحا ومفهوما من أمّهات النّظريات اللسانيّة الحديثة بحديثنا في هذا الفصل عن غيابه في النّحو العربيّ لاحظنا فرقا بعيدا : فهو في الأولى غياب من حيث المصطلح والمفهوم، وهو في الثّاني مجرّد غياب هذه التّسمية الخاصّة فيما استعملوا من المصطلحات، وذلك لرسوخ مفاهيم أخرى في صورة مصطلحات قائمة بنوا عليها نظريّتهم كمفهوم الكلام والخطاب والقول.

وسبب هذا الاختلاف أنّ مفهوم النّصّ دخل النّظريات اللسانيّة الحديثة من باب النّقد والأدب ومن باب توسّل رجال الأدب والنّقد بالنّظريات اللسانيّة ومناهجها، في حين أنّ المفاهيم التي تقابله في النّظريّة النّحويّة العربيّة كانت وليدة النّحو وبقيت مقيّدة بمقتضياته وخصوصيّاته .